سياسية تعليمية جديدة لبناء المجتمع المصري المنشود متطلبات لأزمة وملامح مقترحة

د. أحمد محمود الزنفلي

مدرس التخطيط التربوي

قسم أصول التربية

كلية التربية–جامعة الزقازيق

الملخص

في ظل ما ينشده المصريون من بناء مجتمع جديد من خلال عملية تغيير واسعة وإعادة بناء للمجتمع، يأتي البحث الحالي كمحاولة للإسهام في هذا السياق. لذا سعى البحث إلى تصور أهم ملامح المجتمع المصري المنشود في ضوء الواقع المجتمعي، والطموحات المنشودة، والمتغيرات العالمية، ولقد توصل البحث إلى تحديد أهم تلك الملامح. ولما كان التعليم معنياً ببناء الإنسان من أجل بناء المجتمع، فقد قام البحث باستنتاج مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بتلك المسئوليات، تجاه ملامح المجتمع المنشود، ثم أمكن اشتقاق جملة من الأدوار العامة التي يتعين أن يقوم بها التعليم من أجل الوصول إلى هذا المجتمع المنشود. وفي سبيل أن يتحمل التعليم مسئولياته ويؤدى أدواره في بناء المجتمع المنشود، فيلزمه سياسة جديدة توجه مسيرته وتقود حركته في المستقبل. لذلك قام البحث بالتعرف على ماهية السياسة التعليمية وتحديد أهم متطلبات بنائها، ثم سعى البحث إلى رسم ملامح سياسة تعليمية مقترحة للمجتمع المنشود، وتوصل إلى عدد من المبادئ الحاكمة والأهداف العامة للتعليم التي تشكل ملامح سياسة تعليمية جديدة مقترحة لمصر المستقبل، وهي تنبع من ملامح المجتمع المصري المنشود، ومسئوليات التعليم وأدواره اللازمة للإسهام في بناء هذا المجتمع. ومن ثم، أوصى البحث بضرورة إخضاع تلك الملامح لمزيد من الدراسة من أجل بناء سياسة تعليمية نهائية للمجتمع المنشود والعمل على تنفيذها في الواقع. كما أوصى بالاجتهاد في توفير جملة المتطلبات لضمان السداد في بناء السياسة التعليمية النهائية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المصري المنشود–مسئوليات التعليم–أدوار التعليم–السياسة التعليمية–متطلبات بناء السياسة التعليمية–مبادئ حاكمة لنظام التعليم–أهداف السياسة التعليمية.

New Educational Policy for Building the Desired Egyptian Society

Necessary Requirements and Proposed Features

Abstract

In the light of what the Egyptians desire for building a new society through a process of wide change and rebuilding the society, the present

research comes as a contribution in this context. So, the research sought to foresee the most important features of the Desired Egyptian Society in the light of current societal situation, desired aspirations, and global challenges. The research reached to identify the most important of those features. As education plays the main role in building Human resources for sake of building society, the research extrapolated education responsibilities towards the desired society features, then from these responsibilities, the research derived a set of roles that need to be carried out by the education in order to reach this desired society. In order to bears its responsibilities and does its roles in the building of desired society, education needs a new policy which guides its job and leads its movement in the future. So the research identified the nature of educational policy and determined the most important requirements of its building, then the research sought to shape proposed features of educational policy for the desired society, and reached a number of guiding principles, and general objectives of education which constitute the features of proposed new education policy for the future of Egypt, it stems from features of the desired Egyptian Society and education responsibilities and roles necessary to contribute to the

building of this society. Hence, the research recommended that we need to put those features into further study in order to build final educational policy for the desired society and work to implement it in reality. It also recommended that we must provide the necessary requirements to ensure the building of final educational policy.

Keywords: Desired Egyptian Society - Educational Responsibilities - Educational Roles - Educational Policy - Requirements of Educational Policy Building - Guiding Principles of the Educational System - Educational Policy Goals

مقدمة

تقترن التحولات الكبرى في تاريخ الأمم، والتي تمثل معلمًا فاصلاً ومميزاً في مسيرة تطورها، بصياغة إطار معرفي قيمي جديد، وبتبني منهج جديد في التفكير[1]، أي بصياغة ملامح مجتمع جديد. وتتسم كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع -أي مجتمع-بطابعها الخاص؛ حيث تتبلور مشكلات المجتمع وحاجاته وطموحاته والتحديات التي يواجهها، مبرزة ملامح المجتمع الجديد في تلك المرحلة.

إن السعي لبناء مجتمع جديد، يستلزم المصارحة في تشخيص واقع المجتمع. فلقد عانت مصر، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، وما زالت تعاني، حالة حادة من الفشل التنموي تكاد تقضى على الكرامة الإنسانية لكثرة من المصريين[2]، وتتراجع معها مكانة الوطن على المستويين الإقليمي والدولي. إن مصر دخلت القرن الحادي والعشرين وقد تفاقمت أزمتها وتراكمت آثارها حتى وصلت إلى مستوى ينذر بخطر شديد[3] إنها بإزاء أزمة مجتمعية شاملة؛ تتعلق بالمجتمع ككل وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية والثقافية[4].

وتمر مصر في الآونة الأخيرة بمرحلة تحول أساسية ينشد فيها أفراد المجتمع بناء مجتمع جديد بكسل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية من خلال عملية تغيير واسعة وإعادة تشكيل هذه الأبعاد. وذلك كله في سبيل جعلها بلدًا متقدما على المستويين الإقليمي والدولي، قادراً على إصلاح وتجديد بنيته، محققًا رؤية بناء دولة قوية قادرة على تلبية مطالب أبناء المجتمع المتمثلة في: العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى تحقيق ارتقاء الدولة حضاريا ضمن منظومة النظام العالمي الجديد.

يتزامن مع هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع، جملة من المتغيرات العالمية المتسارعة في ظل سيادة آليات العولمة، وبتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وغيرها بما تحمله من تحولات ومستجدات متلاحقة تفرض تحديات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، لا مناص من التفاعل معها والتحسب لها للاستفادة من إيجابياتها والاستعداد لمواجهتها والتصدي لسلبياتها، مما يحتم أهمية تحديد ماذا يجب أن يصنعه المجتمع ضماناً للمناعة والبقاء والتجدد والنماء.

وفي مثل هذه الفترات يكون التعليم هو القاطرة التي تستعين بها المجتمعات لتحقيق التغيير المنشود، يعتمدون عليه فيقدم لهم علاجاً مما يشكون، وإشباعا لما يحتاجون، وتلبية لما

يطمحون، وسبيلاً لمواجهة ما يتحداهم، ويطلبون منه الإسهام الفعال في تكوين المجتمع الجديد المنشود. فمن المتفق عليه، على نطاق واسع، أن التعليم يشكل الأداة الأكثر فعالية التي يملكها المجتمع لحل المشكلات وإشباع الحاجات وتلبية الطموحات والتصدي للتحديات التي تواجهه، ومساندة التغيير المنشود وتشكيل عالم الغد. ولذلك يصبح لزامًا أن يحتل نظام التعليم موقعاً مهماً على سلم الأولويات المطروحة على الساحة الفكرية عند دراسة المسائل المتعلقة بمستقبل أي مجتمع. وأنه إذا أُريد بناء مجتمع جديد، فيجب الاهتمام ببناء نظام تعليم جديد يقوم بدوره في تحقيق الصورة المنشودة للمجتمع، من منظور وطني ووفقاً لمشكلات المجتمع وطموحاته، وفي ضوء مطالب التغيرات المستجدة بما يحقق للمجتمع البقاء والنماء.

لقد صار من المسلمات أن هناك علاقة تناسب طردي بين حال التعليم وحال المجتمع، من حيث القوة والضعف. فالتعليم قوى البنية والمحتوى والممارسة يسهم بشكل فعال في بناء مجتمع يتمتع بالقوة في قطاعاته كافة، بينما التعليم ضعيف البنية والمحتوى والممارسة يعد مسئولاً بشكل مباشر عن ضعف بناء المجتمع وتخلفه بين المجتمعات. إن ما يصيب المجتمع من ضعف يعتبر نتيجة مؤكدة لضعف نظام التعليم فيه، ولا يمكن أن يحقق المجتمع وثبة حقيقية تفضي إلى نهضته على نحو جيد دون أن ينهض نظام التعليم أولاً ودون تباطؤ. إن من يريد غاية يلزمه البحث عن وسيلة، ومن يريد قوة يلزمه الأخذ بأسبابها، ومن يريد مجتمعاً قوياً لابد أن يبنى تعليمًا يهيئ النشء لبناء ذلك المجتمع القوى.

وبذلك، وفي سياق الرغبة في مستقبل أفضل، لا يجدي استمرار نظام التعليم الموروث عن العهد السابق، أو محاولة ترميمه وتجميله. فنمط التعليم الذي تم تكريسه في الحقبة الماضية خلال العقود الأخيرة يستحيل أن يسهم في تحقيق نهضة المجتمع بأي معيار سليم، فمنتج التعليم النهائي لا يتوافق مع قيمة مصر، ولا آمالها، ولا الطموحات المشروعة لأبنائها.

ولكن لا يمكن لمجتمع ما أن يرسم دوراً مستقبلياً مرغوباً فيه لنظامه التعليمي، دونما أن يحدد بوضوح السياسة الخاصة بهذا النظام التي توجه مسيرته وتقود حركته في المستقبل. فلا سبيل لإصلاح حال التعليم أو دفع حركته أو مسيرته قدما نحو التقدم والنماء، أو مواجهة مشكلاته وتقديم حلول لها دون بدء الفعل أو العمل بالتفكير في سياسة جديدة للتعليم تقوم على أنقاض سياسة قائمة ثبت فشلها أو أدركها الهرم أو تعثرت في مواجهة الواقع المجتمعي، أو قصرت عن استبصار المستقبل بكل ما يتضمنه من مشكلات وتحديات(5).

إن تنظيم حركة مكونات نظام التعليم يتطلب تحديد السياسة التعليمية التي ترتب توجهات الجهود التنفيذية لمسارات الحركة التي تسير عليها لتلبية احتياجات التنمية الإنسانية

والوطنية، والتي من خلالها تتحدد أولويات العمل وتتابُعها وموارد تنفيذها. كما تحدد السياسة التعليمية معالم الطريق وتؤسس حركة مفردات العملية التعليمية دون انحراف عن الطريق المنشود. ومن خلالها يتم الحكم على نتائج مسيرته تقدماً أو تقهقراً أو جموداً، أو تجويدا أو تدهوراً، أو تطويراً أو تغييراً للحركة الراهنة، التزاماً أو انحرافاً عما حددته السياسات في مجراها العملي من نتائج إيجابية أو سلبية. إنها ترسم معالم الطريق الذي سوف تسير فيه جهود التعليم، وموقفها إزاء تحقيق الأهداف والغايات وما يتطلبه طريق المسيرة من علاقات بمؤسسات المجتمع الأخرى(6).

مشكلة البحث

إن ما تمر به مصر في الآونة الأخيرة، يتطلب تغييراً جذرياً حقيقياً يطال جوانب المجتمع كافة، أي يتطلب نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وعلمياً جديداً، أي دولة جديدة. وتتطلب هذه الدولة الجديدة العمل الجاد المتواصل لبناء نظام تعليم جديد يلائم الصورة المنشودة للمجتمع دون إبطاء، فلم يعد أمر إعادة بناء نظام التعليم قابلاً للتلكؤ أو للتجاهل والنسيان. إذ يصفه حامد عمار (2013) بأنه تعليم متخلف في مؤشراته الكمية والنوعية(7). وهناك من يذهب إلى أن هذا النظام قد أصبح كالثوب المهترئ الذي لا يصلح معه الترقيع، فلا بد من تطويره تطويراً شاملاً(8). حيث تدل الأدبيات على فساد النظام القائم، وتكاد تجمع على ضرورة تغييره وليس مجرد إصلاحه: فقد فسد النظام بجميع أجزائه، وفي جميع مفاصله، ولم يعد قادراً على تحقيق آمال الشعب وطموحاته. ومن ثم فإن الجهد الواجب بذله ليس من أجل إصلاح هنا، وإصلاح هناك في جسم التعليم المصري المترهل، بل إن المطلوب هو إنشاء نظام تعليم جديد يحقق للشعب طموحاته في التقدم والنهوض(9).

ويكفي للدلالة على تدنى مستوى نظام التعليم المصري، أن مصر قد احتلت الموقع الأخير بين دول العالم وفقًا لترتيب مؤشر جودة التعليم، حيث ورد في تقرير التنافسية العالية (2013-2014) أن مصر جاءت فى الترتيب (148) من (148) دولة على مستوى العالم(10). وبمراجعة تقارير التنافسية العالمية لأعوام سابقة يتضح أن رتبة مصر وفقا لترتيب مؤشر جودة التعليم جاءت دائماً متأخرة، إلا أنها بمجيئها في المرتبة الأخيرة فإنها تتراجع عن ذي قبل، فلقد جاءت في الترتيب (137) من (144) دولة في تقرير (2012-2013) (11)، وجاءت في الترتيب (131) من (142) دولة في تقرير (2011-2012) (12)، كما جاءت في الترتيب (124) من (133) دولة في تقرير (2009-2010) (13).

وإذا كان نظام التعليم قد أسهم بقدر ما فيما آلت إليه أحوال المجتمع في العقود السابقة، فليس من المتوقع أن يكون ذات النظام قادراً على تغيير تلك الأحوال. لا يمكن أن يكون سبب المشكلة هو حلها، ويصبح المطلوب هو تغيير نوع التعليم: فلسفته، ومحتواه، ووظائفه، وآلياته ووسائله. ومن هنا، فثمة حاجة، بل ضرورة ملحة، لبناء نظام تعليم جديد متطور باعتباره مطلباً ضرورياً وملحاً يتسق مع إيقاع المرحلة القادمة. وليس التغيير المنشود للتعليم مجرد تجديد الثياب، أي أنه ليس ترميما ولا تجديدًا مظهرياً شكلياً، وإنما هو تغيير في كل النظام التعليمي. وحين البحث في تأسيس نظام تعليمي جيد ومتطور يسهم في بناء المجتمع المنشود، فمن الضروري السعي لوضع سياسة تعليمية جديدة. فلا يمكن تغيير نظام التعليم وإصلاحه وتطويره بشكل حقيقي إلا من خلال سياسة تعليمية متكاملة، على أن يتم تنفيذها بفعالية وكفاءة.

ولعل مما يؤكد ضرورة وضع سياسة تعليمية جديدة، ما توصلت إليه الدراسات من عدم وجود سياسة تعليمية عامة متكاملة واضحة المعالم والأهداف بالمعنى العلمي المتفق عليه، مما أدى إلى التخبط البادي في الآراء والعديد من الممارسات التعليمية، وتدهور مخرجات العملية التعليمية ككل(14). يترتب على ذلك، أنه لم يعدْ يجدي "ترقيع"، أو تنقيح في سياسة التعليم، تعديلاً أو إضافة وحذقا، بل يلزم بناء سياسة تعليمية بناء جديداً؛ لرسم معالم الطريق استنادًا على مبادئ محددة واستهدافاً لتحقيق نتائج محددة يراد الوصول إليها تلبية لحاجات المجتمع وطموحاته.

وتبرز الحاجة إلى ضرورة بناء سياسة تعليمية جديدة بسبب أن أي تصور لأركان نظام التعليم (من مناهج وطرق تدريس وتكنولوجيا ومعلمين وأبنية وتجهيزات وسواها) يضل طريقه، ويسير على غير هدى إن لم ترشده وتسبقه سياسة تعليمية تعبر بصدق عن مواصفات الإنسان المراد إعداده عن طريق التعليم، تلك المواصفات التي تشتق من مواصفات المجتمع المنشود. إن أي نظام تعليمي يدرك طريقه ويعي عمله لابد أن يستهدى بسياسة تعليمية سليمة البناء تعبر بوضوح ودقة عن ماذا يريد المجتمع من التعليم في ضوء رؤية المجتمع المستقبلية لنفسه. إن سياسة التعليم في تعبيرها عما يريده المجتمع من نظام التعليم، فإنها تأتى ترجمة حقيقية لملامح المجتمع المنشود وما يستلزمه تحقيقها من نظام التعليم.

من هذا المنطلق يأتي البحث الحالي كمحاولة لرسم صورة لأهم ملامح المجتمع المصري المنشود، وما يستلزمه تحقيق تلك الصورة على أرض الواقع من مسئوليات وأدوار على التعليم أن يقوم بها، ومن ثم وضع تصور لملامح سياسة تعليمية جديدة تتضمن مبادئ حاكمة

وأهداف عامة للتعليم كترجمة لتلك المسئوليات والأدوار. تلك الملامح التي يمكن أن تكون نواة أو بداية طريق لبناء سياسة تعليمية جديدة واضحة ومحددة مبنية على أساس علمي متين من خلال مشاركة مجتمعية واسعة. ولذلك يسعى البحث لتحديد متطلبات بناء سياسة تعليمية جديدة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي.

تأسيساً على ذلك، فإن مشكلة البحث الحالي تتحدد في رسم ملامح سياسة تعليمية مقترحة لبناء مجتمع منشود، وتحديد أهم متطلبات بناء سياسة تعليمية متكاملة وتنفيذها. **ويمكن تحديد المشكلة في الأسئلة البحثية الرئيسة الآتية:**

1- ما أهم ملامح المجتمع المصري المنشود في المرحلة القادمة؟

2- ما المسئوليات والأدوار اللازمة لإسهام التعليم بفعالية في بناء المجتمع المصري المنشود؟

3- ما متطلبات بناء سياسة تعليمية جديدة والعمل على تنفيذها؟

4- ما ملامح السياسة التعليمية اللازمة لبناء المجتمع المصري المنشود؟

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحديد ملامح سياسة تعليمية جديدة تنشد بناء الإنسان كأساس لبناء المجتمع المنشود، منطلقةٌ من طبيعة المجتمع ومشكلاته وحاجاته وطموحاته والتحديات التي يواجهها، منضبطة بخصوصية المجتمع وهويته الثقافية، مستفيدة من نتائج العلوم المنشغلة ببناء الإنسان وبناء المجتمع. والبحث في استهدافه رسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، فإنه يسعى إلى تصور ملامح المجتمع المصري المنشود في المرحلة المقبلة، واستنتاج أهم مسئوليات وأدوار التعليم إزاء بناء المجتمع المنشود في تلك المرحلة الزمنية، ثم ترجمتها إلى مبادئ حاكمة للتعليم وأهداف عامة له، وإبراز أهم متطلبات بناء سياسة تعليمية سليمة وتنفيذها. ومن ثم يكون البحث الحالي بمثابة بداية لبناء سياسة تعليمية قومية؛ إذ يمهد الطريق لهذا البناء برسم صورة مبدأية مقترحة عن سياسة التعليم المنشودة وتحديد أهم متطلبات بنائها. وبذلك يلفت البحث انتباه المسئولين عن بناء السياسة التعليمية إلى نقاط حيوية ينبغي تضمينها في سياسة التعليم، بالإضافة إلى المتطلبات اللازم توافرها لبناء السياسة التعليمية وتنفيذها؛ وذلك كله للمساهمة العلمية في المساعدة على بناء سياسة تعليمية جديدة وتنفيذها في المرحلة القادمة.

بالتالي، يتحدد الهدف الرئيس للبحث في محاولة رسم ملامح سياسة تعليمية مقترحة؛ تتيح لنظام التعليم القدرة على الإسهام بفعالية في بناء المجتمع المصرى المنشود وتحديد أهم

متطلبات بناء سياسة التعليم وتنفيذها **وفي سبيل تحقيق هنا الهدف، فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:**

1- تحديد أهم ملامح المجتمع المصري المنشود.

2- استنتاج أهم المسئوليات والأدوار الواجب على التعليم القيام بها للإسهام في بناء المجتمع المصري المنشود.

3- بيان ماهية سياسة التعليم، وسماتها، وأهميتها.

4- تحديد أهم المتطلبات اللازمة لبناء سياسة تعليمية سليمة وتنفيذها.

5- اقتراح ملامح سياسة تعليمية جديدة قادرة على الإسهام في قيام التعليم بمسئولياته وأدواره اللازمة لبناء المجتمع المصري المنشود.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث الحالي من الحاجة الملحة للنهوض بالمجتمع المصري، ليرتقى المكانة اللائقة به في سباق الحضارة الإنسانية، وحيوية دور التعليم في هذا النهوض. وينطلق البحث من قناعة مفادها أن مستقبل المجتمع، يعتمد على نوعية أفراده، الذين يسهم نظام التعليم بشكل أساسي ومحوري وحاسم في إعدادهم. فكما يكون التعليم يُتوقع أن يكون مستوى خريجيه ونوعيتهم، وكما يكون مستوى الأفراد ونوعيتهم يكون مستوى المجتمع ونوعيته.

وتنبثق أهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع الذي يتناوله، ألا وهو موضوع السياسة التعليمية؛ وذلك لكون السياسة التعليمية بمثابة القائد والموجه لقطاع التعليم، وهي الأساس الذي بناءً عليه توضع الخطط التي تنشد إصلاح التعليم وتطويره؛ فمن المؤكد أن أي إصلاح للتعليم وتطويره لابد أن يستند بداية على سياسة تعليمية واضحة وسليمة. وترجع أهمية البحث إلى أنه محاولة لرسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، تعبر عن مستجدات المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة ومتطلباتها؛ سعيا لوضعها بين يدي صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرارات، بما يساعد في بناء سياسة تعليمية جديدة على أسس علمية سليمة، مما يؤدى إلى أن يسير نظام التعليم على بصيرة صوب تحقيق أهدافه المنشودة وإنجاز أدواره المتوقعة.

وتبدو أهمية البحث أيضا من خلال **القيمة النظرية** التي يقدمها، فيما يتعلق بوضع إطار مفاهيمي خاص بسياسة التعليم، وتحديد أهم متطلبات بنائها وتنفيذها، ومحاولة رسم ملامح المجتمع المصري المنشود في الفترة المقبلة، واستنتاج مسئوليات وأدوار التعليم اللازمة لبناء هذا المجتمع، والتي يتم ترجمتها إلى ملامح سياسة تعليمية. يضاف إلى ذلك، **القيمة التطبيقية**

للبحث، من خلال رسم ملامح سياسة تعليمية متمثلة في جملة من المبادئ الحاكمة وعدد من الأهداف العامة للتعليم، والتي يمكن أن يُبنى على أساسها سياسة تعليمية جديدة نهائية للوطن تسهم في النهوض المجتمعي وبناء مجتمع جديد منشود. كما تتأكد **القيمة التطبيقية للبحث** أيضا من تعدُّد المستفيدين منه، مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، والمجلس الأعلى للجامعات، والقائمين على تطوير التعليم قبل الجامعي، والقائمين على تطوير التعليم العالي، ومخططي التعليم ورجال التربية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ومعاهد ومراكز البحوث التربوية، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم وتطويره.

يُضاف إلى كل ما سبق، أن أهمية هذا البحث تنبع من كونه–في حدود علم الباحث– بداية لرسم ملامح سياسة تعليمية جديدة لمصرفي الآونة الأخيرة.

منهجية البحث

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي، لرسم ملامح المجتمع المصري المنشود، واستنتاج مسئوليات وأدوار التعليم اللازمة لبناء هذا المجتمع، ومن ثم اقتراح ملامح سياسة تعليمية جديدة. كما يتم استخدامه للتعرف على ماهية السياسة التعليمية، وتحديد متطلبات بنائها وتنفيذها. وفي إطار ذلك، **يعتمد البحث في محاولته رسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، على عدد من المصادر الضرورية، وهي:**

- الأدبيات التي تتناول واقع المجتمع المصري ومستقبله، والآمال والطموحات المجتمعية، وخصوصية المجتمع المصري وهويته الثقافية.
- الأدبيات التي تتناول المتغيرات العالمية المعاصرة–السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية.
- الأدبيات التي تتناول السياسة التعليمية.
- المؤتمرات وتقارير الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية.
- السياسات التعليمية السابقة، والدراسات والبحوث التي تناولتها.

خطة السير في البحث

يسير البحث الحالي وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: رسم ملامح المجتمع المصري المنشود، وذلك من خلال: تحليل السياق المجتمعي-متمثلاً في أوضاع المجتمع المصري-وتقصى الطموحات المجتمعية التي تعد تجسيداً للتوق إلى الحرية والعدالة والديمقراطية والكرامة الإنسانية والتقدم والرقى المجتمعي. يُضاف إلى ذلك، **تحليل المتغيرات العالمية المعاصرة التي يواجهها المجتمع**، والتي يجب أن تتهيأ لها وتتفاعل معها الأنظمة المجتمعية المختلفة، وخاصة نظام التعليم. ومن أهم هذه المتغيرات: التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، وثورة الاتصالات والمعلومات والثورة المعرفية وإقامة مجتمع المعرفة، والعولمة بآلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشركات متعدية الجنسيات، والحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الخطوة الثانية: استنتاج مسئوليات وأدوار التعليم اللازمة لبناء المجتمع المنشود، وذلك استناداً إلى ما يتم التوصل إليه في الخطوة السابقة.

الخطوة الثالثة: تحليل أدبيات السياسة التعليمية، للوقوف على: مفهومها وسماتها وأهميتها.

الخطوة الرابعة: تحديد أهم متطلبات بناء سياسة التعليم وتنفيذها، التي يجب إتباعها عند بناء سياسة تعليمية سليمة بشكل نهائي لنظام التعليم المصري.

الخطوة الخامسة: رسم ملامح مقترحة لسياسة التعليم، ويتم ذلك بالاعتماد على ما تسفر عنه الخطوات السابقة بالإضافة إلى الرجوع للمؤتمرات وتقارير الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية، بما تتضمنه من أفكار ورؤى يمكن الاسترشاد بها في وضع مبادئ سياسة التعليم وأهدافها وآليات تحقيقها. وحيث إن إعادة البناء، وفق تغيير جذري، لا ترفض السابق بحسنه وسيئة، بصالحه وطالحه، فهي تبقى على الحسن وتزيد عليه وتهدم السيء وتزيله، وتقيم صرحها الجديد على أسس تتفق مع ما قامت من أجله. ولنا في الإسلام أروع المثل في ذلك، حيث أزال الكثير مما كان في الجاهلية، وأبقى بعضا منها وأقره، واستحدث أموراً جديدة كثيرة. وبالتالي فمن المؤكد أن البحث الحالي يقوم بدراسة السياسات التعليمية السابقة، حيث إنه يستفيد منها حسبما تقتضيه المرحلة الحالية والمقبلة. كما يحفل الأدب التربوي بعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسة التعليمية، التي تناولتها من حيث أسس بنائها وتحليلها ونقدها وتقويمها، ومن هنا يستفيد البحث الحالي مما تقدمه من رؤى تساعد في رسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، وتحديد أهم متطلبات بنائها وتنفيذها.

المحور الأول: ملامح المجتمع المصري المنشود

لما كان تصوُّر المجتمع المنشود يتحدد في ضوء أمور أساسية، **أولها**: الواقع الذي يحياه المجتمع وما به من مشكلات بكل قطاعاته، **وثانيها**: الطموحات التى ينشدها المجتمع في غده، **وثالثها**: المتغيرات العالمية وما تفرضه من تحديات لا مفر من التعامل معها ومواجهتها. كل ذلك ينتج مجموعة من القسمات التي تشكل ملامح المجتمع المنشود. تلك الملامح التي تستلزم مسئوليات وأدواراً تربوية يتعين على نظام التعليم القيام بها.

إن المدقق في **الواقع المجتمعي المصري**، من خلال المعايشة ودراسة التقارير والبحوث والدراسات، يجيد أن الواقع المجتمعي يعاني ضعفاً متفاقما في الأوضاع الاقتصادية وتدهوراً في الوضع الاجتماعي يتمثل في تنامي الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وازدياد معدلات البطالة وتدهُور مستوى التعليم والصحة. أما الوضع السياسي فيتحدد في الاضطرابات، والحاجة إلى إرساء وضع ديمقراطي سليم في إطار الحرية والكرامة الإنسانية. وفيما يتعلق بالوضع القيمي، فالملاحظ انتشار قيم سلبية عديدة من قبيل اللامبالاة والتواكل والتراخي والفردية والإهمال، وفقدان فضيلة الإتقان والتجويد واحترام قيمة العمل، وشيوع الاستهلاك المفرط، واهتزاز قيم تحديد الحقوق والواجبات، وتنامي قيم الفهلوة وتعاظم جوانب التحايل، وشيوع مظاهر الأَثَرة، ونمو العنف، وتكريس الانتهازية، وتراجع القدوة، والعلم، والتفكير العلمي، والعمل الجاد النافع.

ويجد المتأمل والمتقصي **للطموحات المجتمعية** أنها ظاهرة جلية في الهتافات التي رددتها جموع غفيرة من المصريين، وسمعها العالم بأسره، منذ 25 يناير 2011، ومازال الشعب يتوق إليها، المتمثلة في خبز–حرية–ديمقراطية–عدالة اجتماعية–كرامة إنسانية. ويتحقق للمجتمع ذلك من خلال تغيير أوضاعه إلى معكوسها، فالمجتمع يتوق إلى تغيير جذري لأوضاعه المجتمعية غير المرضية نحو الأفضل مستقبلاً، وهو يريد ذلك من خلال إعادة بناء مصر لتكون دولة قوية عصرية تضمن له إشباع حاجاته ونيل غاياته.

وتسفر **دراسة المتغيرات العالمية في المجالات كافة**، عن أن المجتمع المصري يعيش في خضم بيئة مليئة بالتغيرات المتسارعة التي تفرض تحديات جسام، تتمثل في: العولمة وتداعياتها في كل النواحي، وسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة الثقافية والهيمنة الإعلامية بهدف إحداث نوع من التبعية الفكرية لها، والسعي إلى طمس مقومات المواطنة والهوية الثقافية، وانتقال البشرية إلى مجتمع المعرفة وضرورة السير في طريق إقامة مجتمع المعرفة. وفي ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، يتعين على المجتمع ملاحقة هذا القدر الهائل من

الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية في كافة مجالات الحياة؛ حيث تتنامى الفجوة بين الدول التي تمتلك العلم والتكنولوجيا، والدول التي لا تمتلك.

ينبئ كل من: التدقيق في الواقع المجتمعي، وتأمل وتقصى الطموحات المجتمعية، ودراسة المتغيرات العالمية في المجالات كافة، بجملة من الغايات المجتمعية الضرورية التي تمثل ملامح أساسية ترسم جوهر المجتمع المصري المنشود الذي يجب أن يصبح قادرًا على الانطلاق في ماراثون الحضارة الإنسانية من موضع اقتدار، نافضاً ما ران على المجتمع من صدأ السنين، وما طمس قدرته على الانطلاق، وجعله إلى حد كبير مشدودًا إلى الخلف. هذه الملامح لابد من فحصها جيدًا وتحديد ما يتعين على التعليم فعله في سبيل تحقيقها وجعلها واقعاً ملموساً.

ويمكن تحديد أهم ملامح المجتمع المنشود في أنه: مجتمع ديمقراطي حر، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، ويتخلص من التخلف وينطلق صوب تحقيق التنمية المستدامة، ومتماسك اجتماعيا، ومحفاظ على هويته الثقافية، ومرتكز على منظومة قيم إيجابية، وقائم على المواطنة الصالحة والاعتزاز بالانتماء للوطن، وينشد اللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي، ويعمل على إقامة مجتمع المعرفة، وقادر على المنافسة العالمية.

ويتناول البحث أهم ملامح المجتمع المنشود على النحو الآتي:

1- مجتمع ديمقراطي حر

إن المتأمل للأوضاع السياسية في المجتمع المصري على مدى عقود، يمكن أن يقف على **ضرورة الديمقراطية في حياة المجتمع المصري المنشود**. فلقد صارت مطلباً شعبياً يقع ضمن أولويات المطالب المجتمعية، بعد ما أصاب الحياة السياسية في المجتمع من تصدع وتفكك في ظل ممارسات وأساليب فاسدة عاشها المصريون لعقود على رأسها ممارسة الانتخابات وما بها من رشوة وتربيط وشللية وتشبيك مصالح بل وتزوير فادح وتزييف إرادة الجماهير، يُضاف إليه انفراد الحاكم وحزبه بالسلطة، وهيمنة السلطة التنفيذية وتقلص دور السلطة التشريعية، وضعف العلاقة بين الحاكم وشعبه وفقدان الثقة بينهما، وضعف مشاركة المواطنين، وما أصاب الأحزاب السياسية من خلل كبير جعلها كأنها في أحيان كثيرة ظل للحزب الحاكم. لقد أسفر اجتماع كل تلك العوامل عن حدوث ما يشبه الجمود للحياة السياسية في المجتمع المصري.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إمعانا في إحداث جمود الحياة السياسية وإفقدادها مضمونها بل وتشويهها، فقد سعى النظام الحاكم على مدى عقود إلى أن يرسم صورة لدولة

تمارس فيها مظاهر الديمقراطية وإجراءاتها، من دون أن تمتد هذه الممارسة إلى جوهر الديمقراطية ومضمونها الحقيقي بما يشكل-من وجهة نظر النظام-تهديدًا حقيقيا للنظام ولبقائه. فقد انتهج النظام منهجا يقوم على منح مساحة محدودة من حرية الحركة لقوى المعارضة للعمل السياسي الميداني، بالإضافة إلى إتاحة هامش من حرية الرأي ليقوم هؤلاء بالتعبير عن آرائهم المنتقدة للنظام. كما أن النظام قد استباح حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية وأهدر كرامتهم الإنسانية على نحو دفع كثيرين من المصريين الذين ضاقت بهم السبل لهجر بلدهم بحثاً عن حياة أفضل في شتى بقاع الأرض. فلقد شهدت مصر العديد من أوجه وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان على مدار السنوات بل والعقود الماضية، فعانى المواطن مساسا بحقوقه المدنية وافتئاتاً على حرياته السياسية، فضلاً عما حُرم منه المصريون من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية(15). ولهذا كله، يتوق المصريون لحياة سياسية سليمة تقوم على أساس ديمقراطي سليم.

وليست الديمقراطية مطلوبة من أجل الحياة السياسية فقط، بل إنها باتت ضمن متطلبات إحداث تنمية حقيقية في المجتمع تطال النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. فلا قيام لتنمية غايتها ووسيلتها الإنسان، دون توافر مقومات النظام الديمقراطي الذي يقوم على الشفافية والمحاسبية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذها.

كما أن الديمقراطية ليست ترفا يمكن الاستغناء عنه، فهي جزء من منظومة التطور العالمي التي لا فكاك من التكيف معها، وأصبحت مكانة الدولة تتناسب طرديا مع مدى مصداقية الممارسة الديمقراطية فيها(16). فكما هو من المعلوم في الآونة الأخيرة أنه يوجد ضغط متزايد على الدول التطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمارسه المجتمع الدولي من خلال منظماته الدولية والدول ذات القوى والنفوذ على المستوى الدولي.

بناء على ما سبق، يعتقد أنه من الضروري إرساء نظام ديمقراطي سليم كما تحياه المجتمعات الديمقراطية الحقيقية، وأصبح المجتمع المصري يتوق إلى التحول الديمقراطي الحقيقي.

إن المقصود بالتحول الديمقراطي في الخطاب السياسي المعاصر، هو تحقيق الشكل النموذجي للدولة، أي دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات يجب أن تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات عامة يشارك فيها جميع المواطنين وتنعقد على نحو دوري بين المرشحين والأحزاب المتنافسة(17).

ففي المجتمع الديمقراطي يكون جميع المواطنين هم مصدر السلطة، وأنهم فحسب يملكون حق الحديث باسمهم الجماعي واتخاذ قرارات ملزمة، وينبغي أن يحكموا أنفسهم بالقوانين العامة، ويكون هدفهم تحقيق مصالحهم المشتركة(18). وتسمح الديمقراطية لجميع الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة، وتعمل في سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التي يسمح بها الدستور والقانون. وفي إطار الديمقراطية يسمح للخلافات السياسية والفكرية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية(19). **ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية إلا على أساس متين من الحرية**، فالربط بين قضية الديمقراطية، وقضية الحريات العامة والحقوق الأساسية، واعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إنما هو أمر منطقي لأن جوهر الديمقراطية هو حرية الرأي، وهو ما لا يستقيم بدون تأكيد جميع الحقوق والحريات العامة للمواطن، والتي بدونها يستحيل أن يكون للمواطن رأى حر يقرع به الأسماع، وترتفع به أعلام الديمقراطية(20).

تتضمن الحرية البشرية حرية العقيدة، وحرية الفكر والشعور، وحرية الرأي والميول في جميع الموضوعات عملية أو علمية، مادية أو أدبية، دينية أو دنيوية، وحرية التعبير عن الآراء ونشرها، وحرية الأذواق والمشارب، وحرية اجتماع الأفراد للتعاون على أي أمر ليس فيه ضرر للغير(21). الحرية إذا ضرورية للتقدم والرقى ولها قيمتها الخاصة، فبدونها لن يقدر الناس على ترقية ملكاتهم واستكمال مواهبهم، فبدون حرية الفرد لن يتم رقى، لا للفرد نفسه ولا للجماعة(22).

وتهتم الديمقراطية **بالكرامة الإنسانية** وترعاها، كذلك تنمي إحساس الاحترام بالذات داخل الإنسان، وتجعل الأفراد يدافعون عن وجهات نظرهم، وينظرون إلى أنفسهم من وجهة نظر الآخرين، ويتجاوزون رؤاهم ومصالحهم الضيقة، يقومون بمحاسبة الذات، وانتقاد الذات، وتوسيع دائرة تعاطفهم. ويشعرون بتملك مجتمعهم، كما أنها تخلق التزاما عاطفيا لهؤلاء الأفراد بأن يراعوا ويدعموا احترام القانون وشعور العدالة التي يحتاجها أي مجتمع مؤسس تأسيسا جيدا. هم يتصرفون بعدل ويهتمون بشئون مجتمعهم اهتماما كبيراً، ليس لأنهم ينبغي أن يفعلوا ذلك فحسب، ولكن لأنهم يريدون أن يعبروا عن التزامهم نحو مجتمعهم أيضاً(23).

كما توجد علاقة بين **الديمقراطية والمشاركة**، بمعنى أنه لا يمكن أن تقوم الديمقراطية بلا مشاركة. وتعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم المؤشرات التي تعبر عن ديمقراطية النظم السياسية، وأحد المقاييس المهمة التي تعبر عن الشرعية التي تتمتع بها تلك النظم، كما أنها مؤشر يعبر بصدق عن مضمون الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة

وأخرى سلبية[24]. إن مشاركة الناس هي جوهر الديمقراطية، فالديمقراطية تعنى وضع النظم التي تتيح للناس المشاركة الإيجابية في رسم السياسات وفي العمل على تنفيذ الخطط المقبولة من الجميع[25].

2- مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية

بعد أن قطع المجتمع المصري شوطا كبيرًا في تحقيق العدالة الاجتماعية بعد ثورة 23 يوليو 1952، إلا أنه في ظل تبنى سياسات التكيُّف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتراجع التدريجي الدور الدولة والسعي للاندماج في سياق العولمة وتشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، تراجعت العدالة الاجتماعية وصعدت المصلحة الفردية وتحقيق الربح.

فلقد ترتب على سوء تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وإهمال التنمية البشرية الشاملة حدوث خلل جسيم في هيكل الدخل في المجتمع المصري، فاتسعت الفجوة بين الطبقات وازداد الأغنياء غنًا والفقراء فقرًا، وشعرت الطبقة الوسطى–والتي يفترض أنها عماد المجتمع– بضغط شديد نتيجة الارتفاع المطرد في الأسعار وزيادة تكاليف الحياة من دون أن يقترن ذلك بزيادة مماثلة في الدخل[26]. وهو ما يبدو جلياً من مراجعة التقارير الدولية؛ حيث أظهرت الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية (2007/ 2008) أن شريحة أغنى (30%) من الشعب المصرى استحوذت على (73.1%) من الدخل القومي، أي أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الداخل القومي استحوذ عليها ما يقل عن ثلث الشعب، بينما كان نصيب شريحة أفقر (30%) من الشعب (12.3%) فقط من الدخل القومي[27]. وبإجراء حسابي بسيط يمكن الوقوف على أن الطبقة الوسطى الواقعة بين هاتين الشريحتين، والتي تمثل (40%) من الشعب، كان نصيبها من الدخل القومي (14.6%) فقط. أي أن الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى معا اللتان تمثلان (70%) من الشعب–ما يقرب من ثلاثة أرباع الشعب–لم يتحصلا إلا على (26.9%) فقط من الدخل القومي–ما يزيد قليلاً عن ربع الدخل القومي–. وهذا دليل واضح على اختلال التوازن والعدل في توزيع الدخل على المصريين، ومن ثم إخفاق الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وهذا ما حدا بالمصريين أن يهتفوا مطالبين بالعدالة الاجتماعية وجعلها في مقدمة مطالبهم الملحة. فلقد جسد شعار "**العدالة الاجتماعية**" الذي توافقت عليه جموع غفيرة من المصريين مطلباً أساسياً يطمح إليه ملايين المصريين وهو الذي يتمثل في توفير الحد الأدنى للحياة الإنسانية الكريمة بما يتضمن من توفير الحد الأدنى من الحاجات لكل الناس، وإنجاز حق الأفراد في التعليم والصحة والسكن والعمل.

كما أنه من المعلوم أن المجتمع المنشطر إلى مجموعة بين أيديها الحظ الأوفر من الثروة (حصيلة الإنتاج) وكل السلطة، ومجموعة بين أيديها القدر الأدنى من حصيلة الإنتاج، محرومة وفقيرة ومهمشة، هو مجتمع هش عرضة للتكسر والانشقاق، وفي ذلك خطر على المجموعتين(28).

تأسيسًا على ما سبق، يُعتقد أنه من الضروري أن تسود العدالة الاجتماعية المجتمع المصري، وأن يحيا المصريون جميعًا تحت مظلة العدالة الاجتماعية الحقيقية.

إن إرساء العدالة بين أفراد المجتمع يحقق بينهم الانسجام والسلام، ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الإنجاز والاستمرار في الحياة. فالشعور بالعدالة يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام، ويجعله قادرًا على أن يتجاوز كل مشكلاته في طمأنينة وسلام. وتشير العدالة إلى مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص، وفي الثواب والعقاب. ويتأسس المبدأ الأخلاقي للعدالة على النظرة للفرد على أنه "إنسان" يتساوى في "إنسانيته" مع الآخرين، وأن البشر جميعاً يشتركون في كونهم بشراً. وعندما تدخل صفة الاجتماعية على العدالة فإن الذهن ينصرف مباشرة إلى العدالة بين الفئات الاجتماعية، وتحقيق التوازن بينها. ولقد ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهوم دولة الرفاه الذي يقوم على ضمان الحقوق الرئيسة لكل سكان المجتمع. واعتمدت فكرة دولة الرفاه من الناحية الفلسفية على نزعة المساواة التي تنظر إلى البشر نظرة إنسانية شاملة على أنهم متساوون في الحقوق والواجبات. وبالتالي، فاستخدام مفهوم العدالة الاجتماعية لا يقصد به تلطيف آثار الفقر والحرمان، وإنما مواجهة شاملة للفقر والحرمان بتهيئة الظروف للبشر لكي يتحركوا إلى أعلى، ولكي يغيروا من حياتهم إلى الأفضل عن طريق التعليم الأفضل والخدمات الصحية الأفضل(29).

إن العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي: ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان، ويغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً، ويتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم. وعموما فإنها تعنى في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات، والتكافؤ في الفرص(30).

ويتطلب تطبيق العدالة الاجتماعية إطاراً اقتصادياً وسياسياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً، يمكن من خلاله أن تفهم العلاقات بين الأفراد والجماعات على نحو سليم، وأن تقيم وتوصف بأنها علاقات عادلة أو غير عادلة. وفي السياق المعاصر، ينظر للعدالة الاجتماعية عادةً على أنها تعنى **العدالة في التوزيع**، أي يتم التعامل–في مختلف الأعمال الأكاديمية وفي كثير من النصوص القانونية الدولية–مع العدالة الاجتماعية كمرادف لعدالة التوزيع[31].

ووفقًا للأمم المتحدة (2006)، توجد ثلاثة مجالات ذات أولوية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، هي:

- المساواة في الحقوق، والقضاء على جميع أشكال التمييز، واحترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد.
- تكافؤ الفرص، بما يمكن جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم، والمساهمة في بناء وتنمية مجتمعهم. وهنا، تكون السياسات المركزة على التعليم ذات أهمية لضمان تكافؤ الفرص.
- الإنصاف في الظروف المعيشية لجميع الأفراد والأسر، والقضاء على التفاوتات غير المقبولة في الدخل والثروة وغيرها من جوانب الحياة في المجتمع[32].

3- مجتمع ينطلق صوب التنمية المستدامة

لقد عانت مصر، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وما زالت تعاني، حالة حادة من الفشل التنموي تكاد تقضى على الكرامة الإنسانية لكثرة من المصريين[33]، وتتراجع معها مكانة الوطن على مستوى الإقليم والعالم. فمصر دخلت القرن الحادي والعشرين وقد تفاقمت أزمتها التاريخية، والتي تراكمت آثارها حتى وصلت إلى مستوى ينذر بخطر شديد[34]. وهو ما عبر عنه بعض الباحثين بأن الدولة قد فشلت في تحقيق نقلة نوعية في مستوى معيشة المصريين، من قبيل تفشى الفقر وتدني الأجور وانتشار البطالة[35]، يؤكد ذلك أن مصر جاءت في الترتيب رقم (123) من بين (182) دولة بحسب دليل التنمية البشرية بين دول العالم[36]، وأصبح واضحا أن الأحوال المعيشية لكثرة من المصريين قد ساءت، وتدنى مستوى معيشتهم، وتفاقم الفقر حتى تساقط عدد كبير من المصريين تحت خط الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم في مصر (43.9%)[37].

لعل هذا ما جعل أحد أهم هتافات المصريين هو شعار "عيش"، تعبيراً عن سوء أحوالهم المعيشية، وكناية عن مطالبتهم بضرورة تحسين مستوى معيشتهم كأحد أهم مطالبهم المجتمعية، وهو الذي يتأتى من السعي الجاد لتحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري. بالتالي يبدو

واضحا أن المجتمع المصري المنشود لابد له من أن يتجاوز حالة التأخر التنموي وينطلق إلى ما يصبو إليه المصريون من الانطلاق صوب تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع يحدث على إثرها الوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية للسواد الأعظم من السكان، وتحسن أحوالهم المعيشية بارتقاء حقيقي لمستوى معيشتهم، وارتقاء مكانة الوطن على المستوى الدولي. من ثم، يُعتقد أنه من الضروري أن يمثل انطلاق المجتمع المصري صوب تحقيق التنمية أحد أهم ملامح المجتمع المنشود.

فالتنمية تعد ضرورة حتمية ومسألة مصير للمجتمع المصري المنشود، الأمر الذي يستلزم السعي الدَّءُوب نحو تحقيقها لتضمن الأمة لنفسها مكاناً لائقاً بين الأمم. إن التنمية تنشد تحقيق خير الإنسان وسعادته ورفاهيته وكرامته، وتقدم المجتمع اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً...الخ. فالتنمية، بصفة عامة، تنشد الانتقال بالمجتمع نحو الأفضل، وتحسين شتى مناحي الحياة فيها. إنها تعنى الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل.

وتتوالى مفاهيم التنمية وموجهاتها ومرتكزاتها، وتستمر المسيرة لتصل إلى التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، تلك التي تستحوذ في الآونة الأخيرة على اهتمام العالم بأسره. فلقد أصبحت "التنمية المستدامة" أكثر العبارات شيوعاً في نقاشات وأدبيات التنمية، فهي حقا نموذج التنمية المطلوب في القرن الحادي والعشرين(38). ويصبح المطلوب إذا، هو السعي الحثيث لإحداث التنمية المستدامة التي تمكننا المجتمع من تحسين أحواله كافة، حاضراً ومستقبلاً.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للحاضر، بدون مساومة على قدرة الكوكب لتزويد حاجات الأجيال القادمة(39). إنها تتضمن السعي لتحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة وحمايتها.

وينظر للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تتيح للأجيال القادمة فرصة التمتع بنوعية حياة جيدة لا تقل عن نوعية الحياة التي يحياها الجيل الحالي، إن لم يكن أفضل(40). هذا إن كان الجيل الحالي يتمتع بالفعل بنوعية حياة جيدة أصلاً، فالطبيعي أن تسعى المجتمعات، لاسيما النامية، إلى تحقيق نوعية حياة جيدة لأفرادها الحاليين كافة، مع العمل على ضمان ألا تقل تلك النوعية للأجيال القادمة، بل ينبغي أن تتحسن باستمرار. ومن هنا فالتنمية المستدامة تعنى ضمان نوعية أفضل من الحياة لكل شخص، الآن وللأجيال القادمة(41).

4- مجتمع متماسك اجتماعياً

إن ما حدث للمجتمع المصري على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من جمود الحياة السياسية واستئثار فئة معينة بالحكم ومقاليد الأمور في البلاد، وتزاوج السلطة بالمال، وتفاقم الفقر وسوء الأحوال المعيشية لكثرة من المصريين، واتساع الفجوة بين الطبقات وازدياد الأغنياء غنا والفقراء فقرًا، قد أفرز تنامي سلوكيات الأنانية والانتهازية وغيرها مما يعبر عن اتجاه كثير من أفراد المجتمع صوب الخلاص الفردي وتقديم مصلحتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. مثل هذه السلوكيات تضعف العلاقة بين أفراد المجتمع وتؤدى إلى انعدام الثقة بينهم من ناحية وبينهم وبين المؤسسات من ناحية أخرى. وهو ما أدى إلى ضعف البنية الاجتماعية وجعلها تعاني قدراً من الهشاشة، مما يهدد تماسك المجتمع.

يضاف إلى ذلك، أنه في خضم التحولات المجتمعية التي شهدتها وتشهدها مصر في الفترة الأخيرة، منذ 25 يناير 2011 وحتى الآن، يمر المجتمع المصري بجملة من الأحداث الجسام، التي يدركها كثيرون ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها أو حتى غض الطرف عنها، تلك الأحداث التي أفرزت وكشفت النقاب عن تدني مستويات الوعي والتفاهم والوقوف على أرضية مشتركة والحوار بين الأفراد، وربما غياب ثقافة الحوار واحترام الآخر. فأفسد الاختلاف في الرأي الود بين كثير من الأفراد، وأفضى هذا الاختلاف إلى تنامي حجم الخلاف والتناقض والتضارب والاستهانة بالآخر والتعصب، مما أدى إلى تفكك وتشرذم، وإلى صراع وتناحر، وخروج على الثوابت والنظام، وظهر على إثر ذلك عمليات شغب وفوضى وبلطجة وإرهاب، وهو ما ينذر بخطورة إشعال الفتن، تلك كلها أمور أشبه بالهزات العنيفة التي تطال تماسك المجتمع وتعمل على تصدعه، مما يمثل خطراً حقيقياً في المستقبل القريب والبعيد.

في ضوء ما تقدم تبرز أهمية التماسك الاجتماعي وحاجة المجتمع إليه. فإذا أراد المصريون الإبقاء على مجتمعهم والارتقاء به وتحقيق مستقبل أفضل له، يجنب عليهم الاهتمام بتحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ذلك أن المجتمعات المتماسكة يسودها الاستقرار والتضامن والتسامح والتعاون والعيش المشترك والمشاركة الفعالة والعمل من أجل المصلحة العامة وتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع، بينما على النقيض من ذلك تعاني المجتمعات التي يغيب فيها التماسك الاجتماعي قدراً من التناحر والتعصب والإقصاء والتهميش وعدم الاستقرار، وهو ما يهدد تلك المجتمعات. من هنا، يصبح إيجاد مجتمع متماسك اجتماعيا من أهم ملامح المجتمع المصري المنشود.

يحتاج أي مجتمع إلى مستوى ملائم من التماسك الاجتماعي، وذلك حتى يتمكن من تطوير نظمه الاجتماعية، التي تسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية للبشر أعضاء المجتمع،

وهو ما يعنى أن التماسك الاجتماعي له وظيفة بنائية. بالإضافة إلى ذلك فإن للتماسك الاجتماعي وظيفة دينامية تتمثل في تيسير الظروف التي تساعد على إنجاز العمليات الأساسية اللازمة لاستمرار المجتمع، كعمليات التعاون والتكيف والإنتاج، في مقابل تقليص الظروف التي قد تساعد على تفجر الصراع وانهيار المجتمع. وبذلك، يمكن إدراك التماسك الاجتماعي باعتباره امتلاك المجتمع لدرجة عالية من التكامل والاستقرار الاجتماعي، واستمرار أو دوام هذه الحالة لفترة طويلة من الزمن(42). إن المجتمع الذي يتسم بقدر كبير من التماسك الاجتماعي مجتمع مشبع بفكرة الانسجام الداخلي الراسخ، طويل الأجل. ويمكن ضمان التماسك الاجتماعي عندما يشعر الأفراد بالرضا عن أنفسهم، أي يتمتعون بسلام داخلي يعكس درجة عالية من الصحة الانفعالية(43).

وتتصل أهمية التماسك الاجتماعي اتصالاً مباشراً برأس المال الاجتماعي، فمن الصعب تصور وجود نظام اجتماعي يقوم بوظائفه كما يجب دون وجود حد معين من القبول العام لأشكال نظام الدولة وسلطتها والتعبير الحضاري والسلوك الاجتماعي التي تجعل من المجتمع شيئا أكثر من مجرد حاصل جمع الأفراد. أي أنه، إذا لم يكن رأس المال الاجتماعي هذا موجوداً، فإن مظاهر الإخفاق الناجمة عن عدم وجوده تجعل من المستحيل الحديث عن بقاء المجتمع ونمائه وعلائه(44).

ويدل رأس المال الاجتماعي على مدى الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والتي تسهل المعاملات من ناحية، وتدفعهم للمشاركة من ناحية أخرى. وهو مجموعة المبادئ والقيم المشتركة بين مجموعة الأفراد والتي تعزز الثقة والمشاركة بينهم(45). ويعد بمثابة الصمغ الذي يمسك المجتمعات بعضها ببعض، ويتمثل في القاعدة المؤسسية والحضارية اللازمة لقيام المجتمع بوظائفه(46). وبذلك، فهو يُمَكّن الأفراد من العمل سوياً على نحو فعال ونشط، وفي سياق من التفاعل البناء، بغية تحقيق الصالح العام من خلال السعي لتحقيق أهداف مشتركة ومواجهة تحديات مشتركة. وبالتالي، يمثل وجوده ضرورة لبناء نظام اجتماعي سليم، ويُنذر غيابه بتناحر المجتمع وربما بتفككه.

ويبدو المؤشر على غياب رأس المال الاجتماعي جليا عن طريق ظهور الأعمال الضارة بالمجتمع مثل: معدلات الجريمة، والانهيار الأسرى، واستخدام العقاقير المخدرة، والانتحار، والتهرب الضريبي، وما أشبه. والافتراض هنا: حيث إن رأس المال الاجتماعي يعبر عن وجود معايير للتعاون، فإن الانحراف في حد ذاته يعبر عن الافتقار إلى رأس مال اجتماعي(47). ويؤكد البعض أنه إذا شهد أي مجتمع درجة من درجات "السلوك الانتهازي" وأضحى سمة

من سماته فيعود ذلك وفقاً لهذا الرأي إلى أن أعضاء هذا المجتمع ليس لديهم احتياطي من رأس المال الاجتماعي[48]. من ثم يجدر العمل على تكوين رأس المال الاجتماعي وتنميته لدى المصريين، وصولاً إلى تحقيق تمسك حقيقي للمجتمع المصري.

5- مجتمع محفاظ على هويته الثقافية

تفرض العولمة نوعًا من التوحيد القسري على الثقافات بما تفرضه من نمط ثقافي واحد، هو النمط الذي تنتجه وتروّج له القوى الكبرى التي أنتجت العولمة وأشاعتها وفرضتها، وتتولى حمايتها والعمل على استمرارها وتبرير صعودها. وذلك بما يجعل من هذا النمط الثقافي العولمي هو النمط السائد والمهيمن[49]. وتسعى العولمة إلى تكوين الفرد العولمي السوقي، بلا هوية وطنية أو ثقافية، مجرد مقيم على أرضه، مغترب عن ماضيه وواقعه، ودون هداية نحو مستقبله ومستقبل وطنه، وكل ما يعنيه أن يحمل بين تجاويف عقله وجنبات وجدانه، الرغبة العارمة والأمل المرجى في الالتحاق بالعمل في مواقع الشركات المتعدية الجنسية سواء حيث يقيم، أو بالهجرة إلى أرض الأحلام الرأسمالية في الغرب[50].

وينظر إلى الهيمنة الثقافية للولايات المتحدة، في كثير من أجزاء العالم على أنها تهديد للثقافة الوطنية، ويُشار إليها أحياناً بأنها غزو ثقافي واجتياح ثقافي واستعمارية ثقافية[51]. وثمة مخاوف ذات أساس موضوعي تتعلق بمحاولات العولمة الثقافية بطمس الهويات الثقافية للشعوب والقضاء على خصوصياتها الحضارية وتشييد نمط ثقافي هو النمط الثقافي الغربي. وبالفعل توجد تأثيرات سلبية آخذة في التزايد تضر بالثقافة المصرية أيما إضرار[52]. وبالتالي، تتعرض الهوية الثقافية لتهديد شديد في ظل عولمة أعطت لنفسها الحق في تجنيس ثقافات العالم وطمس ملامح خصوصيتها، في محاولة لتشكيل الثقافات المتعددة إلى ثقافة موحدة لإلغاء التنوع والخصوصيات الثقافية[53].

لذا، ينتاب القلق جُل مجتمعات العالم في الوقت الراهن نظراً لما تتعرض له الثقافات المختلفة من عوامل التأثير والتغيير والتبديل، بل ومسخ الملامح الأساسية المميزة نتيجة هيمنة ثقافية للمجتمعات المسيطرة على ثورة الاتصالات والمعلومات التي أمامها تتساقط الحواجز وتختفي الفواصل. فلقد فقدت الدول القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات والعادات والسلوكيات فيما بين المجتمعات. وهنا يشعر كثير من المجتمعات بالخطر الذي يهدد ثقافتها الوطنية من محاولة فرض هيمنة الثقافة الغربية وبالأخص الثقافة الأمريكية، تلك التي تسعى جاهدة لفرض الأمركة، بمعنى تعميم النموذج الأمريكي للحياة، وفي القلب منه تعميم قيم السوق على الفعاليات الثقافية وتحويل الثقافة إلى سلعة.

وتأتي الثقافة العربية الإسلامية في مقدمة الثقافات التي تستهدفها الهيمنة الثقافية الأوربية والأمريكية، متذرعة بأن تلك الثقافة تعتبر من عوامل توليد الإرهاب، ومن ثم لا بد من تغييرها. ولقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لكي تقود حملة واسعة ضدها، لتفريغها من أصالتها، متهمة إياها بتعميق روح العداء ضد أمريكا والغرب وإسرائيل.

في هذا السياق، تشير إحدى الدراسات إلى أن تداعيات العولمة على الهوية الثقافية الإسلامية قد وصل حدا يفرض على المسلمين في جميع أنحاء العالم إعطاءها القدر اللازم من الاهتمام. وتؤكد هذه الدراسة أن العولمة جلبت عواقب ضارة للهوية الثقافية الإسلامية؛ حيث يجري تدريجيا فرض عناصر ثقافية غربية على الثقافة الإسلامية، مما يفضي إلى تنميط الثقافة الإسلامية بنمط الثقافة الغربية. وبالتالي، يجري اختراق ملامح الثقافة الإسلامية من قبل الثقافة الغربية، مما يخلق مزيدا من أزمة هوية بين المسلمين. كما تؤكد هذه الدراسة أن العولمة تشكل تحديا قويا للهوية الثقافية الإسلامية من خلال فرض هيمنة وسيطرة الثقافة الغربية، ويشكل هذا تحدياً للقيم والمبادئ وسبل الحياة في المجتمعات الإسلامية(54).

ففي هذا العالم المعولم بسرعة، وفي إطار إضفاء هالة ضخمة على الثقافة الغربية وبالأخص الأمريكية، يتغافل عدد من المسلمين ويتناسون قدر ومكانة ثقافتهم التي سادت في عصرهم الذهبي الذي كان مليئا بالإنجاز والنجاح، وينبهرون بالثقافة الغربية والأمريكية على اعتبار أنها ثقافة دافعة للتقدم. ومن هنا، تواجه الهوية الثقافية الإسلامية تحدياً من خلال الإمبريالية الثقافية الغربية؛ حيث تسعى لجعل بعض القيم الغربية تحل محل القيم والمعتقدات الإسلامية(55).

إن نزعات الهيمنة والإمبريالية الثقافية التي ترمى عمداً إلى مسخ وتشويه معالم الثقافات الأخرى وبالأخص الثقافة العربية الإسلامية، أو القضاء عليها إن أمكن، هو الذي أدى إلى ظهور تعبيرات مثل: الغزو الثقافي والاختراق الثقافي والذوبان الثقافي والتبعية الثقافية، ومن ثم أدى إلى ظهور الدعوات للحفاظ على الهوية الثقافية، وضرورة تحقيق "الأمن الثقافي" بالتالي، يعد الحفاظ على الهوية الثقافية وتحقيق الأمن لها وحمايتها من غزو الثقافات الأخرى قضية محورية للمجتمع الذي ينشد البقاء والارتقاء. تأسيسا على ذلك، يصبح على المجتمع المصري مسئولية النضال في سبيل الحفاظ على هويته الثقافية، حتى لا يصبح مسخا مشوها بين المجتمعات.

والثقافة هي الوسيلة التي يعبر بها الناس عن أنفسهم، من خلال اللغة، والدين، والحكمة المتوارثة، والسياسة، والعمارة، والموسيقى، والأدوات، والتحيات، والرموز والاحتفالات، والأخلاق، والقيم، والهوية الجماعية. والثقافة تمنح شعبا ما هوية ذاتية وشخصية، تتيح له التوافق مع البيئة المادية والروحية، لتشكيل الأساس لشعوره بالإشباع الذاتي والطمأنينة الشخصية. وتعزز قدرته على توجيه ذاته، واتخاذ قراراته، وحماية مصالحه. وهي نقطته المرجعية للماضي ووسائل استشعاره للمستقبل. وعلى العكس، فمن دون ثقافة، يفقد مجتمع ما وعيه الذاتي وتوجيهه، ويصبح ضعيفًا وهشا، ويتحلل من الداخل عندما يعاني افتقاراً إلى الهوية، والكرامة، واحترام الذات، والإحساس بالمصير. والشعب، من دون ثقافة، يشعر بأنه غير آمن، ويستحوذ على تفكيره تملك الأشياء المادية والاستعراض، اللذين يمنحانه أمنا مؤقتًا يكون هو ذاته حصناً وهميا ضد انعدام الأمن مستقبلاً[56].

وهوية الشيء هي ما يميزه عن غيره، ويجعله مختلفاً عما عداه، والهوية هي الخصائص النوعية التي تحدد ثقافة عن غيرها، وتجعلها تتمايز وتختلف بالقياس إلى بقية الثقافات. وتتكون الهوية الثقافية من عناصر ثابتة، عميقة الجذور، ضاربة في العمق التاريخي للأمة التي تنتسب إليها الثقافة، وعناصر متغيرة مشروطة بالتاريخ المتحول لهذه الأمة بكل لوازمه وعملياته متباينة الخواص، والتي يقصد بها تلك العمليات التي تأتى من الخارج، متفاعلة مع العناصر الثابتة التي تتأثر بها وتؤثر فيها على السواء[57].

والهوية الثقافية هي التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط وسلوك وميل وقيم. وهي أيضا: الثقافة المعبرة عن هوية أمة ما، وهي نتاج لكل التجارب التي مرت بها هذه الأمة عبر القرون المختلفة، وهي التمسك بالتراث الحضاري والخصوصية الثقافية التي تميز شعب عن غيره كما أنها قابلة للتطور والتجدد مع الاحتفاظ بخصائصها الثابتة التي تحددت بفعل التاريخ واللغة والقيم والدين[58].

بالتالي، يمثل الدين عماد الهوية الثقافية، وبالأخص للمجتمعات التي تدين بالإسلام، فهو الذي طبع ويطبع وصبغ ويصبغ الهوية الثقافية بطابعه وصبغته، فالقيم والعادات والتقاليد والأعراف والآداب والنظرة للكون وللذات وللآخر، ومعايير المقبول والمرفوض والحلال والحرام في المسيرة الحياتية للإنسان، كل ذلك وما يماثله قد انطبع بطابع الإسلام واصطبغ بصبغته[59]. ولكل ثقافة نسق من القيم خاص بها وقد يختلف عن نسق القيم السائد في الثقافات الأخرى؛ إذ من المسلم به أن ما يتقبله شعب معين كعنصر في ثقافته قد يرفضه شعب آخر. ونسق القيم الخاص بأي ثقافة من الثقافات هو الذي يعطى تلك الثقافة

تماسكها واستقرارها واستمرارها كما أنه هو الذي يوجه سلوك الأفراد ويبرر تصرفاتهم ويتحكم في أفكارهم وآرائهم ونظرتهم إلى الحياة ورؤيتهم للعالم(60). **واللغة** محورية بالنسبة للهوية الثقافية، وتمثل أهم أدوات التواصل والتفاعل في مضامين العيش المشترك. ولقد أثبتت الفلسفة التحليلية المعاصرة أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل كصيحات وإشارات الحيوان، ولا هي وعاء للمعنى فقط، ولكنها جزء من نسيج التفكير وخامة من خامات الوعي، وقد تكون أهم العوامل في تشكيل الهوية الثقافية(61). إنها من أهم مكونات الخصوصية في هوية الشعوب، وهي خامة التفكير ولحمته وسداته، ومنبع التفكير والتعبير، وليس مجرد وعاء أو صندوق يصب فيه التفكير نتاج عملياته(62). كما يمثل **التراث التاريخي والحضاري** للمجتمع في فتراته المتعاقبة مقوماً رئيساً لهويته الثقافية.

6- مجتمع يتبنى منظومة قيم إيجابية

لكل مجتمع نظامه القيمي الذي ينظم سلوك أفراده، ويضبط علاقاتهم، ويصنع لهم معايير مشتركة يتراضون عليها ويلتزمون بها ويتحركون على هديها ويعملون بها. والنظام القيمي للمجتمعات يقوى ويضعف، بفعل تغيرات حادة تهز المجتمعات هزًا فتسقط قيم وتنمو قيم، وتظهر قيم وتختفي أخرى. والمجتمع المصري ليس استثناءً من هذه الحقيقة، فمنظومة القيم في المجتمع المصري ظلت إحدى أدوات الضبط الاجتماعي ومحركا للسلوك الفردي والجمعي، وآلية للاستقرار والتوازن، ومصدرًا للإلهام الحضاري والثقافي. ولكن ثمة انقلاباً صادماً في منظومة القيم المصرية المتعارف عليها والتي حفظت قوام الشخصية المصرية، حيث ينقلب الوضع وتتسلل قيم سلبية جديدة إلى منظومة القيم(63).

فقد كان نسق القيم المصري دائما هو السياج الواقي الذي احتمى في ظله البناء الاجتماعي لمقاومة مختلف الأزمات التي مرت بها مصر عبر التاريخ، إلا أن هذا النسق تعرض في العقود الأخيرة للعديد من المؤثرات، مما أدى إلى تدهور في هذه القيم، بل وصل الأمر إلى التحول من الإيجابية إلى السلبية(64). وظهر جليًا اضطراب في المنظومة القيمية؛ إذ يلحظ المستقرئ لنمط الحياة في المجتمع المصري ما يمكن أن يطلق عليه "الهزة القيمية" التي أصابت المجتمع في المجالات كافة، تلك الهزة التي أصابت القواعد الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات وقناعاتهم فيما يقومون به من أنشطة، وما يربطهم من تفاعلات وعلاقات(65).

لقد تغير نسق القيم في المجتمع المصري؛ حيث انتشار قيم اللامبالاة والتواكل والاسترخاء والفردية، واتساع مظاهر الفساد، واهتزاز قيم تحديد الحقوق والواجبات، وتنامي قيم (الفهلوة) وتعاظم جوانب التحايل، وشيوع مظاهر التفسخ الاجتماعي والأثرة، ونمو قيم العنف وقيم

التفكير الخرافي، وانعدام قيم التفكير الموضوعي والعلمي، وبروز أهمية القيم المتعلقة بالعلاقات الشخصية والقرابية في التقدير والحكم والتصرف، وتكريس قيم الانتهازية والسعي للكسب السريع بطرق غير مشروعة، وظهور قيم الاستهلاك الترفي المستفز. الأمر الذي يتمثل بوضوح في تزايد ألوان الانحراف وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل، مما يهدد الأمن والاستقرار في المجتمع(66).

وتؤكد إحدى الدراسات أن المجتمع المصري يعاني حالة "الوهن الخلقي"، وهي حالة تشير إلى الضمور والاضمحلال الأخلاقي؛ حيث يشهد المجتمع قدر لا بأس به من التراجع القيمي، بالدرجة التي أصبحت تهدد النظام العام في المجتمع، وتهدد موارده، ولعل المشاهدات البسيطة لأحوال المصريين اليومية تؤكد تراجع الحرص على المال العام، وضعف هيبة الدولة بمؤسساتها المختلفة، وارتفاع وتيرة العنف في سلوك المصريين، والميل للفردية، وضحالة المستوى الثقافي العام، وتدهور الذوق العام(67). كما تؤكد دراسة أخرى أن المجتمع المصري يعاني في الآونة الأخيرة من حدوث خلل هائل في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية واختفاء معايير الخطأ والصواب، واختلاط الجد بالهزل، وهي إحدى سمات المجتمعات التي تواجه شبح التفكك الأخلاقي والحضاري؛ حيث يختلط الحابل بالنابل، ويصبح الفرد هو مرجعية نفسه من دون وجود مرجعية عليا يمكن الوثوق بها(67).

بناء على ذلك، ففي سبيل حماية البناء الاجتماعي، وحفظ الأمن والاستقرار والنظام العام في المجتمع، وحفظ موارد المجتمع واستثمارها؛ وصولاً إلى بقاء المجتمع وارتقائه حضاريا وثقافيا بين المجتمعات، إذا لابد من تحقيق مستوى لائق من الضبط الاجتماعي، وانتظام السلوك الفردي والجمعي، وتحسين العلاقات بين الأفراد والجماعات وتقويتها، والتزام المعايير المجتمعية المشتركة والعمل بها. ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التخلص من كل ما أصاب المنظومة القيمية للمجتمع من خلل وتراجع وضمور واضمحلال، وإحلال منظومة قيمية إيجابية جديدة محل الأخرى البالية؛ لتكون بمثابة السياج الواقي الذي يحمى المجتمع ويحركه للعلاء. من ثم، فالمجتمع المصري في حاجة ملحة إلى تبنى منظومة قيمية إيجابية، وهو ما يمثل أحد أهم ملامح المجتمع المصري المنشود.

7- مجتمع ينمى المواطنة الصالحة والاعتزاز بالانتماء للوطن

لقد أصبحت قضية المواطنة ضرورة حتمية في ظل التغيرات العالمية السريعة المتلاحقة والتي تزايدت خلالها تطلعات الناس وتنامت احتياجاتهم وتعددت مشاربهم ودياناتهم وأعراقهم ومذاهبهم داخل الوطن الواحد. فالمجتمع اليوم في أمس الحاجة لتنمية المواطنة الرشيدة البعيدة

عن النعرات الضيقة، التي تحمل في طياتها بذور زوال الأوطان أو في أضعف الحالات تجعلها عرضة للاختراق والتدخل الخارجي، الذي لا يريد للمجتمع نجاحًا أو فلاحاً[69]. بالإضافة إلى أنه لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي حر متماسك تسوده العدالة الاجتماعية ويسعى لتحقيق تنمية مستدامة ويحافظ على هويته الثقافية ويتبنى منظومة قيم إيجابية، ما لم يكن هذا المجتمع مرتكزاً على أساس المواطنة. من هنا، يجب أن أن يكون المجتمع المصري المنشود مجتمعا قائما على المواطنة، ويعمل على تنميتها بشكل سليم لدى أفراده.

والمواطنة هي انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو بالجنسية ضمن إطار مجتمع سياسي مؤسساتي، بما يمكنه من حقوق ويكلفه بواجبات بموجب ذلك الانتماء، في مساواة مع الآخرين دون ميز أو حيف، وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة في إطار من الشفافية، وبما يضمن المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة[70]. وهي التعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركاً ومناضلاً من أجل الحصول على حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين[71]. وتتضمن الشعور بالانتماء، والوحدة الوطنية، والرغبة في المبادرة والمشاركة في الحياة العامة، والحرص على ممارسة الحقوق السياسية. وتنهض على مجموعة من القيم التي تتمثل بصفة عامة في المساواة، والعدل، والحرية، والالتزام، والاستقلالية، والتوازن[72].

وحتى تتحقق المواطنة، توجد مكونات أساسية ينبغي أن تكتمل، وهي:

- **الانتماء:** وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه، وهو ما يبعث على الولاء للوطن. ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته.
- **الحقوق:** يتضمن مفهوم المواطنة حقوقا يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع.
- **الواجبات:** ثمة واجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدراته وإمكاناته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه بإخلاص.
- **المشاركة المجتمعية:** إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية.

- **القيم العامة السائدة في المجتمع.** [73] فيلزم للمواطن أن يتبع منظومة قيم مجتمعه.

ولم يعد مقبولاً في المجتمع المصري وهو على أعتاب مرحلة جديدة للبناء، أن يكون هنالك انفراد بالسلطة، وغياب مشاركة المواطنين في الشئون السياسية والاجتماعية، وإحجامهم عن المشاركة في رسم السياسات وصنع القرارات؛ فمشاركة المواطنين تضمن ترشيد السياسات وصواب القرارات وتحقيقها للصالح العام. ومن أجل تحقيق مشاركة مجتمعية رشيدة، يتعين تحقيق كل مكونات المواطنة.

ولما كان عصب المواطنة الصالحة هو انتماء الفرد لوطنه، والذي يعنى الارتباط الفكري والوجداني بالوطن والذي يمتد ليشمل الارتباط بالأرض والتاريخ والبشر وحاضر ومستقبل الوطن، وهو بمثابة شحنة تدفع المرء إلى العمل الجاد والمشاركة البناءة في سبيل تقدم الوطن ورفعته[74]. فمن الضروري العمل على تنمية الانتماء للوطن، خاصة وأن العولمة تحاول ضرب الانتماء تحديداً من خلال إغراق جيل الشباب في عالم الإثارة والمتع الحسية ومظاهر الاستهلاك الآتي مزينة إياها على أنها غاية المنى في تحقيق الوجود وامتلاء الكيان ودلالته. إنها تختزل قيمة الانتماء إلى وطن، في رقم حساب وبطاقة ائتمان ومظاهر رفاه العيش وإثاراته التي يتفنن إعلام العولمة بتزيينها للناس وللشباب تحديدًا. إنها تحاول سلخهم عن هويتهم وانتماءاتهم وإتباعهم باقتصاد السوق فوق الوطني، أي في الحقيقة الاقتصاد الذي يلغى الوطن ويحل محله رقم الحساب المصرفي وبطاقة الائتمان كانتماء وهوية وحيدين[75]. وبالتالي، يجب العمل على غرس وتقوية وتنمية الاعتزاز بالانتماء للوطن كأحد أهم ملامح المجتمع المصري المنشود.

8- مجتمع يلحق بالتقدم العلمي والتكنولوجي

يشهد العالم في الفترة الحالية تقدما علميا وتكنولوجيا متسارعاً على نحو لم يسبق له مثيل حيث تتوالى الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية بسرعة كبيرة في مجالات الحياة كافة، وتتقلص الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمي والتطبيق التكنولوجي. وصارت القوة الدافعة للتغيرات الجارية في العالم تعود في الأساس إلى امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، وارتبط الحديث عن تقدم المجتمعات وقوتها بمقدار ما تمتلكه من قدرات علمية وتكنولوجية ومقدار ما تحرزه من تقدم علمي وتكنولوجي. ومن هنا، يحظى التقدم العلمي والتكنولوجي باهتمام أية أمة تنشد لنفسها البقاء والعلاء كأمة لها موضع بين الأمم على خريطة العالم في القرن الحادي والعشرين.

ويمثل تسارع التقدم العلمي والتكنولوجي وضخامته تحديا كبيرا يحمل بين طياته تهديداً قوياً لمن لا يستطيعون اللحاق به. وهنا، لا يمكن أن تقف مصر موقف المتفرج المنبهر بالتقدم العلمي والتكنولوجي، بل لابد أن تشارك فيه من موضع اقتدار.

ويمكن الوقوف على أن حال العلم والتكنولوجيا في مصر ليس كما هو مأمول أو مطلوب، بل إنه يعاني ضعفاً شديداً يمكن الاستدلال عليه عن طريق مراجعة بعض المؤشرات الدالة على حال العلم والتكنولوجيا في مصر ومقارنتها بدول أخرى، من خلال التقارير الدولية؛ حيث جاء في تقرير التنمية البشرية (2013) أن:

- عدد براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (من كل مليون شخص)؛ حيث بلغ فى مصر (4) فقط، فى حين بلاغ فى إسرائيل (502)، وسنغافورة (873.3)، ونيوزيلندا (995.2)، وجمهورية كوريا (1428.8).
- عدد الباحثين (من كل مليون شخص)؛ حيث بلغ في مصر (420.4)، في حين بلغ في البرازيل (695.7)، وتركيا (803.9)، والأرجنتين (1045.5)، واليونان (1849.5)، وتونس (1862.5)، أستونيا (3210.3)، وبلجيكا (3490.7)، وجمهورية كوريا (4946.9)، والسويد (5017.6)، والنرويج (5503.7)، وسنغافورة (5834)، والدانمرك (6390.3)، وآيسلندا (7428.1)، وفنلندا (7647.4).
- الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالي)؛ حيث بلغ في مصر (0.2)، في حين بلغ في آيسلندا (2.6)، وسنغافورة (2.7)، والدانمرك (3)، وجمهورية كوريا (3.4)، والسويد (3.6)، وفنلندا (3.8)، وإسرائيل (4.3). (76)

بناء على ذلك، يعد تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي أمراً مصيريا وضرورة مطلقة للمجتمع المصري، وليس ترفا يمكن الاستغناء عنه، ويجب التحرك في مضماره على وجه السرعة، فلا وقت يمكن إضاعته، إذا أراد المجتمع ألا يعاني مزيدا من التخلف والتهميش. وبالتالي، يعد التأخر في ماراثون العلم والتكنولوجيا تخلفاً لا خروج منه في القرن الحادي والعشرين، وتعميقًا للفجوة بين الدول التي تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا والدول التي لا تمتلك. وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام باللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي وإحراز سبق فيه. من ثم، فلا مناص للمجتمع المصري المنشود من أن يسعى جاهدًا لإحراز تقدم في ميدان العلم والتكنولوجيا؛ من أجل أن يكون قادراً على اللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

9- مجتمع قائم على المعرفة

يشهد العالم انفجارا معرفيًا متسارعاً في مختلف المجالات وعلى كافة الصُّعد، تصفه الأدبيات بأنه ثورة معرفية تتغلغل في جوانب النشاط الإنساني المتعددة، وأصبح يطلق على هذا العصر عصر المعرفة. ويفضي ذلك إلى بروز تنافس ملحوظ بين المجتمعات في إنتاج المعرفة وتملكها ونشرها وتوظيفها بحسبانها قوة لا يعدلها قوة أخرى، فنحن في عالم لا يعترف إلا بالكيانات القادرة على إنتاج المعرفة، والتي تجعل منها مصدراً للقوة والثروة والبقاء والعلاء.

إن المعرفة حق إنساني، وهي طريق يروم تذليل العديد من الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق الإنسان، إضافة إلى أنها تشكل اليوم ضرورة تنموية بالغة الأهمية. وتؤكد معطيات الحاضر في البلدان التي بلغت عتبات متقدمة في مجال امتلاك وحيازة المعرفة وتقنياتها، أن التوظيف الناجع لمنتوج المعرفة، في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يساهم بفعالية في توسيع خيارات الإنسان، وفي تحقيق المزيد من التحرر من أجل تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة. فلم تعد المعرفة كما كانت في السابق قضية فكرية وتأملية خالصة، فهي اليوم قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، فالمعرفة تؤدى دور الرافد والرافع القوى للتنمية ولتحسين نوعية الحياة، ولذلك ينعكس أي تطور إيجابي في الأداء المعرفي على مجمل الأداء التنموي. ولم يعد هناك تردد في إعلان قوة المعرفة وقوة مالكيها؛ بحيث أصبحت فجوة المعرفة ترادف الفقر والضعف والتهميش، ثم التبعية والرضوخ. وبذلك تصبح المعرفة–اكتساباً وإنتاجا وتوطيناً وتوظيفاً–أداة وغاية للمجتمع ككل(77).

ولم يعد معيار التقدم الحقيقي في تواصله واستدامته مكتفيًا بما هو متبع اقتصاديًا من مقياس نمو الناتج المحلى الإجمالي وإنما يفضله ويتميز عنه ما يعرف بمعيار الرصيد أو المخزون القومي المعرفي ونموه. كذلك غدت الميزة التنافسية في الإنتاج معتمدة في المقام الأول على توفير المعرفة الفاعلة، بعد أن كانت معتمدة إلى حد كبير على توافر الموارد الطبيعية ورأس المال وقوة العمل. كذلك أصبحت المعرفة أغلى عناصر الإنتاج تكلفة، وهي في الوقت ذاته أعلاها عائدا اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن هنا برز مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة(78). حيث بات العالم يشهد صيرورة انتقال تدريجي من مجتمع مبنى على إنتاج السلع المصنعة إلى مجتمع جديد مبنى على إنتاج المعرفة. ومن هنا، تحدث عملية على مستوى العالم للانتقال إلى مجتمع المعرفة، فثمة نموذج اجتماعي بدأ يتخلق في المجتمعات المتقدمة، هو نموذج مجتمع المعرفة.

ومجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد. وفي عبارة واحدة، يعنى مجتمع المعرفة اعتماد المعرفة مبدأ ناظما لمجموع الحياة البشرية(79). وينطوي مجتمع المعرفة على فرص وإمكانات هائلة تمكن المجتمع من تجاوز الزمن–تاريخيا–إلى صنع مستقبل أرحب يصنع فيه النهضة والتقدم(80) ومن أهم ركائزه: اكتساب المعرفة، وتوليد المعرفة، ونشر واستيعاب المعرفة، واستثمار أكثر في التعليم والبحث والتطوير(81).

ويؤكد تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011 أن الرؤية العربية لمجتمع المعرفة يجب أن تنحو منحى شاملاً، لتنزع نحو بناء مجتمع تصبح فيه المعرفة محصلة للجمع بين تقانات المعلومات والخبرة والقدرة على الحكم، من أجل ترشيد الموارد، وحشد واستخدام الوسائل المتاحة في اتجاه بلوغ النهضة وتملك مكاسب التنمية الإنسانية(82).

وهناك من يؤكد أن المجتمع سيحيا– شاء أم لم يشأ– في العقود القادمة، في إطار مجتمع المعرفة، ومن لا يشارك في إنتاج المعرفة واستعمالها والاستفادة منها سيسقط ويموت. فقد زال وانقضى عصر الانعزال، ومن لا يتقن فنون العصر الجديد سيحكم على نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخي للكلمة. وجدير بالذكر، أن الفجوة في المعرفة تتسع بين المجتمع وبين الدول المتقدمة، فما زال المجتمع في مجال استهلاك المعرفة، ولم يعبر بعد إلى مجال إنتاج المعرفة. بل هو متأخر في مجال استهلاك المعرفة العلمية المتاحة(83).

ولقد كشف تقرير المعرفة العربي للعام 2009 أن ثمة فجوة معرفية عربية، سواء في البيئة التمكينية أو في إنتاج وتوظيف المعرفة في الواقع. وأشار التقرير إلى أن "التخلف المعرفي العربي"، المتمثل في مجالي الاكتساب والإنتاج، يزيد من اتساع الفجوة المعرفية القائمة. إن الفجوة المعرفية الحاصلة اليوم تعني أن المجتمعات العربية لم تستطع تملك مكاسب التطور التقني، كما لم تستطع توطين الوسائط والآليات الجديدة القادرة على الاستفادة العظمى من المعارف الجديدة في مجال التنمية، ويمتد هذا التقصير ليشمل المناحي الثقافية والاجتماعية. فالمتتبع للإنجاز المعرفي العربي يجده متواضعًا وخجولاً، مقارنة بإنجازات المناطق الأخرى في العالم. وتدعو تلك الفجوة المعرفية المجتمع إلى الإسراع في تهيئة الوسائل المناسبة لترسيخ أساس إقامة مجتمع المعرفة، خصوصا وأن تسارع وتائر التقدم العالمي في المستويات التقانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية يتم بصورة تدفع المجتمع بدون أدنى تردد إلى الانخراط في امتلاك نواصي المعرفة، بما في ذلك توفير بيئاتها التمكينية، ودعم تعميم نشرها مشاركة وانتفاعًا،

وتوفير أدواتها وتقاناتها، بهدف توظيفها بشكل فعال في خدمة التنمية الإنسانية والانتصار على مظاهر التخلف السائدة في المجتمعات العربية(84).

بناء على ما تقدم، فإن مجتمع المعرفة يمثل ضرورة لا يمكن للمجتمع المصري الاستغناء عنها، أو التحرك نحو المستقبل بدونها. بالتالي، تعد إقامة مجتمع المعرفة من أهم ملامح المجتمع المصري المنشود.

ويقوم بناء مجتمع المعرفة على خمسة أركان، هي: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح، والنشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة للتعليم المستمر مدى الحياة، وتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتأسيس نموذج معرفة قومي أصيل منفتح ومستنير(85).

وفي سبيل بناء مجتمع المعرفة، فمن اللازم السعي لتكوين وتنمية **رأس المال المعرفي**، وهو: مجمل الكفايات المعرفية التي يمتلكها أفراد المجتمع، التي تشمل المعارف في مختلف الميادين، وفي طليعتها المعارف اللغوية والأدبية والحسابية، والعلمية، والتقانية، والصحية، والبيئية، والفنية، والإنسانية، والاجتماعية، والفلسفية، وغيرها. كما تشمل المهارات الذهنية بمختلف أشكالها، وفي طليعتها مهارات استقاء المعلومات والتعلم الذاتي المستقل، والتحليل، والتفكير المنطقي، والتفكير النقدي، والتخطيط، والتنظيم، واستشراف المستقبل، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات، واستغلال فرص التجديد والإبداع، وما إلى ذلك من مهارات عقلية عليا. كما تشمل الكفايات الإنسانية والاجتماعية القائمة على المعرفة، وفي مقدمتها المهارات المتعلقة بالتواصل وإقامة علاقات إيجابية مع الآخرين والتعاون معهم، والعمل ضمن فريق، والمشاركة بفعالية في قضايا الشأن العام، والريادة، والقيادة، والإدارة(86).

10- مجتمع قادر على المنافسة العالمية

تقوم العولمة– في بعدها الاقتصادي– على أساس نظرية الليبرالية الجديدة، التي ترتكز أساساً على فكرة "السوق". فكل شيء أو شخص لا بد من أن يخضع لقانون العرض والطلب. ومن ثم، فإن العمل جار على قدم وساق، وبكل جدية وإصرار على تشييد دكتاتورية السوق العالمية(87).

وتقوم أيديولوجيا العولمة على ما يطلق عليه الداروينية الاجتماعية، وهي أيديولوجية صاغتها الطبقات الرأسمالية الأمريكية لتبرير الرأسمالية المتوحشة، وهي مأخوذة من فكرة

"داروين" البقاء للأصلح. والدارونية كمذهب اجتماعي يقرر أنه في السوق الاقتصادي البقاء للأصلح، فلو نشأت شركة عملاقة من حقها أن تسحق المنافسين الصغار. هذه القيمة المضمرة من أيديولوجيا العولمة هي التي قامت عليها فلسفة قيام منظمة التجارة العالمية، التي تفتح باب المنافسة العالمية[88]. وفي هذا الصدد فإن هناك سياسة منهجية تتبعها الشركات متعدية الجنسية في الغزو الاقتصادي المنظم لأسواق البلاد النامية، محمية في ذلك بالنصوص المجحفة الواردة في نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتي وُضِعَتْ في الحقيقة تحت ضغوط واضحة من الدول الصناعية المتقدمة وضد مصالح الدول النامية. ومن ثم فإن مخاطر العولمة على اقتصادات الدول النامية، وخصوصا الضعيفة اقتصاديًا، تصبح بادية للعيان[89].

إذا، يعيش المجتمع في اقتصاد عالمي واحد يقوم على أساس المنافسة العالمية، لذا فإن الفيصل في هذا السباق– الذي ليس فيه مكان إلا للأقوى بل وللأسرع– هو القدرة التنافسية لأي بلد في مواجهة أطراف أخرى، ولا يمكن الدخول في هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التي يتمتع بها أبناء الدول الأخرى[90].

ويمكن الوقوف على أن حال القدرة التنافسية في مصر ليس في الوضع المطلوب، بل إنه يعاني ضعفا شديدًا يمكن الاستدلال عليه عن طريق مراجعة ترتيب مصر على مؤشر التنافسية العالمية ومقارنتها بدول أخرى، من خلال تقارير التنافسية العالمية، وذلك على النحو الآتي:

- نقد احتلت مصر موقعا متأخرا بين دول العالم؛ حيث ورد في تقرير (2013-2014) أن مصر جاءت في الترتيب (118) من (148) دولة على مستوى العالم، في حين جاءت قطر (13)، والمملكة العربية السعودية (20)، والإمارات العربية المتحدة (19)، وسلطنة عُمان (33)، والكويت (36)، والبحرين (43). [91]
- لقد تراجع ترتيب مصر على مدى السنوات الماضية، حيث جاءت مصر في الترتيب (70) من (133) دولة في تقرير (2009-2010) [92]، وجاءت في الترتيب (81) من (139) دولة في تقرير (2010-2011) [93]، وجاءت في الترتيب (94) من (142) دولة في تقرير (2011-2012) [94]، وجاءت في الترتيب (107) من (144) دولة في تقرير (2012-2013) [95] وجاءت في الترتيب (118) من (148) دولة في تقرير (2013-2014) [96].

ومما يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمصر أيضاً، ضآلة نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي الصادرات المصنعة؛ حيث جاء في تقرير التنمية في العالم (2012) أن هذه

النسبة في مصر بلغت (1%)، في حين كانت النسبة المسجلة في مجموعة الدول متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر (20%)، وعلى مستوى العالم (20%). وتبدو هذه النسبة شديدة التواضع عند مقارنتها حتى بالنسبة التي حققتها مجموعة الدول منخفضة الدخل وهي (3%). وقد بلغت النسبة (10%) في موزمبيق، و(12%) في بوروندي، و(14%) في البرازيل، و(23%) في إسرائيل، و(26%) في تايلاند، و(31%) في رواندا، و(31%) في الصين، و(32%) في جمهورية كوريا، و(34%) في السودان، و(41%) في كوستاريكا، و(47%) في ماليزيا، و(49%) في سنغافورة، و(66%) في الفلبين. (97)

وبناء عليه، يصير الارتقاء بالقدرة التنافسية ضرورة لا يمكن للمجتمع المصري الاستغناء عنها، أو غض الطرف عنها. بالتالي، لابد أن يصبح المجتمع المصري المنشود قادرًا على المنافسة العالمية.

المحور الثاني: نظام التعليم المنشود: مسئوليات وأدوار

بوصف التعليم مَغْنِيٌ ببناء الإنسان من أجل بناء المجتمع، إذا لابد أن يسهم في تغيير الإنسان وإعادة بناء شخصيته على النحو المبتغى من أجل تحقيق بناء المجتمع المنشود. إن وضع سياسات التعليم وتنفيذها يجب أن يمكن نظام التعليم من تحقيق المسئوليات والأدوار التي يفرضها السياق المجتمعي العام. وفي إطار ما تم تناوله من ملامح المجتمع المنشود، يمكن استنتاج ما تستلزمه تلك الملامح من التعليم، والتي تمثل مسئوليات التعليم وأدواره تجاه المجتمع المنشود. ثم من هذه المسئوليات والأدوار يمكن اشتقاق جملة من الأدوار العامة التي يتعين أن يقوم بها التعليم من أجل الوصول إلى هذا المجتمع المنشود.

أولاً- مسئوليات التعليم وأدواره تجاه بناء المجتمع المنشود

من المؤكد أن يفرض كل ملمح من ملامح المجتمع المنشود مسئولية يجب أن يفي التعليم بها، ويرتبط بتلك المسئولية أدوار يتعين على التعليم أدائها. **ويمكن تحديد أهم مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بهذه المسئوليات، إزاء المجتمع المنشود فيما يأتي:**

1- مسئولية التعليم وأدواره تجاه بناء مجتمع ديمقراطي حر

لا تقتصر الديمقراطية على الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل **ثقافة الديمقراطية**. وترتكز النظم الديمقراطية على وجود هذه الثقافة، التي هي مجموعة من الأفكار والمفاهيم والقيم، والتي في حال عدم توافرها في مجتمع ما، فإن المؤسسات الديمقراطية تكون نبتًا مصطنعًا، لا يستند إلى جذور عميقة في الواقع الاجتماعي تصونه

وتحميه[98]. وتؤكد الدراسات أن هناك أدلة مقنعة كثيرة بأن انخفاض مستوى تلك الثقافة يمكن أن يقوض الديمقراطية. والحقيقة أن الافتقار إلى الالتزام بمبادئ وإجراءات وقيم ومعتقدات ديمقراطية قد يجعل من الصعب تعزيز الديمقراطية[99]. من هنا فإن تفكيك ثقافة التسلط والاستبداد، ونشر ثقافة الديمقراطية بين مختلف فئات المجتمع يُعد من المتطلبات الرئيسة لتأسيس نظام ديمقراطي مستقر، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين[100].

يهيئ التعليم الظروف اللازمة لبناء المجتمع الديمقراطي، من خلال **تكوين وتنمية ثقافة الديمقراطية**. فالديمقراطية لا تتحقق في مجتمع أساسه الجهل. فماذا يفهم هؤلاء من الديمقراطية وكيف يسعون إلى تطبيق مناهج وبرامج الأهداف الديمقراطية[101].

وتؤكد التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي، أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية، وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها في حياة الأمة أمر مرهون بمدى تأصل ثقافة الديمقراطية في عقول الناس ووجدانهم. وهنا يشكل الفعل التربوي دائما حلقة من أهم حلقات النماء الديمقراطي، فالعملية التربوية تشكل مدخلاً ضروريا في كل نماء ديمقراطي. وتستند المكاسب الديمقراطية لمجتمع من المجتمعات إلى **الوعي**، وينبني على هذا أن الديمقراطية التي تنأى عن وعى أصيل، بأبعادها وقيمها وشروطها، تكون ديمقراطية شكلية تفتقر إلى مقومات وجودها واستمرارها. فالديمقراطية التي لا تقوم على وعي المجتمع بالقيم والمعايير الديمقراطية، هي ديمقراطية مهددة بالفناء، هذا إذ لم تتحول إلى نوع من الطغيان الديمقراطي العبثي الذي يهدد مقومات الوجود الديمقراطي. وإذا كان الوعي الديمقراطي يشكل شرطاً ضرورياً لضمان استمرارية الوجود الديمقراطي في مجتمع من المجتمعات، فإن المؤسسات التربوية تشكل عاملاً محوريًا في عملية بناء هذا الوعي وتشكله. وهذا هو المنطلق الذي جعل عددًا كبيرًا من الباحثين والمفكرين يعتقدون بأن مستوى التطور الديمقراطي في مجتمع ما مرهون إلى حد كبير بمستوى تطور مؤسساته التربوية والتعليمية[102].

إن ترويج وتكريس ثقافة الديمقراطية يعتبران أمرين حيويين ومهمين للغاية. وثقافة الديمقراطية لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في نشر تعريف لها أو مجرد إشارات بهذه المناسبة أو تلك. إن هذه الثقافة لا تستلزم تلقين الناس تعريفًا مختزلاً للديمقراطية، وإنما تستوجب تعريفهم بمقوماتها الضرورية والتي بفقدانها أو غيابها تفتقد الديمقراطية مضمونها الحيوي، علاوة على أنها مقومات لا يمكن الاستغناء عنها في عملية إرساء وبناء الديمقراطية[103]. ومن أجل إرساء الممارسة الديمقراطية، فلابد من أن يسعى التعليم إلى تزويد الإنسان بقيم العدالة وحرية التفكير، وقيم النقد والحوار واحترام الآخر وقبول مبدأ المشاركة

على أساس المساواة. بالإضافة إلى كل القيم التي تؤكد على نماء الإنسان وتطوره، وعلى مبدأ الشعور بالكرامة والحرية والمشاركة والتنمية الذاتية والإبداع(104).

لا يمكن أن تقوم ديمقراطية حقيقية في واقع المجتمع قبل أن تقوم في واقع الحياة التعليمية. وبالتالي فإن المعلمين الملقنين الذين يفرضون "ثقافة الصمت" على طلابهم يسهمون في إشاعة الاستبداد والفساد في الأرض(105). ويعكس كثير من عمليات التعليم وأجواء التمدرس الصورة الكلية للنظام التسلطي المجتمعي، منها عمليات الحفظ والتلقين في التعامل مع المعرفة. ويصبح المطوب أن تحل مكان ذلك في التعليم والتعلم ما يسمى **بالمنهج الحواري**؛ حيث يتسع المجال لتقبل أي معرفة ومناقشتها من خلال الحوار بين المعلم والمتعلم، والتساؤل حول ما يتلقاه من المعلم، والمعلم يحترم ويناقش طلابه والطلاب يحترمون معلمهم ويناقشونه في ضوء خبراتهم أو فيما غمض عليهم(106).

في المجتمع الديمقراطي من حق كل إنسان أن يكون له صوت مسموع، وبالتالي ففي مواقع التعليم والتعلم الديمقراطي يستمع الطلاب إلى معلميهم، كما يستمع المعلمون إلى طلابهم، ويتم **حوار متصل** بينهما وحتى بينهم وبين إدارة المدرسة، مع احترام مختلف الآراء واتساع المجال لها جميعًا. ولعل المنهج الحواري في التدريس هو أحد المكونات الأساس في المشاركة الديمقراطية، ومع ترسخه وشموله يمثل أداة لمقاومة أيديولوجية التسلط في التفاعل مع الوزير ومدير المدرسة ورئيس الجامعة، أو ضابط الشرطة.. إلخ، يتواصل الجميع مع الجميع في احترام متبادل، وذلكم هو الإطار الديمقراطي في التواصل الإنساني والمجتمعي(107).

تأسيساً على ذلك، فإن بناء مجتمع ديمقراطي حر، يستلزم أن يسعى التعليم إلى بناء إنسان حر منفتح متحرر قادر على تحقيق استقلاله في إطار خدمة مجتمعه، ملتزم بالصالح العام، معتز بكرامته وشخصيته، واعٍ بثقافة وقيم الديمقراطية ومتمسك بها ومطبق لها، وقادر على الحوار والتواصل والتفكير والتحليل والنقد والمشاركة والإبداع والاختيار وصنع القرار واتخاذه. وهذا يؤكد على الأهمية الكبرى لمسئولية التعليم إزاء تعزيز الديمقراطية من خلال تأكيد معاني الحرية والكرامة الإنسانية، وتأصيل المبادئ والقسيم والممارسة الديمقراطية لدى الطلاب عبر الحياة التعليمية والتفاعل التربوي الديمقراطي الحر، والذي لا يؤتى أُكله إلا بالارتكاز على مبدأ **ديمقراطية التعليم**.

2- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تحقيق العدالة الاجتماعية

التعليم من أهم مجالات تحقيق العدالة الاجتماعية؛ فهو وسيلة رئيسة من وسائل الحراك الاجتماعي على أساس القدرات والمهارات المكتسبة، كما أنه أداة من أدوات تحقيق تكافؤ

الفرص بين المواطنين من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية، وفي مقدمتها حق التعليم ذاته.

ولكي يسهم التعليم بفعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، يجب أن يعمل بالتوازي في محاور ثلاثة، وهي:

- تمكين الطلاب من تنمية قدراتهم للاستفادة بها في ارتقائهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، مما يساعد على حصولهم على الفرص الملائمة.
- جعل العدالة الاجتماعية فكرة متجذرة في ضمير الأمة من خلال تدعيمها كقيمة مجتمعية عليا متأصلة في البناء المجتمعي والسلوك الفردي، وذلك عن طريق إرساء منظومة قيمية نوعية حاكمة للسلوك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل: المساواة، والإنصاف، وعدم التمييز بين الأفراد، والبذل والعطاء، والإيثار، والإخلاص، والتسامح، والتعاون، والالتزام بالجودة، وإعلاء الصالح العام، والتنافسية الشريفة، وعدم الاحتكار، وعدم الإفساد، وعدم الاستغلال، واحترام الآخرين والاعتراف بحقوقهم.
- الإسهام في محاربة الفقر ومحاولة التقليل من حدته، يقوم تحقيق العدالة الاجتماعية على أساس الحد من الفقر والحرمان والعوز أو تقليصهم إلى أدنى درجة، ومن ثم يمكن تضييق الفجوات الاجتماعية وتقليل التفاوتات بين الأفراد. وبالتالي، لا يمكن الاقتصار في التعامل مع معضلة الفقر من خلال تقديم مساعدات وإعانات ودعم سلعي أو نقدي فقط. وهنا يأتي دور التعليم الجيد الذي يسهم في عملية الارتقاء المجتمعي عامة، وفي ارتقاء الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا وتحويل أوضاعهم إلى الأفضل. فالطبقة الوسطى في تجربة المجتمع المصري عقب ثورة 23 يوليو 1952 تكوَّنت من خلال التعليم الذي أسهم إسهاما كبيرًا في إحداث الحراك الاجتماعي لأفرادها، وغيَّر بشكل جذري من مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية. وبناء عليه، فإن التعليم الجيد يمكن أن يكون عاملاً حاسمًا للحد من الفقر والحرمان، فهو يساعد الفقراء على امتلاك القدرات والمهارات التي تعمل على تحسين ظروفهم.

وجدير بالذكر أته لا يمكن أن يصبح التعليم مسهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية إلا إذا توافرت العدالة الاجتماعية في التعليم ذاته أو ما يُعرَف بالعدالة التعليمية وذلك من خلال عدالة توزيع الفرص التعليمية وتكافؤها بين أبناء المجتمع بشرائحه المختلفة.

ويسهم التعليم في إنجاز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أي أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو نوعية أو ديموجرافية، بمعنى السعي إلى التقليل بأقصى درجة ممكنة من التمييز بين المواطنين في الاستفادة من فرص التعليم على أساس المستوى الاقتصادي أو محل الإقامة أو النوع. وحينئذ يعتمد الحراك الاجتماعي على الكفاءة وليس على الانتماء العائلي أو درجة الثراء أو النفوذ أو غير ذلك من المعايير الأولية التي لا تظهر من خلالها الكفاءة الفردية. ومما لا شك فيه، أن من الشروط الهامة التي تؤدي إلى نجاح التعليم في إنجاز الحراك الاجتماعي الموضوعي–وبالتالي السير قدما تجاه العدالة الاجتماعية في أي مجتمع–هو قدرة كل الفئات الاجتماعية على الحصول على فرص التعليم أولاً، ثم التمتع بخدمة تعليمية ذات نوعية جيدة تمكن الطالب من الحصول على فرصة عمل مستقبلاً من ناحية ثانية(108).

وفي سبيل تدعيم قدرة التعليم المصري على تحقيق العدالة الاجتماعية، فثمة أمور يتعين مراعاتها، تتمثل فيما يلي:

- توفير فرص التعليم للجميع بالمجان، وما يرتبط به من قدرة نظام التعليم على الاستيعاب الكامل.
- توفير فرص الاستمرار في التعليم، وما يرتبط به من قدرة نظام التعليم على الاحتفاظ بتلاميذه والحد من ظاهرة التسرب من التعليم.
- تحقيق جودة العملية التعليمية بعناصرها كافة.
- تحقيق عدالة توزيع الفرص التعليمية بين الريف والحضر، وبين الأحياء (أو القرى) في المحافظة الواحدة، وبين المحافظات المختلفة.
- عدم التمييز بين الجنسين في التعليم.
- عدالة توزيع الإنفاق على التعليم.
- إتاحة الفرصة لمشاركة الأطراف المعنية في صنع السياسة التعليمية.

3- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تحقيق التنمية المستدامة

تُعَوِّل الأدبيات على التعليم باعتباره قاطرة التقدم والوسيلة الأساسية التي يمكن عن طريقها الفكاك من براثن التخلف والانطلاق نحو التنمية، فالتعليم يتحمل مسئولية كبيرة في تحقيق التنمية التي يطمح إليها المجتمع في نواحي الحياة كافة.

تتطلب التنمية المستدامة مواطنين فاعلين نشطين واسعي الاطلاع، وصانعي قرار ومثقفين، وقادرين على أخذ القرارات الصائبة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المركبة، والمترابطة التي تواجهها المجتمعات(109). ومن ثم فمن الضروري تزويد الأفراد بالمهارات الملائمة والخبرة التقنية الحديثة، وبالقيم والاتجاهات الإنسانية والروحية العميقة، وبالقدرة على العمل بنفسه، ومع الآخرين في فريق بنزاهة وشرف وأمانة ودقة في المواعيد والمسئولية، وبالتأقلم على المواقف المتغيرة والمختلفة، وبمعرفة وفهم المشكلات والقضايا، وبالتوصل إلى حلول إبداعية للمشكلات، ويحل الخلافات والنزاعات بطريقة سليمة، وبامتلاك نظرة جيدة لحقيقة العالم وللفرد نفسه وللآخرين، وبامتلاك بعض المعارف العامة مع التخصص في بعض مجالات أو نواحي العمل، وباكتساب القدرة على الاستمرار في التعلم ومتابعة التعليم طوال الحياة في مجتمع متعلم(110).

وعليه، فالاهتمام يجب أن يُعطى للتعليم باعتباره العامل الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا هو السبب وراء إطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014). وتتمثل الرؤية الأساسية لهذا العقد في إيجاد عالم تُتاح فيه لكل فرد الفرصة للاستفادة من التعليم الجيد؛ بحيث يتعلم الفرد القيم والسلوك وأساليب الحياة المطلوبة لمستقبل مستدام وللتحوُّل الاجتماعي الحضاري الإيجابي. وعليه، يتمثل الهدف العام للعقد في دمج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها الأساسية في كافة جوانب التعليم والتعلم؛ للتشجيع على إحداث تغيرات في أنماط السلوك من شأنها المساعدة على إقامة مجتمع أكثر عدلاً واستدامة، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة(111).

وفي سبيل أن يسعى التعليم لإنجاز التنمية المستدامة، فإن ذلك يستلزم:

- الاهتمام بتوفير تعليم عالي الجودة، بالإضافة إلى أنه يجب أن يتاح للجميع.
- التزام التعليم بثقافة المجتمع واشتقاقه منها، ومن الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية. بالإضافة إلى سعى التعليم لبناء المجتمع المنشود.
- التمركز حول الطالب، وتشجيع احترام الذات والمسئولية الشخصية، وتعلم كيفية التعلم، والتفكير النقدي والإبداعي، والمشاركة النشطة(112).
- استمرار عملية التعلم مدى الحياة، متجاوزةً نطاق التعليم النظامي.

- التركيز على البعد الأخلاقي، بما في ذلك قضايا المسئولية والمساواة والتضامن والتآزر في الجيل الحالي وبين الأجيال، بالإضافة إلى العلاقات بين البشر والطبيعة، وبين الأغنياء والفقراء.
- ضمان اكتساب جميع الطلاب للمعرفة الملائمة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ووعيهم بأثر القرارات التي لا تدعم التنمية المستدامة.
- إتباع مبادئ التنمية المستدامة في المؤسسة التعليمية ككل.
- توفير فهم أفضل للروابط القائمة بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصعيدين المحلى والعالمي(113).
- تعلم كيفية اتخاذ القرارات التي تأخذ في اعتبارها المستقبل طويل المدى.

4- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تحقيق التماسك الاجتماعي

يؤدى الدين دورًا أساسيًا في تحقيق التماسك الاجتماعي، بما تفرضه مبادئه الأساسية من ضرورة التعايش والتفاعل المشترك، حيث يسهم الدين على نحو فعال في ضبط سلوك أعضاء المجتمع، بما يؤكد التماسك والاستقرار الاجتماعي. وذلك من خلال قبول أتباعه لقيمه، باعتبارها هي التي توجه سلوكياتهم في مختلف المجالات الاجتماعية(114)، وهنا تتأكد أهمية التربية الدينية السليمة.

كما تسهم منظومة القيم أيضا في تحقيق التماسك الاجتماعي للمجتمع؛ حيث يؤدى استيعاب الأفراد لقيم المجتمع والاتفاق عليها، إلى توجيه سلوكياتهم وفق مضامين هذه القيم. فمنظومة القيم تتولى ضبط وتنظيم التفاعل الاجتماعي، الذي يتدفق باتجاه تأكيد التماسك والاستقرار الاجتماعي(115)، **وهنا تتأكد أهمية التعليم في إكساب القيم وتنميتها لدى الأفراد.** ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وغرس ثقافة التسامح في المجتمع، يجب أن يتعلم الأفراد احترام: الذات والآخرين، ووجهات النظر المختلفة، والثقافات الأخرى(116).

ونظرًا لأهمية تكوين رأس المال الاجتماعي وتنميته في إحداث التماسك الاجتماعي وتعزيزه، فإنه يتعين على التعليم في سبيل إنجاز هذا التكوين وتلك التنمية: إكساب الأفراد منظومة القيم اللازمة لذلك، مثل: الثقة والاحترام المتبادل والتضامن والاعتماد المتبادل، والعمل على تنميتها على نحوٍ سليم.

5- مسئولية التعليم وأدواره تجاه الحفاظ على الهوية الثقافية

في إطار البحث عن الوسائل الكفيلة بالحفاظ على الهوية الثقافية إزاء الهجمات الشرسة الوافدة من الخارج، يأتي التعليم القادر على بناء الفرد المتمتع بهويته الثقافية والمعتز بالانتساب إليها والمتمسك بها، وفي ذات الوقت لا يخاصم مستحدثات العصر ولا يناصبها العداء، وإنما يتعامل معها مستفيدًا منها.

وفي سبيل الحفاظ على الهوية الثقافية، يتعين على التعليم الإسهام في:

- بناء الإنسان المتدين، الذي يحب دينه ويعتز بالانتساب إليه ويتمسك به ويتصرف وفقا لتعاليمه. ولابد أن يستند ذلك إلى أساس متين من المعرفة الصحيحة والفهم السليم والبصيرة النافذة لثوابت الدين، وترسيخ عقيدة الإيمان بالله على نحو سليم، وتعميق التصور الإيماني الصحيح للكون والحياة والإنسان، وترسيخ ثقافة العدل والسلام، وتأكيد الثوابت الدينية الدافعة إلى الأخوة في الله والأخوة في الإنسانية والتواصل الإنساني والوحدة الإنسانية والمساواة والتسامح والتكافل.
- تقوية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، من خلال ربط الفرد منذ الصغر بمجتمعه عن طريق تعريفه بماضي المجتمع وبجانب من تراثه العلمي والأدبي والفني والفكري بعد تبسيطه وعرضه بطريقة جذابة ومشوقة، ومن هنا يأتي الاهتمام بتدريس التاريخ(117). والتعليم في تأصيله للهوية الثقافية، عليه أن يحرص على التراث ولا يقدسه، فلا يضحى بالأصالة وفي ذات الوقت لا يفتقد روح العصر والإفادة من مستجداته، فالحفاظ على الهوية الثقافية لا يعنى الانغلاق على الثقافات الأخرى ولكن يعني الحفاظ على تراثنا بعد نقده وانتقائه وكذلك أن نجعل من ثقافتنا ثقافة عصرية تتماشى مع روح العصر (التقدم العلمي والتكنولوجي). وعلى التعليم أن يغرس في الأفراد عادات التفكير المتفقة مع قيم التراث ويمكنهم من الغوص في التراث وإحيائه(118).
- الحفاظ على اللغة العربية، فلقد أخذت تتراجع تراجعًا مخيفًا، مخلية الكثير من أرض العقل العربي لتمدد سرطاني للغات الأجنبية عامة والإنجليزية خاصة(119). لا يمكن إنكار أن الاهتمام باللغة العربية ينبع من عقيدة دينية، ثم من عقيدة وطنية وقيم حضارية وموروثات اجتماعية. فاللغة هي وعاء الفكر بل هي الفكر بعينه، وهي وسيلة الاتصال والتواصل والتفاهم. والأهم من ذلك، فهي رابطة قومية ترسيخ جذور الانتماء للوطن، كذلك فإن اللغة هي المخزون الذي لا ينضب من خبرات أهلها وتجاربهم وفنونهم ومعارفهم. ويظهر الواقع الحالي أن حال اللغة العربية وحال دارسيها ومدرسيها يلقى بظلال تثير القلق في النفوس(120). وهنا يجب التأكيد على أن اللغة العربية هي بوتقة

انصهار وجداني وعقلي وقومي مشترك، مع الحرص على الانفتاح على اللغات الأجنبية تواصلاً مع العالم والعصر، ومع طبيعة العلم المتجدد والمتطور، مع الإيمان بأن تعليم اللغات ينمى بعضها بعضاً[121]. وتدل الشواهد على أن البدء بتعليم الدارس بلغته الأولى يؤدى إلى تحسين نتائج التعليم من حيث الفعالية وإلى تخفيض معدلات إعادة الصفوف والتسرب، وبعد السنوات الأولى من التعليم، يجرى الانتقال تدريجيًا إلى استخدام اللغة الثانية[122]. بالتالي فمن الضروري الاهتمام باللغة العربية، وغرس حبها في نفوس الأفراد، والذي يقتضي ضرورة استخدامها في التعليم وذلك أولاً لأنها هي اللغة القومية التي يجب التمسك بها كعلامة على الانتماء ودليل على الاعتزاز بالوطن ورموزه، وثانيًا لأن اللغة ترتبط بالفكر وتعبر عنه، ولذا فإن استخدامها في التعليم بالذات وفي تدريس العلوم والتخصصات الحديثة التي تتطلب إيجاد مصطلحات وتعابير جديدة سوف يؤدى إلى اكتساب مهارات لغوية وفكرية لم تكن موجودة من قبل[123].

- تنمية القدرة على التفكير والمناقشة والنقد للتخلص من السلبية التي تتقبل كل ما يفد من ثقافة الغرب كأمر مسلم به. وليس ثمة خوف من أن يتعرض الشخص المفكر ذو النظرة الناقدة لمختلف التيارات الفكرية ما دامت لديه القدرة على الاختيار[124].
- تكوين هوية تحقق للأفراد الحرية، وتؤكد على المستقبل الذي يتغير مع تغير الزمان والمكان الذي يعيش فيه هؤلاء الأفراد؛ ولذلك فإن الهوية يجب النظر إليها على أنها ليست شيئاً جامدًا بل ديناميا[125].
- الانفتاح على العالم من خلال التربية الكونية التي تزود الطالب بثقافة عالمية، تتعلق بقضايا العالم ذات العلاقات المتشابكة، والتحديات المتبادلة مثل قضايا البيئة، والسكان، والتلوث، والتكنولوجيا، والموارد العالمية، والمصير المشترك، والتعاون الدولي، والسلام العالمي، والعلاقات بين الشمال والجنوب، ومشكلات الديون وهجرة العقول من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة... إلخ[126].
- تجديد البناء الثقافي للمجتمع، فلا يقتصر دور التعليم في علاقته بالثقافة على مجرد نقلها إلى الأجيال الجديدة، فهذا يؤدى بتلك الثقافة إلى الجمود. ومن هنا فإن التعليم، إلى جانب وظيفته في نقل الثقافة يعلم الأجيال الجديدة منذ سنوات التعليم الأولى من المهارات الفكرية والعملية ما يجعلهم قوة تجديد تعيد النظر فيما عرفوه من عناصر ثقافية لإخضاعه لمحك النقد، فهل ما تزال صلاحيته قائمة أم يحتاج إلى استبدال كلى أم تغيير

جزئي؟ وهل أصبحت الحاجة ماسة إلى استحداث ما لم يكن قائماً؟ وهل.. وهل إلى غير هذا وذاك مما هو سبيل إلى التجديد والتطوير[127].

6- مسئولية التعليم وأدواره تجاه ترسيخ القيم الإيجابية

من أجل بناء أو إعادة بناء مجتمع جديد على نحو جيد، فالبناء لا يكون إلا على أساس سليم. ونقطة البداية في البناء هي بناء القيم اللازمة التي تعد بمثابة أطر عامة حاكمة لسلوك الأفراد تحثهم على بعض الممارسات وتصدهم عن أخرى[128]. وفي سبيل تحقيق مستقبل طموح للمجتمع المصري، فالأمر يستلزم معالجة ذلك الخلل في منظومة القيم، وترسيخ منظومة جديدة من القيم الإيجابية تسهم على نحو فعال بعبور مصر إلى المستقبل المنشود.

ولما كان التعليم في أي مجتمع هو المسئول الأول بعد الأسرة عن تشكيل وبناء الشخصية وتسليحها بكل مقومات الحياة والمهارات الأساسية، وفي ظل قصور التعليم الواضح في غرس القيم المرغوب فيها وتنميتها، فإن ذلك يفرض ضرورة اهتمام التعليم بترسيخ نسق قيم إيجابية في المتعلمين. وبالتالي، صار من الواجب أن يقوم التعليم بدور فعال لتنمية منظومة قيم إيجابية لدى الأفراد تعيد بناء الشخصية المصرية على أساس سليم يجعلها قادرة على الإسهام في بناء مجتمعها المنشود.

7- مسئولية التعليم وأدواره تجاه ترسيخ المواطنة الصالحة وتدعيم الاعتزاز بالانتماء الوطنى

إن تحول الإنسان المصري إلى مواطن نشط فاعل، في حاجة إلى نسق تربوي مغاير لما هو قائم، نسق يسعى للتجاوب مع البشر كبشر لا كأشياء يتم تنميطها وصبها في قوالب جامدة، ويحترم تفرد الإنسان وكرامته وسعيه لتأكيد ذاته والمشاركة في تشكيل مجتمعه، ويحرر عقله ويوسع مداركه، ويشكل وعيه بذاته وبالآخرين وبحقوقه ومسئولياته، ويسمح له بقراءة واعية للأحداث من حوله. إن القيام بدور تعليمي بشأن المواطنة الفعالة الواعية ينبغي أن يكون في إطار سعي تربوي لتمكين المتعلم من منهجيات المشاركة في المجال العام لبلورة رأي تجاه ما يطرحه النقاش من قضايا وما يطرحه الجدل القائم بين تطلعات الأفراد وتوجهات الدولة، بالشكل الذي يتيح له المساهمة بردود أفعال تعبر عن رأيه إزاء ما يحدث حوله[129].

والحق أن التعليم مطلوب ليقوم بدور أساسي في دعم المفاهيم والقيم التي تتأسس عليها المواطنة، وأيضا في إعداد الناس للانخراط في المجتمع، والعيش فيه، وكليهما في نطاق الحقوق والمسئوليات تجاه الدولة. وذلك يتطلب بالتالي تعليماً ذا نوعية جيدة جديرًا بالعمل على

توجيه المواطنين وتثقيفهم وجعلهم أكثر اطلاعًا، وإدراكا ووعيا بالقضايا الإنسانية والسياسية التي تؤثر في مجتمعهم وفي العالم، ويكونون قادرين على أن يحللوا مضمونها، والسياق الذي تمضي فيه، ومن ثم يقومون بدور نشط فعال في تقوية وإعلاء شأن القيم والصفات الأخلاقية والمعنوية المطلوبة(130).

وتحتاج ممارسة المواطنة إلى وعي بالحقوق المكفولة للمواطن والواجبات المطلوبة منه، والأوضاع السياسية والاجتماعية والقضايا المتداولة في الحياة العامة، وكذلك القيم والمهارات اللازمة، ثم المشاركة في الشأن العام. وهنا يظهر دور التعليم في تكوين هذا الوعي وتنميته.

وتهدف التربية من أجل المواطنة إلى تنمية الاعتزاز بالانتماء لدى الطلاب، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية التي تعدهم كمواطنين للاندماج في نسيج مجتمعهم، والمشاركة في جميع المسئوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يحقق صالح الوطن والمواطن، ويؤدى إلى التقدم والازدهار(131).

وهنا يجب على التعليم أن يسعى إلى تنمية وعي الطلاب بمفهوم المواطنة ومبادئها وما يرتبط به من حقوق وواجبات، ودعم ثقافة المواطنة وتنميتها، وإعداد مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسئولية تجاه مجتمعهم، وتعميق الاعتزاز بالانتماء والولاء والإخلاص الوطني لديهم.

8- مسئولية التعليم وأدواره تجاه اللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي

يجعل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع تطوير التعليم وتحديثه أمرًا ضروريا وحتميا، باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات الفرد وقدراته. فالتعليم الجيد ضرورة ملحة لتوسيع القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا، والإفادة في إعداد أجيال قادرة على التعامل مع هذا التقدم ومتابعته، والإسهام فيه. وبالتالي، صار من بعض مسئوليات التعليم الإسهام بقوة في ملاحقة المجتمع للتطور العلمي والتكنولوجي والمساهمة فيه أيضاً.

وفي سبيل أن تحرز مصر تقدماً علمياً وتكنولوجيا، فإنه ذلك مرهون بتكوين كوادر علمية وطنية تنتج أعدادًا متنامية من العلماء المبدعين الأكفاء. ولا يمكن تكوين هذه الكوادر بغير التعليم؛ حيث إن التعليم رفيع الجودة القائم على البحث والاكتشاف والإبداع يعد أهم الأسس الرئيسة لتكوينها. وهنا يصبح لزاما على التعليم تنمية قدرات البحث والاكتشاف والإبداع.

وإنه لمن المناسب الانتباه إلى أن التقدم العلمي والتكنولوجي لا يمكن أن يحدث في غياب التفكير العلمي، أو أن التفكير العلمي هو الشرارة الأولى المولدة لهذا التقدم. فالتفكير العلمي يعتبر وسيلة رئيسة لفهم وحل المشكلات وللتنبؤ، وهو يقوم على الملاحظة الجيدة للمعطيات والظروف الخاصة بالمشكلة محل التفكير ووضع الفروض المناسبة لحلها، ثم اختبار صحة هذه الفروض بطريقة موضوعية من أجل التوصل إلى– أو اكتشاف– أنجح فرض ممكن(132). وبالتالي، فإنه يتعين على التعليم أن يسعى لتنمية التفكير العلمي لدى الطلاب.

ويتحتم على التعليم أن يعمل على إعداد إنسان جديد بمواصفات جديدة، من أهمها، القدرة على: استقلالية الفكر والمبادأة، والتفكير الناقد والتفكير الإبداعي، وتقديم حلول للمشكلات، والتحليل المنطقي والاستنباط والاستقراء، والتصور والتخيل، والعمل ضمن فريق، وضع الفروض والنماذج والمحاكاة، وتوليد مستقبلات جديدة، وتقبل مبدأ لا نهائية العلم، والحرص على التعلم الذاتي المستمر(133). وقبل كل شيء وبعده، فمن من اللازم أن ينشد التعليم غرس اتجاه ايجابى صوب العلم، يكون من ثماره تكوين احترام وتقدير حقيقيين للعلم وتنميتهما، ورغبة صادقة في التفوق والسعي لإحراز السبق فيه.

9- مسئولية التعليم وأدواره تجاه إقامة مجتمع المعرفة

إن إقامة مجتمع المعرفة لا يتم عبر نقل التقنية فحسب، أو الاكتفاء باستهلاكها، ولا يكون بقبول الأمر الواقع وبصورة تابعة، أو الاكتفاء بتسليع المعرفة. فالانخراط المنتج والمبدع إنما يكون ببناء رؤية شاملة لا تغفل أن السلع والأدوات المعرفية والتقنيات تُخفي قيمًا وتصنع قيمًا أخرى، وأن التطور المنشود يتطلب الكثير من المعرفة واليقظة والوعي(134).

وعندما تبرز المعرفة كأهم مصادر القوة المجتمعية، تصبح عملية تنمية الموارد البشرية– التي تنتج هذه المعرفة وتوظفها– هي العامل الحاسم في تحديد قدرات المجتمعات، وهكذا يصبح الاستثمار في التعليم هو أكثر الاستثمارات عائدًا، فلقد أدرك الجميع أن مصير الأمم رهن بإبداع بشرها، ومدى تحديه واستجابته لمشكلات التغير ومطالبه(135). من هنا، فإن مجتمع قائم على المعرفة يعنى مجتمع قائم على التعليم، وذلك نظرًا لكون العنصر البشرى يعد أهم مقوماته بلا منازع، وإن كانت المعرفة هي محرك مجتمع المعرفة، فالتعليم هو وقودها(136).

إن رأس المال البشرى سيظل دائماً أحد القوى الأساسية الدافعة إلى مجتمع المعرفة. لذلك، فإن قطاع التعليم سوف يظل يلعب أكثر الأدوار أهمية نحو بلوغ هذا الهدف؛ حيث إن القاعدة الأساسية في بناء مجتمع المعرفة، وهي إعداد الأجيال الجديدة وتجهيزها لمجتمع المعرفة، لابد أن يبدأ بناؤها في المدرسة. والتعليم في مجتمع المعرفة هو الذي يهيئ لهذه

الأجيال فرص اكتساب القدرات والمهارات والقيم التي تؤهلها للتعامل مع المعرفة توظيفًا وتوطينًا وإنتاجًا[137].

ومما لا شك فيه أن للتعليم أهمية كبرى في إقامة مجتمع المعرفة من خلال تكوين رأس المال المعرفي وتنميته، وتطوير قدرات الأفراد. ذلك أن التعليم هو الأساس الذي يُسهِّل عملية إنتاج المعرفة، فكلما تحسن التعليم كما ونوعًا وازداد الإنفاق عليه ساهم بشكل فعال في تسارع إنتاج المعرفة وتراكمهما وتيسير تبادلها، وبالتالي اختصار المراحل لأجل التقدم والتطور[138]. وعليه، يفرض الانتقال إلى مجتمع المعرفة على الأمم أن تواجه بنجاح تحديًا يتمثل في تحسين نوعية التعليم على نحو ملموس، لكي يتأتى لها البقاء داخل حلبة السباق. فالامتياز والنجاح يصاحبان أولئك الذين يستطيعون إبداع معارف جديدة وتطبيقها بسرعة[139]. وهنا يؤكد تقرير المعرفة العربي للعام (2010/ 2011) على ضرورة وجود نظم تعليمية منفتحة تراعي تكافؤ الفرص والعدالة وإشباع حاجة المتعلم، وأن ترتبط في رؤيتها بتطوير مجتمعاتها[140].

وبالتالي، يصبح نظام التعليم مطالبًا بجعل الفرد ليس مواكبًا للتغيرات الحادثة وإنما مسهمًا فيها بل مبادرًا بها. فليس من المقبول أو المعقول أن مثل تلك النظم التعليمية التي تعتمد في مجملها على التلقين والاسترجاع أو بالأحرى ثقافة الذاكرة بقادرة على إنتاج أفراد يسهمون بفاعلية في استنتاج المعرفة الصحيحة واستخدامها. فالأمر يتطلب إنماء القدرات الإبداعية وإطلاق العنان لحرية الفكر ومن ثم العمل وصولاً إلى مثل تلك المعرفة. لذلك، فالحاجة ماسة إلى أن يتيح نظام التعليم للمتعلم استيعاب سبل التعامل مع المعرفة والحصول عليها من مصادرها الأصلية ومن ثم القدرة على تنظيمها وتصنيفها ومعالجتها لتيسير الإفادة منها وتطبيق نتائجها[141].

ويرى البعض أن التوجه القديم القائم على نقل المعرفة والحقائق وتلقينها لن يكون مناسبًا، وعلينا أن نتجه إلى تعليم الطلاب أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة والقدرة على الاختيار الجيد منها والتعامل معها. أي يجب تعليم الطلاب أنماط التفكير وأساليب الوصول إلى المعرفة والتعامل معها بدلاً من حفظها وتذكرها[142]. فالمهم التركيز على كيف يعرف الطالب أكثر من التركيز على ماذا يعرف؛ حيث أصبحت الأولوية لكيفية تحصيل المعرفة، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها من أجل استيعابها وتعميقها وتوظيفها. وهنا، تظهر ضرورة إكساب الفرد القدرة على التعلم ذاتيًا[143].

من ثم يجيء تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها في التوجه النقدي والتجريبي والتحليلي والتركيبي والمنطقي والبنائي والتاريخي والمنظومي والتفاوضي والتأملي والتقييمي والإبداعي، باعتبارها موجهات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها. وهذا التفكير الذي يُطلق عليه "العلمي" هو الحصاد الحقيقي الذي ينبغي أن يبقى في الذهن، حتى بعد أن ينسى الخريج تفاصيل ما تعلمه من مقررات دراسية(144).

إن الأداء المطلوب للنجاح والتوظيف في مجتمع المعرفة إنما يتطلب من الفرد التمكن من مهارات فنية أساسية، تشمل محو الأمية القرائية والحسابية، ولغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، ورياضيات، وعلوم، وقدرة على استخدام تقانات المعلومات بكفاءة، ومهارات التحليل والنقد والتركيب وحل المشكلات والتعامل مع المواقف المعقدة. كما أن هنالك مهارات منهجية وشخصية يتوجب اكتسابها وامتلاكها والتمكن منها. لذلك، فإن على التعليم لمجتمع المعرفة أن يكسب الفرد المرونة، والإحساس بالمسئولية، وتقدير الذات وتنمية التفكير المنطقي والناقد، والقدرة على التعلم الذاتي، ومواصلة التعليم المستمر مدى الحياة، والتعامل مع المخاطرة والتغيرات المتسارعة وإدارة الأزمات، ومهارات التشبيك والقيادة ومهارات الاتصال والمشاركة كمواطنين في مجتمع، على الصعيد المحلى والوطني والقومي والعالمي. بالإضافة إلى المهارات "ما بعد المعرفية"، وهي تعليم النشء كيفية التفكير، وتعليمه كيفية التعلم. فالمهارات ما بعد المعرفية تعنى مهارة الوصول إلى المعارف واختيارها وتقييمها في عالم غارق بالمعلومات، وتعنى العمل والتعلم بفعالية على نحو فردي ومستقل وعلى نحو تعاوني في فريق وجماعات. كما تعنى نقل المعرفة وتوظيفها وإنتاجها، والتعامل مع المواقف الغامضة، والمشكلات غير المتوقعة، ومواجهة المهام المتعددة. هذا بالإضافة إلى القدرة على الإبداع؛ فمهارة الإبداع أصبحت من المهارات التي يتزايد الطلب عليها في مجتمع المعرفة(145).

10- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تعزيز القدرة على المنافسة العالمية

في ظل التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة، يتحتم على صانعي السياسة التعليمية أن يجدوا في إنجاز مهمة محددة، وهى: ضرورة تغيير نظام التعليم على نحو يسمح له بتوفير المهارات والخبرات الجديدة اللازمة للتفوق والتميز في بيئة عالمية عالية التنافسية(146). حيث تبرز أهمية التعليم في إعداد قوى بشرية عالية المهارة وكثيفة المعارف وذات قدرة فائقة على

التكيف والتدريب باستمرار على الفنون الإنتاجية الجديدة. وهنا تبدو أهمية التعليم الجيد المستمر لاكتساب مهارات العمل والإبداع المتجددة باستمرار.

يوجد اعتراف متزايد بأن التعليم هو مفتاح تحقيق القدرة التنافسية، وهذا يفضى إلى الإعلاء من شأن الأشخاص الأكثر تعلمًا. ومن ثم، فلكي تصبح دولة ما قادرة على المنافسة، يجب أن يكون نظامها التعليمي قادرًا على إنتاج أوسع نطاق ممكن من قاعدة رأس المال البشرى من خلال إعداد مزيد من الأفراد الذين لديهم مستوى أرقى من التعليم(147). كما أن تزايد المنافسة في سوق العمل والتغير السريع في الأوضاع الاقتصادية قد أوجد الحاجة إلى أفراد يستطيعون الإبداع وإنتاج الأفكار الخلاقة، ويتمتعون بالمرونة، وعلى استعداد لتغيير عملهم عدة مرات في حياتهم العملية(148).

ومن الملاحظ أن الكفاءة التعليمية أصبحت عملية ذات أبعاد دولية، ففي قطاع التعليم تتحدد هذه المسألة في إمكانية بلد ما أن ينمى بسرعة القدرة العامة لكامل قوة العمل به والتي تمكن أبناءه من الالتحاق بأسواق عمل أخرى وتؤمن لهم النجاح في الظروف الدولية الجديدة، وهذا يعنى أن ما يتعلمه الأفراد ينبغي أن يكون قابلاً للتطبيق والتطور والاستمرار على المستوى الدولي. فالأفراد عند تركهم المدرسة سيجدون أنفسهم بصورة متزايدة في سوق عمل دولي يعملون ويتنافسون فيه مع آخرين من بلدان أخرى(149).

تستلزم التنافسية المفروضة على المجتمع– ضمن ما تستلزم– الأخذ في الاعتبار معايير الجودة الشاملة في التعليم، وكذا معايير الجودة في مخرجات هذا التعليم، والمستجدات العلمية والتكنولوجية، ونقل مفهوم التعليم من "التعليم البنكي" إلى "التعليم الحواري"؛ من التعليم القائم على الحفظ والتذكر والاستظهار ونقل العلوم والمعارف من المعلم إلى المتعلم– إلى فهم جديد يسعى إلى تعظيم دور الإبداع وتمكين المتعلم من طرائق وسبل الحصول على المعرفة. إن مفهوم التعليم سيتغير من التلقين والحفظ والتذكر إلى الإبداع والمغايرة(150).

ثانياً: أدوار عامة للتعليم في بناء المجتمع المنشود

في إطار ما تم التوصل إليه من مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بهذه المسئوليات، تجاه بناء المجتمع المنشود، يبدو واضحا أن المطلوب تحديدًا هو نظام تعليمي جديد يسعى جاهدا لبناء شخصية جديدة، تلك الشخصية التي من أهم ملامحها أنها : تمتلك القدرة على الإبداع والتفكير العلمي والتفكير الناقد، وتتمتع بروح العمل وتمتلك مهاراته وقيمه، ولديها المهارات الحياتية التي تساعدها على التعايش السليم في المجتمع، وتتطلع إلى المستقبل وتسعى لصنعه وقادرة على تخطيطه، وتمثل مواطنا ديمقراطيًا يتمتع بالولاء للوطن، ويمتلك قيم إيجابية في

مقدمتها التسامح والتألف والجمال. إن قيام التعليم ببناء تلك الشخصية الجديدة يجسد أدوار التعليم العامة اللازمة لبناء المجتمع المنشود. وتتمثل أهم تلك الأدوار فيما يتعين أن يقوم به التعليم لتكوين وتنمية جوانب معينة في الإنسان المنشود. وتتحدد أهم هذه الأدوار العامة فيما يأتي:

1- تنمية القدرة على الإبداع

لما كان العصر الحالي يتصف بتعدد المتغيرات وتسارعها، وتعاظم ما تحمله بين طياتها من تحديات تواجه المجتمع في مختلف نواحيه، فإن التعامل مع هذه المتغيرات ومواجهة تلك التحديات يتطلب أفكارًا وآليات جديدة ومتجددة. إن ذلك يظهر الحاجة إلى وجود إنسان مبدع، والذي عن طريقه يتقدم المجتمع ويعلو شأنه؛ إذ يعد المبدعون من أبناء المجتمع بمثابة ذخيرة التقدم نحو بناء مستقبل أفضل في عالم متسارع التغير. وهنا يأتي التعليم ليعد هذا الإنسان المبدع وينميه، وهو ما أظهره البحث الحالي عند تناول مسئولية التعليم وأدواره تجاه: إقامة مجتمع المعرفة، واللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وغيرهما من ملامح المجتمع المنشود.

والإبداع يعنى إنشاء شيء جديد انطلاقا من التعامل مع شيء أو أشياء قديمة. وبالتالي، ففي مجال العلم يكون الإبداع هو اختراع واكتشاف يتم بواسطة خطوات فكرية ميزتها الأساسية أنها تقبل التحقق إما بالتجربة وإما بجملة من عمليات المراجعة والمراقبة يقودها منطق معين، أي جملة من القواعد يتخذها العقل ميزانا للصواب والخطأ، للصدق والكذب. وتأسيسا عليه، يرتبط الإبداع بعنصرين أساسيين: الجدة والأصالة[151] ."وقوام الإبداع هو: توفر الحدس ونفاذ البصيرة، والخيال الخصب، ومزج الأفكار والتصورات، والبحث دومًا عن جديد، وتقبل الجديد والاستجابة له، والوصول إلى حلول غير تقليدية، والرغبة في التغيير والتجديد وتجاوز الواقع وصولاً إلى مراتب أرقى. والمغامرة والمثابرة والتحدي، ونبذ الإتباع والتقليد الأعمى.

ولا يصل للإبداع الإنسان ذو القدرات العادية، بل من يتمتع بقدرات إبداعية متميزة. والإبداع كسائر القدرات العقلية الأخرى يمكن تنميته، وهنا يأتي دور التعليم في تنمية القدرات الإبداعية من خلال العمل على: تشجيع الأنشطة التي قد تسهم في تنمية الإبداع وتبرز المبدعين من الطلاب، وإدراك أهمية الإبداع واكتشاف من يملكون القدرات الإبداعية والارتقاء بقدراتهم على قدر المستطاع، بالإضافة إلى تشجيع إثارة الخيال والتفكير وحب

المعرفة، وإيجاد الحلول البعيدة غير المألوفة وقبول الاختلاف، والمساعدة على المرونة الفكرية، وتشجيع المبدعين ودفعهم إلى الأمام والاحتفاء بإنجازاتهم الإبداعية(152).

وعلى النقيض من ذلك، يشير المشهد الراهن إلى أن التعليم يضعف الإبداع لدى الطلاب بدلاً من تقويته، فيولى اهتمامه بالتلقين والحفظ والتذكر بدلاً من الإبداع. حيث يدور العمل التربوي الفعلي في المدرسة في الأساس على تنمية الجانب المعرفي في الشخصية فقط، بل وعلى جزء محدود من هذا الجانب وهو التحصيل والاستيعاب. والحقيقة أن وزارة التربية والتعليم كانت وما زالت دوما تشجع فقط ثقافة الذاكرة، ويظهر هذا التوجه بوضوح أثناء امتحانات الشهادات العامة. وعلى ذلك فالتفوق عند بعض الطلاب من أصحاب المجاميع العالية هو تفوق تحصيلي، ولا يدل على قدرة عقلية أخرى متميزة كالقدرة على التفكير الإبداعي. وبالتالي فهو نوع من التعليم لا يتناسب كثيرا مع ما يحتاجه ويتطلبه إعداد المواطن للمعيشة في مجتمع القرن الواحد والعشرين(153). ولقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن المناهج الدراسية تفتقر إلى الأساليب التي تساعد على تنمية القدرات الإبداعية، ويحتاج المدرس إلى التوعية بأهمية القدرة الإبداعية، وإلى التدريب على الاكتشاف المبكر لها وتنميتها. بالإضافة إلى الارتباط العكسي الواضح بين نمو القدرات الإبداعية وكثافة الفصول، كما ترتبط الدروس الخصوصية ارتباطا جوهريا بانخفاض القدرات الإبداعية لدى الطلاب، بالإضافة إلى أنها تخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب، فلقد أسفرت النتائج عن أن الحصول على الدروس الخصوصية يهدد القدرات الإبداعية، وشبيه بذلك ما يحدث أيضا في مجموعات التقوية(154).

في هذا السياق، يبدو واضحًا أن على التعليم أن يقوم بدور حيوي لإعداد الفرد المبدع من خلال العمل على تنمية القدرات الإبداعية لديه، وهنا تصبح تنمية القدرة على الإبداع لدى الطلاب في مقدمة ما يتعين أن يقوم به التعليم من أدوار عامة إزاء بناء المجتمع المنشود. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد المبدع.

2-تنمية القدرة على التفكير العلمي

لقد أصبح التفكير العلمي ضرورة لا غنى عنها في أي مجتمع يريد أن يلحق بركب التقدم، وهو من أهم الوسائل للتعامل مع الثورة المعرفية والتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، لأنه أسلوب للبحث في الكون والأحداث، وطريقة للتوصل إلى المعارف واستخدامها. ويساعد التفكير العلمي الإنسان على تقديم الأدلة والبراهين على صحة آرائه ورؤاه فباستخدامه للملاحظة والتحليل والتجريب يستطيع أن يثبت أو يرفض واقعة معينة

ويكوّن رأيه تجاهها؛ بحيث يكون رأيه مبنيا على أدلة وبراهين علمية. كما يسهم التفكير العلمي في التنبؤ بظاهرة ما قبل حدوثها بدرجة عالية من الاحتمال، ويسهم في مساعدة الفرد على إدراك المشكلات والعمل على حلها، وعلى كلٍ، فالتفكير العلمي هو الطريق للوصول للمكتشفات والمخترعات، وهو منهج يكتشف نواحي القصور في الحياة ويعمل على علاجها(155).

والتفكير العلمي هو عملية عقلية إرادية رمزية منظمة، لا تُدرك مباشرة بل يستدل عليها من آثارها، وهى تستثار عند مواجهة مشكلة معينة، وتنطلق من تفاعل الخبرة الحسية الحية من الخبرات القديمة، على نحو يمكن الوصول إلى فهم وتفسير عناصر المشكلة (أو الظاهرة) مما يؤدى إلى حلها، ويعمل على معالجة البيانات من خلال عملية معرفية تقوم على تحديد المشكلة، ووضع فروض لحلها، ثم اختبار تلك الفروض والوصول إلى نتائج، واختبار تطابق تلك النتائج على عدة أمثلة للظاهرة، تمهيداً لوضع مبدأ أو قانون يوصف بالاحتمالية والثبات النسبي، إلى حين ظهور ما ينفي هذا المبدأ أو القانون. ويوصف التفكير العلمي بأنه متكامل، مرن بعيد عن الجمود، موضوعي، منظم. ومن بين مهارات التفكير العلمي: الملاحظة، والتساؤل، والمقارنة، والتخيل، والتفسير، وتحديد المشكلات، والتحليل، والتصنيف، والاستنتاج، والتنبؤ والتقييم، الخ(156). ومن المهم أن يقوم التفكير العلمي أولاً وقبل كل شيء على الإيمان بالعلم واحترامه وتقديره.

بالتالي، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوي لتنمية قدرة الفرد على التفكير العلمي، وتعميق الإيمان بالعلم واحترامه وتقديره لدى الفرد. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذي يمتلك القدرة على التفكير العلمي، ويؤمن بالعلم ويحترمه ويقدره.

3- تنمية القدرة على التفكير الناقد

لا يمكن أن يتواجد إبداع إلا في سياق مجتمعي يقوم على نقدٍ لا يعرف القيود عندما يبحث عن حقائق الأشياء، كما أن الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع في ظل تداعيات العولمة الثقافية يتطلب التمييز بوضوح بين ما هو ملائم للمجتمع وما هو غير ملائم، وذلك يحتاج إلى عقلية ناقدة لا تأخذ أي شيء على علاته، وإنما تبحث وتدقق وتختار ما يلائمها وترفض ما لا يتفق مع خصوصياتها الثقافية. يُضاف إلى ذلك أنه في سبيل بناء مجتمع ديمقراطي حر يقوم على المواطنة ويسعى لبناء مجتمع المعرفة واللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي، يتعين توافر القدرة على التفكير الناقد.

ولاشك في أن أي مجتمع يشهد بداية تحوله من حقبة إلى أخرى، يتطلب على وجه الخصوص روحا ناقدة متماشية مع ذلك التحول. ولذلك، فإن افتقاد تلك الروح الناقدة يحول دون إدراك ذلك المجتمع للتناقض البيّن في نسيج أوضاعه(157). وأي مجتمع يريد التقدم والارتقاء في سلم التحضر، وينشد الحفاظ على هويته الثقافية وتجديدها، لا بد له من تشجيع التفكير الناقد؛ فذلك من شأنه أن يحرك المياه الراكدة ويوقظ العقول التي تم تخديرها فأصبحت عاجزة عن التفكير عامة والتفكير الناقد خاصة(158).

والتفكير الناقد هو تفكير منظم توجهه المعايير الذهنية، من أجل التصور الواعي والتطبيق والتحليل وتقييم المعلومات المجمعة من خلال الملاحظة والخبرة والتأمل والتفكير الاستنتاجي، باعتبارها الأدلة المرشدة. ويتطلب مجموعة من المهارات، من أهمها: العقلانية والعقلية المنفتحة والوضوح والدقة والصدق مع النفس ومع الآخرين(159).

ويتسم التفكير الناقد بالتعمق في تفسير المشكلات، والقيام على أساس المنطق وعلاقات السببية، ووضع الحقائق موضع التجربة والاختبار، والانفتاح للمراجعة. ويتسم كذلك بتجنب المجادلة للتشويه عند إدراك المشكلات، وبالابتعاد عن الأفكار المسبقة عند إخضاع تلك المشكلات للتحليل، وبالرفض لإسقاط المسئولية على الغير، وباستنكار المواقف السلبية، وبسلامة توظيف الأسانيد أثناء الحوار، وبالترحيب بكل جديد لأسباب لا تقتصر على مجرد كونه جديدًا، ويأخذ القديم بعين الاعتبار ليس لمجرد أنه قديم، وأخيرًا بفعل كل ما هو جديد أو قديم حين تثبت مصداقيته وجدواه. وينبغي أن يتولد التفكير الناقد وينمو من جهود تربوية ناقدة تنطلق من ظروف تاريخية ملائمة. وهو ما يتطلب برنامجًا تربويّا حواريّا فعالاً يركز على المسئولية الاجتماعية والسياسية(160).

ولهذا، فإن الموقف الراهن يتطلب من التعليم المصري أن: يمكن الطلاب من المناقشة الجريئة لمشكلات السياق الذي يعيشون فيه، ويحذرهم من مخاطر الواقع، ويزودهم بالثقة والصلابة في مواجهة تلك المخاطر، بديلاً عن التسليم بإحساسهم الدوني بذواتهم من خلال الإذعان لقرارات الغير، إضافة إلى تمكينهم من القيام بمداومة التقييم، والتحليل، واعتماد الأساليب والعمليات العلمية، وإدراك أنفسهم في علاقة جدلية مع معطيات واقعهم الاجتماعي. بفضل كل ذلك يمكن للتعليم أن يكون فاعلاً في تمكين الأفراد من تحمل مسئولية التفكير الناقد بدرجات متزايدة في فهم عالمهم والسعي إلى تغييره(161).

ويبين الواقع أن نمط التعليم الحالي الذي يعتمد على مجرد التلقين والحفظ والاستظهار، ويعمل على تعبئة عقول الطلاب بأفكار واتجاهات وقيم دونما وعي حر ومناقشة منفتحة لها،

ويعمق أحادية الرؤية بدلاً من التعددية، لا يمكن أن ينتج أفرادًا يقبلون النقد ويصغون إليه ويمتلكون القدرة على ممارسته على نحوٍ سليم. وفي سبيل تكوين عقلية ناقدة، لابد أن يحجم نظام التعليم عن ذلك النهج، وأن يهدف إلى إعداد فرد ذي فكر واعٍ مستنير، قادر على التفكير الناقد. والتوصل إلى هذا المستوى يتطلب بطبيعة الحال تغييرا جذريا في نظام التعليم.

من ثم، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوي لتنمية قدرة الفرد على التفكير الناقد. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذي يصغى للنقد ويتدبره ويستفيد منه ويمارسه.

4- تنمية روح العمل ومهاراته وقيمه

تُعَد روح العمل قيمة أساسية من قيم الحضارة الحديثة ومحرك رئيس من محركاتها، وقيمة بارزة من قيم التراث العربي الإسلامي، فضلاً عن كونها مطلبًا ملحًا من مطالب تعظيم الإنتاج ورفع مستواه. وتنمية روح العمل لا يعنى فقط تنمية المهارات والقدرات العملية والمهنية والتقنية، بل يعنى تنمية اتجاهات ومواقف شاملة تقدس العمل وتصبو إليه وتقدر عليه. ويشمل هذا شتى ميادين الحياة، بما فيها الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسواها، ففي هذه الميادين جميعها لابد أن تبث روح العمل الدؤوب الجاد، وروح الجهد والبذل، بدلاً من روح القعود والعجز. وكل درب من دروب الحياة، في حاجة إلى روح محملة بالتوق إلى العمل والقدرة على الجهد، مدركة أن طريق التقدم والنجاح سبيلها العرق والنصب والصبر الطويل(162). وهنا، يكون على التعليم دور حيوي في تنمية روح العمل لدى الفرد.

ويصبح لازما، في ظل التغيرات الحالية والمتوقعة في سوق العمل، إعداد الطلاب للعمل من خلال تنمية مهاراتهم وإكسابهم مهارات جديدة، وإكسابهم القدرة على التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة. وينبئ التركيب الديموجرافي لمصر عن أنها دولة فتية، أي أن غالبية سكانها في فئة الشباب والأطفال، وبذلك يتوافر لها ثروة وطنية مهمة من قوة العمل الوفيرة إذا ما أحسن تعليمها وإعدادها وتوظيفها في المجالات المختلفة، بالتالي تظهر ضرورة الارتقاء بمستوى التعليم لرفع قدرات خريجيه ومهاراتهم ومعارفهم، حتى ترتفع إنتاجيتهم. ولذا، لابد من أن يكون هنالك توافق بين قدرات خريجي نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ومن المؤكد أنه ما نهضت أمة، قديمًا أو حديثًا، إلا انطلاقًا من تبني "ثقافة الإنجاز" والعمل تبعًا لناموسها، وثقافة الإنجاز هي التي تحدد الهوية والمكانة، ووفقًا لها فالشرف هو أساسا الشرف المهني في مقابل شرف المكانة والقرابة في العصبية. في ثقافة الإنجاز التي

تشكل قاعدة كل نماء أو بناء لا يرى المرء من مفهوم لذاته أو تصور إلا باعتباره كائنًا منجزا يحسن تنمية طاقاته وتوظيفها، كما أن صناعة المستقبل قائمة على الجهد الذاتي والجماعي بما فيه من تجديد وإبداع(163). وهنا تبدو الحاجة ماسة إلى تعليم قادر على إعداد فرد يتعلق بالعمل ويشعر بالرضا عنه، ويمتلك قيمة الإنجاز وإتقان العمل، ويجد في إنجاز عمله على نحو متقن سعادة ومتعة كبيرتين.

وبالتالي، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوي لتنمية روح العمل ومهاراته، وقيم الإنجاز والإتقان. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذي يمتلك روح العمل ومهاراته، وقيم الإنجاز والإتقان.

5- إكساب المهارات الحياتية اللازمة للتعايش في المجتمع، وتنميتها

المهارة هى السرعة والدقة والبراعة في أداء نشاط معين، وهى الأداء السريع والكفء عقليّا أو جسميًا. ويقصد بالمهارات الحياتية كل المهارات اللازمة للتفاعل الإيجابي بصورة سليمة في الحياة، ولذلك فهي مهارات من شأنها رفع كفاءة الفرد في التعامل مع وقائع الحياة اليومية، وتحقيق درجة عالية من التوافق والانسجام مع متطلباتها ومستجداتها العملية. وهى القدرة على التفاعل والتواصل بإيجابية مع المتغيرات البيئية والاجتماعية المحيطة ومع المجتمع الخارجي، نتيجة امتلاك العديد من المهارات المعرفية العقلية والبيئية والاجتماعية(164). وبالتالي فهي مهارات لازمة لحياة الإنسان، باعتبارها سلوكيات شخصية واجتماعية لازمة لإدراك الفرد لذاته، ولحسن التعامل مع الآخرين. وتتضمن المهارات الحياتية مجموعة من المهارات الأساسية التي من أبرزها، القدرة على: اتخاذ القرار– حل المشكلات– مهارات الاتصال– جميع البيانات والمعلومات وتوظيفها– التكيف مع المواقف المختلفة– التفاوض– التعاون والتعامل مع الآخرين– إدارة الأزمات– إدارة الوقت– احترام الذات والآخرين– إدراك الحقوق والواجبات– الإلمام بالتكنولوجيا الحديثة واستخدامها– استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– إجراء البحوث وتفسير نتائجها– تعلم اللغات وإتقانها– تحمل المسئولية– تحمل الضغوط– المرونة– إنجاز المهام والنجاح في العمل التعاوني والعمل ضمن فريق.

ومن هنا يلزم الانتقال بالتعليم إلى إكساب المهارات الحياتية وتنميتها لدى الطلاب، باعتبار أن هذه المهارات هي أحد أهم نواتج العملية التعليمية، وأحد مؤشرات الحكم على

نجاحها. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذي يمتلك المهارات الحياتية.

6- تنمية القدرة على التفكير المستقبلي والتخطيط

الإنسان بطبعه كائن مستقبلي يتحسب للمستقبل، بيد أن طبيعة العصر الحالي بتغيراته الجذرية المتسارعة والمتشابكة تزيد قدر المستقبل لدى الفرد، بل تجعل المستقبل محور رئيس لحياته، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة للعمل على بناء عقلية يحركها التشوّف إلى المستقبل والتطلع إلى رسم معالمه ومحاولة صنعه.

إن إشاعة روح المستقبل وبناء عقلية مستقبلية وتخطيطية، يعنى: إعادة تقويم الماضي والحاضر من أجل حاجات المستقبل أولاً وقبل كل شيء. ويعنى أيضا النظر دوماً إلى الأمام، والتفكير في الغد، بدلاً من العيش يوماً بيوم كفافٍ، وإيكال أمور المستقبل لما تخبئه الأقدار. وإنها تعنى إدراك ضخامة التغير الذي سيحدث في المستقبل في شتى جوانب الحياة، وإدراك الهوة بين ما ستكون عليه صفحة ذلك المستقبل ويبين صفحة الحاضر أو صفحة الماضي، واستخلاص النتائج المترتبة على ذلك بالتالي. كما يعني تنمية القدرة على استشراف المستقبل، ورسم صوره المتعددة، وتحديد الصورة المرغوبة للمستقبل، ورسم مسارات تحقيق تلك الصورة أي القدرة على التأثير في مجرى المستقبل وتغيير طريق سيره قدر المستطاع. وبتعبير آخر، لا يعنى مجرد "مد" الاتجاهات الماضية والحالية إلى المستقبل من أجل رؤية ما سيكون عليه هذا المستقبل، بل يعنى التأثير في تلك الاتجاهات ومغالبتها من أجل تشكيلها تشكيلاً جديدا يؤدى إلى النتائج التي نرسمها لذلك المستقبل على نحو ما نريد ونتمنى(165).

وبالتالي، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوي في تكوين وتنمية القدرة على التفكير المستقبلي والتخطيط. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذي يمتلك القدرة على التفكير المستقبلي والتخطيط.

إعداد مواطن ديمقراطي، يتمتع بالولاء للوطن، ويمتلك قيم التسامح والتآلف والجمال

أصبح واضحاً أن المجتمع المصري يلزمه إعداد الفرد ليكون مواطنًا مسئولاً، ممتلكا لكل مقومات المواطنة الرشيدة، ويشارك بفعالية في بناء مجتمعه المنشود. وفي هذا السياق، يبرز الدور الحيوي للتعليم في إعداد هذا المواطن على الشكل المطلوب.

ولما كانت حاجة المجتمع إلى الديمقراطية لم تعد محل شك أو جدال، فإن المواطن المطلوب يلزمه التمسك بقيم الديمقراطية السليمة، وممارسة الديمقراطية بما تشمله من حريات متعددة، كحرية التفكير والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم والعمل النقابي والانتخاب.. إلخ.

إن حاجة الديمقراطية إلى التربية وإلى أن تُغرس عن طريق الذُرْية والِمرَان، حاجة بينة بذاتها، يكاد يجمع عليها كل من يتحدث عن الديمقراطية، فحقيقة الأمر أن الديمقراطية تربية وأنها تحتاج إلى تعويد الأفراد على ممارستها. فالديمقراطية تربية، وتربية مديدة طويلة النفس لا تقف عند حد، ولا سبيل إلى تحقيق المزيد منها إلا عن طريق ولوج طريق التربية الديمقراطية الحقة في المدرسة وسواها من المؤسسات الاجتماعية. ومن أبرز وسائل التربية الديمقراطية في المدرسة: تدريب الطلاب على النقد، وعلى الحوار وعلى التعبير الصريح عما يجول في نفوسهم(166).

والتربية الديمقراطية هي تربية تهدف إلى الإعداد للعيش بوعي في مجتمع ديمقراطي، بصورة يمكن من خلالها التعرف على البدائل المتاحة، ورؤية الإمكانات المتضمنة في أي وضع من الأوضاع، من خلال إكساب الأشخاص المعرفة والمهارات والقيم التي يحتاجونها لأداء أدوارهم كمواطنين ديمقراطيين. ولهذا يجب أن يرتبط ما يتعلمونه بهم وبمدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، ويرتبط بتطبيق عمليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وإتاحة فرص اتخاذ القرارات والاختيارات في المدارس وفي الفصول لتشجيع الثقافة الديمقراطية والحفاظ عليها، وتشجيع القيم الديمقراطية الداعية للعدالة والتسامح والتعددية والحرية والمسئولية الاجتماعية. ومن شروطها أن تعاش الديمقراطية عملياً؛ بحيث ينمى لدى الأشخاص المهارات والاتجاهات المطلوبة لتكوين مواطنين فاعلين في المجتمع الديمقراطي(167). من هنا، يعد التعليم صنو الديمقراطية، من خلال إعداد أفراد ديمقراطيين، يمارسون الديمقراطية بشكل سليم، ويسعون لإيجاد مجتمع ديمقراطي والعمل على استمراره، وذلك لأن الديمقراطية تعتمد– في المقام الأول– على وجود الأفراد الديمقراطيين.

وبالتالي، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوي في تعزيز الديمقراطية كقيم وممارسة لدى الأفراد. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد المواطن الديمقراطي.

ولعل من أهم ضمانات بناء المواطنة الديمقراطية السليمة، أن يتمتع أبناء الوطن بالولاء له، وهو ما يضمن تحقيق الانتماء الفعلي الحقيقي للوطن والاعتزاز والتمسك القويين به والزود عنه. ذلك أن الولاء يعنى التفاني الإرادي والعملي والدائم، من قبل فرد ما تجاه قضية معينة. فيتصف الفرد بالولاء، أولاً، إذا كان لديه قضية يتجه بولائه لها، وثانياً، عندما يهب

نفسه لخدمتها طواعية، وثالثًا، عندما يعبر عن هذا الإخلاص والتفاني، بطريقة عملية مقبولة، وبخدمة القضية بصورة فعالة ودائمة. ومن أمثلة الولاء: إخلاص المواطن لوطنه واستعداده للتضحية بحياته من أجله. ومن الواضح أن ذلك يتضمن رغبة صاحب الولاء في خدمة قضيته، فلا تستحق قضية معينة ولاء فرد ما، إلا إذا كانت لديه رغبة حقيقية لخدمتها، ويكون إخلاصه نابعًا من ذاته، فيختارها ويتمسك بها في كل الأحوال ولابد من ترجمة إخلاصه ترجمة عملية. وعندما يقوم بعمل، لابد أن يكون في خدمة قضيته. إن الولاء لم يكن أبدًا مجرد عاطفة. كذلك تتضمن خدمة الولاء، نوعاً من خضوع رغبات الفرد الطبيعية للقضية، فيستحيل الولاء بدون وجود نوع من التحكم الذاتي. وعندما يخدم الفرد قضيته، ولا يتبع رغباته فقط، وإنما يتخذ من قضيته مرشدًا له؛ إذ ترشده القضية لما ينبغي القيام به، وعليه تنفيذ الفعل. وأخيراً، لابد أن يكون الإخلاص كاملاً، فيكون الفرد مستعدًا لأن يحيا أو يموت، تبعًا لتوجيهات القضية ومتطلباتها(168).

وبالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى فى تكوين الولاء الوطنى وتنميته لدى الأفراد. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد المواطن الذي يتمتع بالولاء لوطنه. وإذا كانت المواطنة السليمة لا يمكن أن تصبح واقعًا معاشًا في ظل التنافر بين الأفراد، فإن ذلك يفرض أن يمتلك المواطنون قيم التسامح والتآلف وما يلحق بهما من نبذ العصبية والتعصب، وهو ما يسهم في إعلاء قيم التعاون والتضامن والعمل الجماعي المشترك. ويبدو واضحا أن المجتمع المصري يحتاج في تلك الآونة– بشكل حيوي– إلى وجود كل تلك القيم لدى أفراده، مما يساعد في بناء مجتمع متماسك كالجسد الواحد. ومن المؤكد أن للتعليم دور فعال في تنمية قيم التسامح والتآلف عن طريق جعل: الحوار، والتفاعل، واحترام الرأي الأخر، والعفو، والصفح، والترابط، والتضامن، والعرفان بالجميل، والعمل الجماعي المشترك ضمن فريق، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية، منطلق العلاقات القائمة بين الأفراد.

وعندما تتمزق روح الإنسان، وينفصل العمل عن المتعة، ويغيب الشغف والإلهام، تتفكك الوحدة والتناغم، وتكون الحاجة شديدة إلى الجمال وإدراكه أكبر وأكثر أهمية. وليس المقصود بذلك دراسة الفن لذاته، بل الاتجاه إلى مرام أوسع، ليكون الجمال وسيلة لاستعادة الوحدة المفقودة في المجتمع، كما يتجلى في الحياة العامة والإعلام. إن الجمال وسيلة لتهذيب الانفعالات، فهو يؤثر على النفس البشرية، وفيه تنظيم لدوافع النفس وهيئتها الباطنة. ولأن الجمال ينظم دوافعنا النفسية تنظيما عاليا فنشعر بالارتياح والنشاط، والمتعة والسكينة، فإن

أي مفكر في تطوير التعليم عليه أن يضع الجمال ضمن اهتمامات التعليم. إن إدراك الجمال بكل ما له من أثر نفسي يرفع من مستوى البشر، يمكن أن توضع له قواعد في نظام التعليم الذي يربي ويعد شباب مصر للمستقبل(169).

وللجمال تأثيراته المادية والروحية، الظاهرة والخفية، وله انعكاسات على الكائن الحي؛ ذلك لأن أثره يخالط الروح والنفس والعقل، فتنطلق ردود أفعال متباينة، بعضها يبدو جليًا وبعضها الآخر يفعل فعله داخليًا، لكن محصلة ذلك كله ما يتحقق للإنسان من سعادة ومتعة، وما ينبثق عن ذلك من منفعة، تتجلى فيما يأتي أو يدع من أفعال وأقوال، وفيما يحتدم داخله من انفعالات ومشاعر. والجمال ينبع من قوة مبدعة قادرة، تثير الفكر والتأمل، وتفتح أبواب الإيمان واليقين. وإذا كان الاستمتاع بالجمال مباحا، فإنه مدخل إلى ارتقاء الروح والذوق، وسمو النفس وخلاصها من التردي والسقوط، ومحرك للفكر كي يجول إلى ما هو أبعد من المظاهر الحسية فقط. فالجمال في الحقيقة سبب من أسباب الإيمان، وعنصر من عناصره، والقيم الجمالية تحمل على جناحيها ما يعمِّق هذا الإيمان ويقويه، ويجعله وسيلة للسعادة والخير في هذه الحياة. ومن هنا يتعين أن يكون الجمال بإدراكه الخارجي والداخلي أحد أهداف التعليم. وأن يكون مدخل الفن بأشكاله المختلفة، مندمجا في اتجاه تطوير الإنسان داخل المؤسسة التعليمية؛ لأنه في النهاية، النفس البشرية الذواقة للجمال، هي النفس القادرة على الإبداع والابتكار ورؤية ما هو جميل والبناء عليه(170).

وبالتالي، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوي في إكساب الأفراد منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية الإيجابية، وتنميتها لديهم، وبالأخص قيم التسامح والتآلف والجمال. وتأسيسا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذي يمتلك منظومة قيم إيجابية في مقدمتها قيم التسامح والتآلف والجمال.

أخيرًا، فبالإضافة إلى تلك الأدوار، توجد أدوار أساسية للتعليم في المجتمع المصرى، كانت موجودة وتستمر حاليًا ومستقبلًا، ومنها: دور التعليم في تحقيق الإيمان بالله والتدين السليم، وتعميق الهوية الثقافية.

وجدير بالذكر أن مسئوليات وأدوار التعليم، بالإضافة إلى أدواره العامة، تأتى للإسهام في جعل ملامح المجتمع المنشود واقعًا ملموسا، فهي وليدة حاجة المجتمع ومقصودة من أجله، إنها تعبير عن غايات المجتمع ومن ثم، فهي تُعْنَي ببناء الإنسان المطلوب من أجل بناء المجتمع المنشود. وفي سبيل أن يقوم التعليم بأداء تلك المسئوليات والأدوار على النحو المبتغى، فثمة ضرورة لوجود سياسة تعليمية تترجم تلك المسئوليات والأدوار المعبرة عن غايات مجتمعية

منشودة من التعليم إلى أهداف عامة للتعليم، يسعى نظام التعليم بأكمله إلى تحقيقها على أرض الواقع منضبطا في حركته بجملة من المبادئ التي لا يحيد عنها.

المحور الثالث: سياسة التعليم: المفهوم والسمات والأهمية

كلمة سياسة مشتقة من فعل ساس، وساسَ الناسَ سياسةً، تولى رياستهم وقيادتهم، وساسَ الأمور: دبرها وقام بإصلاحها، والسياسة: تدبير أمور الدولة(171). وهي التدبير الحكيم والنظر الحصيف في عواقب أمر ما(172). والسياسة هي المعنى المراد حين الحديث عن الصالح المشترك بين الناس في مجتمع معين، وهذا الصالح المشترك هو حاصل جمع المنافع التي تنتفع بها مجموعة الأفراد كل في مجاله(173).

وتتعدد معاني السياسة، فهي أهداف أساسية وخطوط سير العمل تتبعها حكومة أو تنظيم أو فرد، وهي أيضًا قاعدة عامة تعلن من قِبَل الإدارة العليا لتوجه اتخاذ القرار، بالإضافة إلى كونها أسلوب معين. للعمل تم اختياره بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة(174). كما أنها تعنى مبدأ العمل ومساره المقترح أو المعتمد من قِبَل حكومة، أو حزب، أو منظمات أعمال، أو أي فرد(175). وتشير إلى مجموعة من الأفكار أو خطة لما يجب القيام به– بعد اعتمادها رسمياً– من قبل مجموعة من الناس، أو منظمات أعمال، أو حكومة أو حزب سياسي(176).

وتحدد السياسة الإطار العام لمجال من المجالات، وما يستهدف تحقيقه في هذا المجال على مدى زمني طويل نسبيًا، مشيرة إلى المبادئ والأهداف الرئيسة التي تحكم العمل في هذا المجال، وبحيث يكون ذلك كله في إطار السياسة العامة للدولة. وهي بذلك قاعدة للعمل أكثر من كونها وصفًا لهذا العمل، حيث تمثل الخطوط الإرشادية التي تشكل القرارات والأفعال والإجراءات(177).

وترد سياسة التعليم بمعنى: تصريح عام تصنعه السلطة التعليمية العليا، أوهي الطريق الذي يجب إتباعه لقيادة وإرشاد التفكير وضبط العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة وذلك عند اتخاذ قراراتها. وتحدد السياسات المجال الذي يتخذ القرار داخله وتضمن اتفاقه مع الأهداف ومساهمته في تحقيقها(178). وهي أسس ومحددات لاتخاذ أية قرارات، فهي مرجعية يمكن أن تتخذ في ضوئها قرارات. إنها مبادئ حاكمة وخطوط عريضة تسير العملية التعليمية وفقاً لها، وهي في مبادئها ثابتة راسخة، ولكن بها من المرونة ما يستوعب أية تغييرات، وأية إضافات تبينها نتائج البحوث العلمية. وهي طريق يلزم إتباعه، وأغراض تقود العملية كلها(179).

كما أنها في معناها العام خريطة سير في عالم التعليم، تحدد للسائر معالم الطريق، وتعين له مقاصد التحرك، ومراحل السير، وشكل التوجه، فإذا بالسير سير على بصيرة، وإذا بمنظومة العمل تعمل في تناغم واتساق بين عناصرها[180]. وهي مجموعة من المبادئ وأساليب العمل التي سيلتزم بها العاملون في ممارساتهم، وهي الإطار الذي يرسم الأفعال ويحددها، وهي مرشد عام ودليل يضع حدودًا لاتجاهات العمل، وبالتالي فهي توحد التصرفات، وتخلق نوعاً من الاستقرار داخل المؤسسات التعليمية[181].

والسياسة التعليمية ليست جزيرة منفصلة عن مجريات الحياة العامة في المجتمع، وإنما هي جزء من كل في منظومة مجتمعية وحضارية شاملة تمثل إطاراً يحمي المستقبل ويقود خطى صانعيه. وإذا ما بدت هذه السياسة في منأى عن مشكلات المجتمع وطموحاته، فإن الأمر يتصل بأخطار شديدة تهدد مستقبل هذا المجتمع. وتمثل السياسة التعليمية المستوى الأول في مسلسل الوسائل، التي يقابلها مسلسل الغايات في السلوك والأفعال المجتمعية، مثلما هي في السلوك والأفعال الفردية. فكل سلوك أو فعل مجتمعي له غاية تعبر عن حاجة أساسية. وتجيب السياسة التعليمية على السؤال: ماذا يريد المجتمع من نظام التعليم؟ وبعبارة أخرى ماذا ينبغي أن يفعله نظام التعليم؟ [182].

ولا تنحصر سياسة التعليم في رسم بعض المبادئ التوجيهية العامة فحسب، بل لابد أن تشتمل على مجموعة من الأهداف المترابطة فيما بينها ترابطا قويًا[183]. فهي تجسيد لأهداف الدولة من التعليم، والتي يتضح من خلالها اتجاه الحكومة نحو قضايا التعليم؛ حيث تحدد للمجتمع الأولويات التعليمية في ضوء سياقه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتضع الخطوط العريضة لمعالجة المسائل والأمور المهمة في التعليم، والتي تكون بدورها أساسا لوضع الخطط[184].

وبناء عليه، يتضح أن السياسة التعليمية عبارة عن جملة من المبادئ الحاكمة لحركة نظام التعليم والموجهة له، بالإضافة إلى الأهداف العامة للتعليم التي ينشد المجتمع تحقيقها. ويلزم لهذه المبادئ والأهداف أن تكون: مستقاة من الواقع الذي يحياه المجتمع بكل قطاعاته، وتلبي الطموحات التي ينشدها المجتمع في غده، وتتحسب للمتغيرات العالمية، ومرتبطة ارتباطا وثيقًا بالسياسة العامة للدولة، مما يجعلها متسقة مع المبادئ والأهداف المجتمعية عامة، ويظهر ذلك من خلال تعبيرها بصورة فعلية عما يريده المجتمع من نظام التعليم. كما يلزم أن تكون واضحة ومحددة، وتحظى بالقبول المجتمعي عن اقتناع، مما يولد استعدادًا للعمل من أجل تحقيقها، وممكنة التحقق في ضوء الإمكانات المتاحة حاليا والمتوقعة مستقبلاً.

يدل كل ذلك على أنه من الضروري في بناء سياسة التعليم أن يتم تحديد المبادئ التي تحكم حركة نظام التعليم، وتعيين الأهداف التي تأتي تجسيدًا لما يريده المجتمع من التعليم

وللسياسة التعليمية جملة من السمات التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

- **اللاشخصانية:** إنها تعبر عن جملة الموروث الثقافي والواقع المجتمعي، والتطلعات المستقبلية للأمة في جملتها، وبالتالي ينفك الارتباط بينها وبين شخص معين، ومن ثم تكتسب صفة **الموضوعية** التي تجعل انحيازها إنما هو لمجموع الناس بخصائصهم ومشكلاتهم وتطلعاتهم. وتتيح اللاشخصانية لسياسة التعليم فرصة الاستمرار والاستقرار النسبيين مما يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة.
- **التطورية:** فإذا كانت اللاشخصيانية تؤدى إلى قدر من الاستمرارية والاستقرار النسبيين، فإنه لابد أن يكون ذلك إلى حين، وهذا أمر تحدده طبيعة المشكلات، ومصالح الأمة. لذلك لابد من أن تخضع سياسة التعليم إلى قدر من التطور الذي يجعلها تتواكب مع جملة المتغيرات القائمة ومع الأهداف. إن الاستمرار والاستقرار لهما "عمر" معين، وإذا طال أكثر من اللازم أصبح جمودًا وهو الخطوة الأولى نحو الاضمحلال والفساد. كذلك فإن المبالغة في الاستجابة لسرعة التغير والتطور يمكن أن توقع في هوة التذبذب، بينما يقتضي بناء الإنسان دقة التوازن، بين ضرورة التغيير، وأهمية الاستقرار.
- **التحديد:** بمعنى تعيين وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها والاختيارات الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وإلا فقدت أهميتها، وغابت جدواها، والتحديد لا يعنى الإغراق في الجزئيات والتفصيلات، وإلا أصبحت سياسة التعليم تشكل قيدًا على حركة العاملين، فتغير الظروف وتبدل الأحوال يقتضي "مرونة" تتيح فرصة الحركة للقائمين بالعمل. ويرتبط بهذا– بالضرورة– شرط **الوضوح**، فلربما كانت الأهداف محددة والاختيارات معينة، لكنها صيغت صياغات تتسم بالغموض، ومن ثم تفقد المخططين والمنفذين ضمانًا أساسيا من ضمانات سلامة الخطى وسواء السبيل.
- **الكلية:** بمعنى النظر إلى المسألة التعليمية في جملتها، وفي خطوطها العريضة، على ألا تعني الكلية هنا تجريدا يفقد سياسة التعليم الروابط بينها وبين حركة الواقع المجتمعي على وجه العموم والواقع التعليمي على وجه الخصوص، فهي "كلية" تعني بالإطار العام وبالوعي بالعلاقات بين مكونات منظومة التعليم، وبالظهير الفكري الذي تقوم عليه وبالتوقعات المحتملة مستقبلا(185).

ويحتاج نظام التعليم إلى سياسة توجهه وتحكمه، وتحدد ملامحه ومساره، ويستقى منها قراراته. هذه السياسة تترجم إلى إستراتيجيات، ثم إلى خطوات إجرائية. فعلي أساسها تبنى الخطط، وتتخذ القرارات(186). والسياسة التعليمية قيادة لحاضر التعليم وتشكيل لمستقبله، تضبط إيقاعه، وتتحكم في كل صغيرة وكبيرة تتعلق به، وتقود عمليات الإصلاح والتجديد في كل جوانبه. إن أهمية أن تكون هناك سياسة تعليمية أمر ليس موضع جدال، فالسياسة تضمن توحد الفهم والتصرف، وتفرض نوعًا من الاتساق في كل جوانب العملية التعليمية وإدارتها، وتجعل من عملية اتخاذ القرارات أمرًا سهلاً، لأنها تحدد ما يجب عمله، وتوفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء والرقابة عليه، وتُقدم إطارًا للمحاسبية لمن يخرج عن حدودها، وتعطي الأداء شكلاً نظاميا، وتنأى به عن الطابع الشخصي والعشوائي، وتقلل من حيرة العاملين عند مواجهة المواقف، وترشدهم وتقلل من عدم تأكدهم، وتقلل من فرص التخمين والاجتهاد الشخصي في تصرفاتهم(187). إنها تحكم نشاط التعليم وتوجه حركته في اتساق وتآزر، تحقيقًا لنواتج محددة ينشد المجتمع الوصول إليها من خلال التعليم. إنها إجمالاً بمثابة الدفة الموجهة لحركة نظام التعليم، ويقدر سلامتها ووضوحها تنضبط مسيرة نظام التعليم بأكمله.

المحور الرابع: متطلبات بناء سياسة تعليمية

في إطار السعي لبناء سياسة تعليمية تنشد الانتقال من الوضع الحالي للتعليم إلى وضع مرغوب فيه يسهم في بناء مجتمع جديد منشود، فإن الأمر يستلزم ابتداء توافر جملة من المتطلبات الموضوعية تضمن السداد في بناء السياسة التعليمية. ويقدر ما تتوافر المتطلبات وتتكامل ترتفع إمكانية نجاح سياسة التعليم الجديدة. **وتتمثل هذه المتطلبات في:**

1-وجود سياسة مجتمعية عامة للدولة

سياسة التعليم هي جزء من كل، وفرع من أصل، والكل أو الأصل هنا هو السياسة المجتمعية العامة، التي تشبه الخريطة العامة للوطن في تعيين الحدود ورسم الاتجاهات العامة وتحديد المواقع والمسارات. ومثلما تتولد من الخريطة العامة خرائط قطاعية تفصيلية، تتولد من السياسة العامة سياسات فرعية تفصيلية، يختص كل منها بقطاع بعينه. ولعل من أقسى وأسوا ما يواجهه نظام التعليم في مجتمع ما، أن يفتقد الوضوح والاتساق في خريطته العامة؛ إذ لابد وأن يعود هذا السوء بدوره إلى سياسة التعليم نفسه فتكتسب من الغموض ما يربك خطوات السائرين بها وفيها، وتكتسب من التنافر ما يشتت جهود المنفذين لها، وتكتسب من سرعة التقلب ما يبدد الثمرات ويفشل النتائج(188). لذا، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند بناء

السياسة التعليمية أنها مرتبطة بالسياسة المجتمعية العامة للدولة، ولابد أن تأتي اشتقاقاً منها وتعبيرًا عنها. فالسياسة المجتمعية العامة للدولة أولى المصادر الأساسية التي تشتق منها سياسة التعليم، ولا يمكن بناء سياسة تعليمية سليمة في حال غيابها، أو في حال عدم وضوحها. وبالتالي، يلزم وجود سياسة مجتمعية عامة واضحة للدولة.

2-وجود فلسفة تربوية واضحة للتعليم

إن أي تربية تشرع في بناء البشر دون أن تستهدي بفلسفة تربوية مصاغة ديمقراطيا ومقبولة شعبيًا، هي تربية تحرث في الماء، أما حصادها فهو حصاد حاطب ليل يقنع بما يقذفه الظلام في يديه. ففي غيبة فلسفة التربية، تتهيأ الظروف كي يخضع بناء البشر للأفكار المتردية، وتتميع المعايير وتختلط الأمور(189). ويكاد يجمع المفكرون التربويون على أن أول أدواء واقعنا التربوي، والعلة الكبرى فيه وأول ما أصابه بالوهن والعجز عن تحقيق غاياته، هو غياب فلسفة تربوية رشيدة. فكل ما تم من جهود في مجال إصلاح نظام التعليم وعلاج مشكلاته وتطويره لم تأت ثمارها، بل لقد ذهب كثير من جناها، لأنها لم تقم في إطار فلسفة تربوية جامعة تضم مختلف عناصر هذا النظام، وتؤدى بها جميعًا إلى مصب واحد هو بناء الإنسان(190).

وتؤكد الأدبيات أن السياسة التعليمية لابد أن تصدر عن فلسفة تربوية واضحة للتعليم، تم وضعها على أسس صحيحة استنادًا إلى فلسفة المجتمع. وفي حال افتقاد تلك الفلسفة أو غموضها، تُصاب السياسة التعليمية بدورها بالخلل في كثير من الأحيان(191). ومن ثم، صار مطلوبًا أن تنطلق السياسة التعليمية الجديدة من تحديد دقيق وواضح للفلسفة التربوية للتعليم، التي تعبر عن المجتمع وتعكس فلسفته ومبادئه وتوجهاته ومشروعه الحضاري. ولذا من الضروري العمل على صياغة فلسفة تربوية واضحة للتعليم.

3-توافر الإرادة السياسية

يتأثر حال التعليم عامةً بمدى إيمان القيادة السياسية بأهميته وضرورة إصلاحه وتطويره. ويعتمد نجاح السياسة التعليمية على إرادة والتزام سياسيين تدعمهما إجراءات مالية مناسبة، وتعززهما إصلاحات تربوية شاملة ودعم مؤسسي(192). فلابد من توفر الإرادة السياسية، غير القابلة للتنازل عن تحقيق طفرة نوعية متنامية في مستوى التعليم في مصر مهما كانت التكلفة(193). وفي ذلك يجب أن يتحرك الخطاب السياسي الرسمي بشأن التعليم في مساري القول والفعل في آن واحد؛ بحيث لا يقتصر على القول فقط(194). وهذا يعنى التزام الدولة

بأداء مسئولياتها الدستورية والقانونية على أتم وجه في توفير تعليم جيد باعتباره مرتكزا للأمن القومي، ومسهمًا في زيادة معدلات الإنتاج، وقاطرة للتقدم والتنمية.

4-الاعتراف المجتمعي بأولوية دور التعليم في بناء المجتمع المنشود

تقف مصر على أبواب مرحلة جديدة من حياتها، يتعين أن تنهض فيها بواجبات كبيرة وتبعات ثقال. ولا يكون المجتمع المنشود واقعًا إلا إذا وافقت الوسيلة الغاية المنشودة، وسبيل ذلك هو بناء التعليم على أساس متين؛ حيث ينطلق بناء المجتمع المنشود من منصة التعليم بحسبانه المحرك لذلك. ولذا يجب أن تُعطَى الأولوية الأولى للتعليم فهو الأساس في أي بناء مجتمعي سليم. وما لم يحظ التعليم بالأولوية الواجبة له، ويتم ترجمة ذلك فعليا في زيادة الاهتمام به والعمل على تطويره باستمرار وتنامي الإنفاق عليه وتعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة، فإن الحديث عن بناء سياسة تعليمية جديدة بما يؤدى إلى بناء نظام تعليمي جديد ومتطور يسهم في بناء المجتمع المنشود. يكون محض قول لا يسير مع الفعل في مسارين متفقين.

5-إنشاء هيئة قومية مستقلة لبناء سياسة التعليم

يجب إنشاء هيئة مستقلة عليا تتولى بناء السياسات ورسم خطوطها العريضة في ميدان التعليم، هيئة لا تتبع الوزير ولا يختار أعضائها، هي تضع الأسس والمبادئ وتتابع التنفيذ، والهيئة يكون فيها وزير التعليم بحكم منصبه، الأمر الذي يشير إلى أن السياسة لا تتأرجح بمجرد تغيير الوزير. ويشارك في الهيئة سياسيون، شخصيات عامة، مثقفون ومفكرون، مخططون وإداريون، ومن لهم رؤى مستقبلية باحثون في الميدان إلى جانب المشاركة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وهناك فئة ينبغي أن تكون ممثلة وهي الجماعات المهتمة وجماعات الضغط، حتى نضمن التمثيل الحقيقي وحتى تكون المعارضة ومقاومة التغيير في أدنى مستوياتها(195).

6-الاعتماد على أهل الكفاءة والخبرة

لكي يلبي أي تغيير قادم طموحات وآمال عشرات الملايين من المصريين، لابد أن يعتمد على معيار الكفاءة والخبرة. فبالرغم من أن مصر دولة زاخرة بالكفاءات في مختلف المجالات، إلا أن معايير الاختيار لأي موقع تعتمد على أسس الثقة والولاء والانضواء تحت مجموعة معينة والذين يتبادلون اقتسام المنافع العامة ويديرونها في الأغلب الأعم لمصلحتهم الشخصية وليس للمصلحة العامة للأمة. هذه الأسس لابد من تجاوزها، ووضع أسس علمية لتولي

المواقع المختلفة وفق إجراءات محددة وصارمة ينص عليها قانون يمنح الفرصة لكل الكفاءات وبشكل متساوٍ ليتم اختيار الأكفأ والأقدر منهم. وليس اختيار الأقل معرفة وخبرة وكفاءة، والمنصاع في تنفيذ الأوامر والتعليمات. فتقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة لا يمكن أن يسهم في صنع تقدم، بل هو من أهم أسباب تأخر مصر وتراجعها عن مسيرة الحضارة الإنسانية العالمية(196).

ولما كان مستقبل المجتمع بأسره مرهون بالتعليم الذي تتحدد معالمه ومساراته وفقًا لسياسته، وإذا كان تحقيق النجاح والتقدم في ميدان ما مرتبط بأن يُوسَد الأمر لأهله. فيلزم أن يضطلع ببناء السياسة التعليمية ذوو الكفاءة والخبرة والاهتمام بالصالح العام، وذلك امتثالاً لمعيار "إن خير من استأجرت القوى الأمين"، القوى بكفاءته وخبرته وحسن أدائه وتميزه، والأمين بإتقانه وإخلاصه في العمل وانتمائه وولائه للمجتمع.

كما أنه لابد من أن تقتنع الإدارة العليا بدور المخطط في بناء السياسة التعليمية، وتعطيه الصلاحيات والمسئوليات اللازمة لأداء دوره وتيسر له الاتصال بالمراكز والمعاهد البحثية، والجامعات، مع توفير مختلف المقومات والإمكانات المادية، والتنظيمية اللازمة للنجاح في أداء دوره في توصيل نتائج البحوث إلى ساحة عملية بناء السياسة(197).

7-توثيق الارتباط بين السياسة التعليمية والبحث التربوي

تحتاج عملية بناء السياسات التعليمية إلى إطار علمي وفكري حتى تبنى على أسس جيدة، فالحركة من دون إطار فكري تجعل الممارسة عشوائية، ومن ثم توجد حاجة إلى فكر وإلى مفاهيم رصينة، وإلى تأصيل نظري، الذي لابد أن يكون سابقا على الممارسة حتى يمكن أن يتعمق الجانب العلمي في بناء السياسات التعليمية. بيد أن نظرة مدققة للواقع التعليمي تظهر في جلاء أن هنالك فجوة بين عملية بناء السياسة التعليمية ونتائج البحوث التربوية، وهو ما يبعد عملية البناء عن العلمية. إن اختطاف السياسة التعليمية بعيدًا عن حلبة البحث العلمي قد أضرها وأضعفها(198). ويلحظ مُشَاهد الواقع، ومستقرء الكتابات التربوية، ونتائج الدراسات؛ أن البحوث التربوية في وادٍ، وبناء السياسة التعليمية في وادٍ آخر؛ بمعنى أن القائمين ببناء السياسة التعليمية لا يعتمدون على نتائج البحوث؛ الأمر الذي يترتب عليه عديد من المشكلات والتداعيات داخل النظام التعليمي(199). بالتالي، فإن أحد المتطلبات الأساسية لبناء سياسة تعليمية هو كونها مدعمة ومستندة إلى معرفة حقيقية معتمدةً في ذلك على نتائج البحوث التربوية. ومن ثم فلابد من العمل الجاد لتضييق الفجوة وإحداث التفاعل الإيجابي بين بناء السياسة التعليمية والبحث التربوي.

8-إتباع الخطوات العلمية في بناء السياسة

إن بناء السياسة هو محاولة منظمة لتشكيل المستقبل وليست بأي حال استجابات عفوية كرد فعل لتقابل اهتمامات خاصة طارئة فحسب. وعملية بناء السياسة عملية موضوعية أو من المفروض أن تكون كذلك؛ لأنها تتبع في إجراءاتها منهج التفكير العلمي وتتكون من عدة خطوات مترابطة[200]. أي أن سياسة التعليم لابد أن ترتكز على أساس علمي، تأخذ من العلم إطارا، ومن الطريقة العلمية منهجًا، يقود عملية البناء ويوجهها. ويستوجب ذلك التروي وعدم التسرع في تطبيق الخطوات العلمية للبناء من أجل الخروج بسياسة تعليمية سليمة قابلة للتنفيذ الجيد والاستمرارية المطلوبة، ومن ثم تحقيق النجاح المنشود لنظام التعليم.

9-المشاركة المجتمعية الواسعة في بناء السياسة

تقوم سياسة التعليم على أفكار حول الطبيعة البشرية وطبيعة المجتمع وتطلعاته، وتتناول بناء البشر لمجتمع بعينه، إنها تتعلق بالغايات المجتمعية، وترجمتها إلى أهداف عامة للتعليم، يتعين السعي إلى تحقيقها على أرض الواقع. بالتالي، فإن عملية بناء سياسة تعليمية ليست عملية فنية محايدة، ولكنها دائمًا عملية مجتمعية[201]، إنها ليست اجتهادًا من فرد أو فئة أو جماعة أو حزب ولكنها نشاط مجتمعي. إن بناء السياسة التعليمية "من أعلى إلى أسفل" سرعان ما أفصح عن قصوره، وغالبًا ما ينتهي بالمواجهة أو الجمود، أو حتى الرفض القائم على أساس مبدأ التغيير الذي يسود الشعور بضرورة فرضه. وفي سبيل مشاركة حقيقية، لابد من انخراط المعنيين في مرحلة مبكرة من بناء السياسة التعليمية، وهذا يتطلب تغييرًا في المدخل، أي يكون "من أسفل إلى أعلى"[202].

ولا سبيل إلى تعليم وطني متطور من أجل مجتمع أفضل، إلا من خلال وفاق عام ومشاركة حقيقية لتطوير التعليم من مختلف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وعلى رأسها نقابة المعلمين، وجماعات التربويين والمثقفين والمؤسسات الإعلامية والدينية ورجال الأعمال وغيرهم من هيئات المجتمع المدني. ولقد بينت الخبرات الماضية أن انعدام الحوار والوفاق قد أدى إلى شكوك لدى الرأي العام في جدوى الإصلاحات التعليمية المفروضة من أعلى. وتحقيقًا لهدف الوفاق والمصلحة العامة يتعين على الدولة أن تقوم بدور حاسم في ضمان الوفاق في الرؤية الشاملة للمنظومة التعليمية واحتياجاتها دون تردد[203]، والقصد هو إخراج عملية بناء السياسة التعليمية من ضيق الغرف المغلقة إلى رحابة الحوار المتبادل وصولاً للقبول

المجتمعي الواسع. ومن المفيد أن يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق النقاش.

ومن الضروري عقد مؤتمرات قومية، وتشكيل لجان فنية بشكل سليم بعيداً عن الصور الشكلية لاستيفاء الخطوات؛ بحيث لا يتم تجاهل ما تسفر عنه المؤتمرات واللجان من مقترحات وتوصيات. ويجب ألا يكون الغرض من تلك المؤتمرات واللجان هو مجرد الموافقة وإضفاء شرعية على ما يفرضه الوزير المختص، تمشيا مع توجهات السلطة السياسية.

ولما كان لكل مجتمع طبيعته وظروفه وطموحاته، وكما يكون المجتمع وتكون طموحاته يفترض أن تكون أدوار نظام التعليم فيه، من هنا يلزم على المشاركين في بناء سياسة التعليم مراعاة واقع المجتمع وطموحاته، والابتعاد كلية عن الامتثال لإملاءات خارجية تفرض على المجتمع سياسة تعليمية بعينها، وعدم النقل الحرفي لسياسة تعليمية من الخارج لا تتلاءم مع واقع المجتمع وطموحاته. ولا ينفي ذلك ضرورة الانفتاح بحذر على خبرات العالم للإفادة من جوانب تتفق مع واقع المجتمع وطموحاته ولا تصطدم مع ثقافته.

10-علو الهمة والإخلاص في العمل

يجب أن يمثل تحقيق تقدم ورفعة شأن الوطن هما لكل فرد من أفراد المجتمع، يعلى من همته بما يدفعه إلى العمل الجاد لتحقيق هذا المأرب متحليا بالإخلاص في عمله بما يحقق صالح الوطن. ذلك أن الافتقار إلى الإخلاص، وعدم التفاني في العمل، وتزعزع قيم الانتماء والمواطنة لدى الفرد، هي من العقبات الكئود أمام أي جهد لإصلاح التعليم وتطويره، أو أي جانب آخر من جوانب حياة المجتمع. ويرتبط بذلك شيوع الفساد الأخلاقي الذي يثبط الهمم ويفسد الذمم، بما يجعله من أخطر المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف أي جهد للإصلاح[204].

11-توافر قيادة فعالة لنظام التعليم

لابد من توافر قيادة فعالة لنظام التعليم؛ بحيث تكون وطنية ومخلصة ومهتمة وراغبة وقادرة على إحداث التغيير المطلوب، ولديها رؤية، وقادرة على تكوين وإدارة فرق العمل، وتمتلك المهارة لتحفيز أفراد نظام التعليم للعمل بجد في تنفيذ سياسة التعليم، ولديها كذلك انتماء وولاء للمؤسسة التعليمية.

وأخيرًا، ففي حال تلبية تلك المتطلبات، ومن ثم بناء السياسة التعليمية، فلابد من إجراءات تتم لتحويل السياسة إلى واقع ملموس وصولاً إلى النتائج المرغوبة. فالمهم هو تنفيذ

السياسة التعليمية، فكثيرة هي المبادئ والأهداف التي جاءت واضحة راسخة في السياسات التعليمية السابقة، إلا أن مسار التعليم قد أخذ يبتعد عنها خطوة خطوة، حتى أصبح النص مجمدًا وأثرًا تاريخيًا يفتقد حيوية الحياة ودبيبها الواقعي، ومن الأمثلة الواضحة للعيان مبدأ مجانية التعليم الذي لا يعدو أن يكون حبرا على ورق. إن المبادئ والأهداف التي تكون ملامح السياسات التعليمية في مصر لم تجد مكانها في التنفيذ، أو ظلت لحد كبير مجرد شعارات تردد مع تغير المسئولين عن سياسة التعليم وإدارته(205). وتشير الدراسات إلى اتساع هوة الفجوة بين النظرية والتطبيق في تنفيذ السياسة التعليمية، مما يؤدى إلى الانفصال بين مبادئ السياسة والخطوط العريضة لها وبين ما تم في الواقع(206). ويستلزم وضع السياسة موضع التنفيذ وجود هيكل يقوم بتلك العملية من خلال ترجمة السياسة إلى خطط إستراتيجية ثم خطط تكتيكية فخطط تشغيلية.

كما يلزم إجراء المتابعة والتقويم من منطلق أن تخضع سياسة التعليم للتعديل المستقبلي؛ حيث تتغير العوامل الداخلية والخارجية باستمرار، ومن ثم يتعين القيام بمتابعة وتقويم لها، لاكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية من خلال التغذية الراجعة.

ويتطلب تطوير السياسات التعليمية وجود وحدات على مستوى عالٍ من التماسك، وعلى درجة عالية من التخصص، تتولى القيام بالأفعال الضرورية لمتابعة السياسات التعليمية وآثارها على الواقع الاجتماعي، من أجل الاستفادة القصوى من التجارب، وتعلم اكتشاف النجاحات والإخفاقات مع مرور الوقت. ويساعد ذلك على تحديد المشكلات واقتراح الحلول. إن إقامة هذه الوحدات المتخصصة في متابعة السياسات التعليمية، من أهم الأسس اللازمة لهذا العصر(207).

المحور الخامس: ملامح سياسة تعليمية مقترحة للمجتمع المنشود

إن بناء سياسة تعليمية سليمة تعبر بوضوح عما يريده المجتمع من التعليم ليس بالأمر اليسير، وإنما يحتاج إلى جهد دءوب وعمل شاق يجتمع عليه المعنيون بشأن التعليم على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم وانتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية. فالسياسة التعليمية المنشودة يجب أن تكون حصيلة جهد جماعي في المقام الأول، وليست نتيجة عمل فردى يستطيع باحث بمفرده القيام به. من هنا يسعى البحث الحالي إلى تلمس بداية الطريق من خلال وضع ملامح أساسية لسياسة تعليمية جديدة مقترحة للفترة المقبلة، والتي يجب أن تخضع لمزيد من الدراسة والبحث والتعمق. وتلك محاولة بمثابة بداية في جهد واسع ممتد، كما

أنها اجتهاد فردى في مسألة لا تكتسب قيمتها الحقة إلا من العمل الجماعي المشترك، بل من الحوار المتبادل بين المعنيين. ولعل هذا الجهد الفردي أن يمهد الطريق أمام الجهد المشترك الشامل، ولعله ييسر مهمته من جانب، ويمنحه بعض القوى التي قد تدفعه وتحركه من جانب آخر.

تُصنع سياسة التعليم لتعبر عما يريده المجتمع من نظام التعليم، وتتحدد بثوابت المجتمع وسماته ومحدداته. وبالتالي لابد أن تستند سياسة التعليم على مبادئ راسخة، وتنشد تحقيق أهداف واضحة ومحددة، وتبني بطريقة علمية سليمة. ويأتي في مقدمة ملامح سياسة التعليم المقترحة، تصور لما يتعين أن يحكم نظام التعليم في مسيرته من مبادئ، وما يصبو إليه من أهداف عامة ينشد تحقيقها.

وتأسيسا على ما أسفر عنه البحث الحالي من ملامح المجتمع المنشود، واعتمادًا على وثيقة دستور جمهورية مصر العربية 2014، يمكن وضع عدد من المبادئ التي يجدر أن تكون مرتكزا لانطلاقة نظام التعليم، وضابطةً وحاكمة له في حركته صوب تحقيق ما ينشده من أهداف. وفي ضوء ما أسفر عنه البحث أيضا من مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بتلك المسئوليات، إزاء الملامح المبتغاة للمجتمع المنشود، وما تم استنتاجه من أدوار عامة يجب أن يؤديها نظام التعليم للوصول إلى هذا المجتمع المنشود، واعتمادًا– أيضاً– على وثيقة دستور جمهورية مصر العربية 2014، يمكن بناء عدد من الأهداف العامة التي يتعين أن يسعى نظام التعليم إلى تحقيقها للإسهام في بناء المجتمع المنشود.

وفيما يأتي عرض للمبادئ الحاكمة والأهداف العامة للتعليم، والتي تشكل ملامح سياسة تعليمية جديدة مقترحة لمصر المستقبل، وهي تنبع من ملامح المجتمع المصري المنشود ومسئوليات التعليم وأدواره اللازمة للإسهام في بناء هذا المجتمع:

أولاً–مبادئ حاكمة لنظام التعليم

تُعَدُّ المبادئ الحاكمة للتعليم، بمثابة محددات لمعالم سياسة التعليم وما يتبعها من خطط وإجراءات، ولذا لابد من إرساء عدة مبادئ أو ثوابت لبناء سياسة تعليمية قابلة للتنفيذ الفعلي. وتشتق المبادئ من طبيعة المجتمع وصورته المنشودة وثقافته وثوابته ودستوره ووثائقه الرسمية، بالإضافة إلى الوثائق والتقارير والمؤتمرات الدولية. **وتتمثل أهم المبادئ الحاكمة لنظام التعليم في المجتمع المنشود فيما يأتي:**

1–التعليم عالي الجودة حق للجميع

من المؤكد أن التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للفرد والمجتمع؛ فبدونه لا يستطيع الإنسان مباشرة كافة حقوقه أو أداء جميع واجباته. لذا يعد التعليم حقًا إنسانيًا أساسيًا لا يقبل التفاوض أو التنازل عنه أو الانتقاص منه، كما أنه غاية في حد ذاته.

فلقد أكدت دول العالم من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل شخص الحق في التعليم"[208]. كما أكد الإعلان العالمي بشأن "التعليم للجميع" الذي اعتمده المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع في جومتيين، تايلاند من 5 إلى 9 مارس 1990 أن "كل شخص يجب أن تتاح له الفرصة كاملة للاستفادة من التعليم "[209] . ولقد كفلت الدساتير المصرية المتعاقبة الحق في التعليم لجميع أبناء الوطن. ونصت المادة (19) من دستور2014، على أن: "التعليم حق لكل مواطن"[210].

ويجب التأكيد على أن حق كل مواطن في التعليم إلى المستوى الذي تؤهله له قدراته العقلية هو حق لا يجوز المس به أو التساهل فيه تحت أي مبرر. فالحق في التعليم حق من حقوق المواطن الأساسية، حق لا يساويه ولا يوازيه إلا حق الحياة. وهل يمكن أن يكون هنالك من معنى لحق الحياة في عصر أصبحت الحياة فيه تعنى المعرفة والقدرة على اكتساب المزيد من المعرفة؟ [211]

ومضمون الحق في التعليم هو أن الدولة ملتزمة بتوفير التعليم لجميع الأفراد كأحد أهم وظائفها التي لا يمكنها التخلي عنها أو حتى التقصير فيها. وفيه يكون لكل فرد الحق في أن يجد لنفسه فرصة تعليمية تتناسب مع ميوله واستعداداته وقدراته، ولا يُحرَم أحد من هذا الحق تحت أي ظرفٍ. وليس المطلوب هو مجرد توفير فرصة تعليمية لكل فرد، قد تكون دون المستوى، بل يجب التزام الدولة منذ البداية بتوفير التعليم على نحوٍ عالي الجودة، فليس مقبولاً أن يكون التعليم حقاً للجميع ولكنه دون المستوى الواجب من الجودة. وفي هذا السياق، فلقد أكد دستور 2014 في المادة (19)، على أن: "تلتزم الدولة بتوفير التعليم وفقا لمعايير الجودة العالمية"[212].

2-مجانية التعليم

اتساقًا مع المبدأ السابق، ونتيجة له، تم إقرار مجانية التعليم كمبدأ دستوري، تؤكد عليه الدساتير المصرية المتعاقبة، ولقد نصت المادة (19) من دستور 2014، على أن: "تكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية[213]. ذلك أن العائد من التعليم ليس للفرد وحده، وإنما أيضا للمجتمع بأكمله، ومن ثم صار التعليم واجبًا على المجتمع يجب أن يؤديه بالمجان. وتضمن مجانية التعليم استفادة الجميع بالحق في التعليم؛ فهي

تعنى أن أبناء المجتمع على اختلاف طبقاته لهم الحق في التعليم، فلا تمييز لأحد بسبب قدرته المالية، وإنما التمييز فقط في القدرات الذهنية[214]. ويعبر ذلك عن أحقية كل فرد في الاستمرار في التعليم إلى آخر مدى، دون أن يتحمل أية نفقات أو أعباء مالية وذلك لكي يظل المعيار الوحيد هو قدرة الشخص العقلية على مواصلة التعليم دون أن يحد العامل المادي أو الطبقة الاجتماعية من هذه القدرة[215].

2-تكافؤ الفرص التعليمية

يؤكد هذا المبدأ ما جاء في الدساتير المصرية المتعاقبة من أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وأن المواطنين سواء، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ولقد نصت المادة (9) من دستور مصر 2014، على أن "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز"[216].

ويتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بإتاحة التعليم لكل قادر عليه بتذليل الصعاب التي تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أو معنوية. وتتحدد جوانب تكافؤ القرص التعليمية في إزالة المعوقات المادية التي تحول بين الفرد والتعليم، وتوفير أفضل الظروف الميسرة للتعليم، وقيام العملية التعليمية على أساس من مشاركة كل الأطراف المعنية بها، ويفرض ذلك تقديم تعليم إلزامي لكل الأطفال حتى سن معينة، وتقديم منهج موحد للجميع، وإتاحة فرصة للتعليم للجميع بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية ونوعهم وعقيدتهم ولونهم، وتحقيق المساواة بين مختلف المناطق والبيئات المحلية[217].

ويرتبط هذا المبدأ بتوفير التعليم مجانيا، وتزويد الأفراد بالتعليم الملائم بغض النظر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتوزيع الخدمة التعليمية في صورة مدارس لا تختلف باختلاف الحي والطبقة الاجتماعية، إلى جانب توفير الموارد المادية لتمويل هذا النوع من التعليم. يعنى ذلك إتاحة الفرصة لكل فرد للالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه إلى أقصى ما تمكنه قدراته واستعداداته اعتمادًا على قدراته وليس اعتمادًا على أمور خارجة عن إرادته كالثروة مثلاً.

4-الالتزام بثقافة المجتمع

توجد صلة أبدية بين التعليم وثقافة المجتمع، وعلى التعليم أن يؤكد بصفة دائمة على التزامه بها. وعلى التعليم أيضا أن يتوافق مع الاتجاهات العالمية على ضوء خصوصيات

المجتمع. ويجب ألا ينتزع التعليم الجيد الشعب من جذوره، ولكن كذلك يجب ألا يعزلهم عن رياح التغيير[218]. لذا، يجب أن يكون التعليم ذا صبغة محلية، وأن يستخدم اللغة الأم التي يستعملها المتعلمون. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يكون التعليم مشتقا من ثقافة المجتمع وملتزمًا بها، وكذلك من الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، مع عدم إغفال حقائق العصر، وأبعاد المستقبل.

5-ديمقراطية التعليم

تؤكد ديمقراطية التعليم على الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات والوحدات التربوية والعمل على تكوين الشخصية التي تؤمن بالديمقراطية طريقًا ومنهجًا في الحياة[219]. وفيها تمتد فرص المشاركة من أعلى قمة الهرم التعليمي إلى قاعدته، ولكل دوره ومسئولياته في اتخاذ القرار في مستوى معين، والمشاركة في التنفيذ والمتابعة على مستوى الوزارة أو على مستوى المدرسة أو الفصل أو هيئات التدريس، أو من خلال تنظيمات اتحاد الطلاب والآباء والأمهات في اجتماعات المدرسة مع مجالس الأمناء والآباء. ومن بين أهم مقوماتها احترام جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بعضهم لبعض، واحترامهم لمؤسسة وبيئة المدرسة أو قاعة الدرس أو المعمل[220].

6-مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين

الفروق الفردية إحدى حقائق الوجود الإنساني، وتنصب أساسا على تلك الاختلافات والتباينات الطبيعية في مركب الشخصية، وما يترتب على ذلك من اختلافات في رد الفعل السلوكي من جانب الفرد. ومن هنا تأتى فكرة التعدد في المسارات التعليمية، والتخصصات ونظم التشعيب المختلفة داخل المؤسسة الواحدة وإيجاد الفرص التعليمية التعويضية والبديلة أمام من لم تؤهله قدراته على المتابعة والانتظام، وتكثيف التعلم وتعجيله أمام ذوي القدرات العالية[221].

وجدير بالذكر، أنه لابد من الالتزام بالمبادئ الحاكمة على مساري القول والفعل معًا؛ بمعنى ضرورة أن يُنص عليها صراحة في الوثيقة الرسمية لسياسة التعليم القادمة التي تتبناها الدولة، وفي قانون التعليم الواجب إصداره للمرحلة المقبلة. ويجب الالتزام بتلك المبادئ أيضا في نصوص القانون وفي التعليمات والقرارات كافة، كما يجب الالتزام بها في مسار حركة نظام التعليم.

ثانياً-أهداف السياسة التعليمية

تحظى الأهداف بأهمية بالغة في العمل التعليمي؛ فهي تمثل نقطة البداية في سير العملية التعليمية ومصدر توجيه وتنظيم للجهود المبذولة، كما أنها تمثل المحكات الرئيسة لتقويم إنجازات نظام التعليم.

ولما كان بناء الإنسان وتنميته من أجل بناء المجتمع يجب أن يكون بؤرة تركيز الأهداف العامة للتعليم ومحورها الأساسي؛ لكون الأهداف يجب أن تعبر عما يريده المجتمع من نظام التعليم، فإن سياسة التعليم المقترحة تستهدف إعداد وتنمية إنسان قادر على الإسهام بفاعلية في بناء المجتمع المنشود، إنها تنشد إعداد خريج متكامل ذي مواصفات خاصة مختلف نوعيا عن الخريج الحالي.

وانطلاقاً من ملامح المجتمع المصري المنشود، ووفاءً بمسئوليات التعليم وأدواره إزاء تلك الملامح، وأداء للأدوار العامة للتعليم اللازمة لبناء ذلك المجتمع، واعتمادًا على وثيقة دستور جمهورية مصر العربية 2014، يقدم البحث تصورًا للأهداف العامة لنظام التعليم، وهي بمثابة أهداف لسياسة التعليم المقترحة، تعبيرًا عما يريده المجتمع مستقبلاً على المدى البعيد من نظام التعليم.

ويمكن أن تتمثل الأهداف في سعى نظام التعليم إلى:

- ترسيخ العقيدة الدينية السليمة للفرد، وتدعيم وتعميق إيمانه بالله، وتعزيز تمسكه بالأخلاق الدينية السليمة.
- تكوين المواطنة السليمة، وتدعيم اعتزاز الفرد بالانتماء لوطنه وتحقيق الولاء له.
- تعميق اعتزاز الفرد بالهوية الثقافية والتمسك بها، وتعزيز سعيه للمحافظة عليها وتجديدها.
- تنمية قدرات الفرد على: التفكير العلمي، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتفكير المستقبلي والتخطيط، وحل المشكلات، وصنع القرارات.
- تنمية روح العمل ومهاراته وأخلاقياته لدى الفرد، وتعزيز الرغبة في إنجاز العمل المنتج المتقن، والقدرة عليه.
- إكساب الفرد القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية الإيجابية، وتنميتها لديه، وتعزيز تمسكه بها، وتدعيم عمله وفقًا لها.
- تكوين رأس المال: المعرفي والاجتماعي، وتنميتهما لدى الفرد.

- تنمية قدرات الفرد على: تحمل المسئولية، والمشاركة في الشأن العام، والمبادأة، والتعلم الذاتي المستمر، والاتصال الجيد بالآخرين، والتواصل والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات العالمية الراهنة والمستقبلية، والحوار القائم على احترام الآخر وتقدير رأيه، والعمل ضمن فريق، والتنافس وملاحقة التطورات، والمرونة الفكرية.
- بناء روح الديمقراطية وقيمها، وتنميتها لدى الفرد، وتعزيز ممارسته الديمقراطية.
- إكساب الفرد المهارات الحياتية اللازمة للتعايش السليم في المجتمع، وتنميتها لديه.
- تدعيم الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، وتنمية التذوق الفني والأدبي لدى الفرد.

نتائج البحث

يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

1- في ضوء الواقع الذي يحياه المجتمع المصري والطموحات التي ينشدها في غده والمتغيرات العالمية وما تفرضه من تحديات لا مفر من التعامل معها ومواجهتها. فإن ملامح المجتمع المصري المنشود تتحدد في أنه: مجتمع ديمقراطي حر، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، ويتخلص من التخلف وينطلق صوب تحقيق التنمية المستدامة، ومتماسك اجتماعيا، ومحفاظ على هويته الثقافية، ومرتكز على منظومة قيم إيجابية، وقائم على المواطنة الصالحة والاعتزاز بالانتماء للوطن، وينشد اللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي، ويعمل على إقامة مجتمع المعرفة، وقادر على المنافسة العالمية.

2- في إطار السعي لتصبح ملامح هذا المجتمع المنشود واقعًا ملموسا، فإن ذلك يستلزم من التعليم تحمل مسئوليات وأداء أدوار تجاه تلك الملامح. وأمكن تحديد أهم مسئوليات التعليم وأدواره إزاء المجتمع المنشود في مسئوليته وأدواره تجاه: بناء مجتمع ديمقراطي حر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الثقافية، وترسيخ القيم الإيجابية، وترسيخ المواطنة الصالحة وتدعيم الاعتزاز بالانتماء الوطني، واللحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وإقامة مجتمع المعرفة، وتعزيز القدرة على المنافسة العالمية.

3- تفضي هذه المسئوليات والأدوار إلى أن المطلوب تحديدا هو نظام تعليمي جديد يسعى جاهداً لبناء شخصية جديدة، تلك الشخصية التي من أهم ملامحها أنها: تمتلك القدرة على الإبداع والتفكير العلمي والتفكير الناقد، وتتمتع بروح العمل وتمتلك مهاراته وقيمه، ولديها المهارات الحياتية التي تساعدها على التعايش السليم في المجتمع، وتتطلع إلى المستقبل وتسعى لصنعه وقادرة على تخطيطه، وتمثل مواطنًا ديمقراطيا يتمتع بالولاء للوطن، ويمتلك قيم إيجابية في مقدمتها التسامح والتآلف والجمال. إن قيام التعليم ببناء تلك الشخصية الجديدة يجسد أدوار التعليم العامة اللازمة لبناء المجتمع المنشود.

4- من أجل السعي لبناء سياسة تعليمية تنشد الانتقال من الوضع الحالي للتعليم إلى وضع مرغوب فيه يسهم في بناء مجتمع جديد منشود، فإن الأمر يستلزم ابتداء توافر جملة من المتطلبات الموضوعية تضمن السداد في بناء السياسة التعليمية. وبقدر ما تتوافر المتطلبات وتتكامل ترتفع إمكانية نجاح سياسة التعليم الجديدة. وتتمثل هذه المتطلبات في: وجود سياسة مجتمعية عامة للدولة، ووجود فلسفة تربوية واضحة للتعليم، وتوافر

الإرادة السياسية، والاعتراف المجتمعي بأولوية دور التعليم في بناء المجتمع المنشود، وإنشاء هيئة قومية مستقلة لبناء سياسة التعليم، والاعتماد على أهل الكفاءة والخبرة، وتوثيق الارتباط بين السياسة التعليمية والبحث التربوي، وإتباع الخطوات العلمية في بناء السياسة، والمشاركة المجتمعية الواسعة في بناء السياسة، وعلو الهمة والإخلاص في العمل، وتوافر قيادة فعالة لنظام التعليم.

5- تأسيساً على ما أسفر عنه البحث من ملامح المجتمع المنشود ومسئوليات التعليم وأدواره تجاه بناء المجتمع المنشود، أمكن وضع عدد من المبادئ الحاكمة والأهداف العامة لنظام التعليم، التي تشكل ملامح سياسة تعليمية جديدة مقترحة لمصر المستقبل.

6- تتمثل أهم المبادئ الحاكمة لنظام التعليم في المجتمع المنشود في: التعليم عالي الجودة حق للجميع، ومجانية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، والالتزام بثقافة المجتمع، وديمقراطية التعليم، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

7- تتمثل أهداف السياسة التعليمية في المجتمع المنشود في سعي نظام التعليم إلى: ترسيخ العقيدة الدينية السليمة للفرد، وتدعيم وتعميق إيمانه بالله، وتعزيز تمسكه بالأخلاق الدينية السليمة. وتكوين المواطنة السليمة، وتدعيم اعتزاز الفرد بالانتماء لوطنه وتحقيق الولاء له. وتعميق اعتزاز الفرد بالهوية الثقافية والتمسك بها، وتعزيز سعيه للمحافظة عليها وتجديدها. وتنمية قدرات الفرد على: التفكير العلمي، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتفكير المستقبلي والتخطيط، وحل المشكلات، وصنع القرارات. وتنمية روح العمل ومهاراته وأخلاقياته لدى الفرد، وتعزيز الرغبة في إنجاز العمل المنتج المتقن، والقدرة عليه. وإكساب القرد القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية الإيجابية، وتنميتها لديه، وتعزيز تمسكه بها، وتدعيم عمله وفقًا لها. وتكوين رأس المال: المعرفي والاجتماعي، وتنميتهما لدى الفرد. وتنمية قدرات الفرد على: تحمل المسئولية، والمشاركة في الشأن العام، والمبادأة، والتعلم الذاتي المستمر، والاتصال الجيد بالآخرين، والتواصل والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات العالمية الراهنة والمستقبلية، والحوار القائم على احترام الآخر وتقدير رأيه، والعمل ضمن فريق، والتنافس وملاحقة التطورات، والمرونة الفكرية. بناء روح الديمقراطية وقيمها، وتنميتها لدى الفرد، وتعزيز ممارسته الديمقراطية. وإكساب الفرد المهارات الحياتية اللازمة للتعايش السليم في المجتمع، وتنميتها لديه. وتدعيم الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، وتنمية التذوق الفني والأدبي لدى الفرد.

توصيات البحث

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنه يوصى بما يأتي:

1- إجراء حوار مجتمعي واسع وشامل بشأن:

- المجتمع المصري المنشود في الفترة المقبلة.
- الشخصية المصرية المطلوبة لبناء هذا المجتمع.
- نظام التعليم اللازم لبناء هذه الشخصية.
- السياسة التعليمية الجديدة.

2- القيام بأبحاث ودراسات مستفيضة بشأن:

- تشخيص الواقع المجتمعي والواقع التعليمي؛ يفضي إلى تحديد دقيق لمواطن القوة والضعف.
- استشراف مستقبل المجتمع ومستقبل التعليم.
- المجتمع المصري المنشود في الفترة المقبلة.
- الشخصية المصرية المطلوبة لبناء هذا المجتمع.
- نظام التعليم اللازم لبناء هذه الشخصية.
- السياسة التعليمية الجديدة.

3- استفادةً من التوصيتين السابقتين، يتم بناء سياسة تعليمية جديدة على أسس علمية سليمة ترسى مبادئ حاكمة للتعليم وتضع أهداف عامة له.

4- التزام الدولة بتوفير المتطلبات اللازمة لبناء السياسة التعليمية وتنفيذها.

الهوامش

(1) شوقى جلال: العقل الأميركي يفكر من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 23.

(2) نادر فرجاني: يوميات ثورة الفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص 85.

(3) وحيد عبد المجيد: التغيير طريق مصر إلى النهضة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص105.

(4) السيد يسسن: ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص 327.

(5) محمد سيف الدين فهمي: تأملات في سياسة التعليم في مصر، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (30)، 1413 هـ -1993م، ص3.

(6) حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2012، ص 59، ص62.

(7) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2013، ص ص 243-244.

(8) علي أحمد مدكور: خريطة الطريق للنظام التعليمي المصري، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 13-14 يوليو 2011، مجلة العلوم التربوية، المجلد التاسع عشر، عدد خاص 2011، ص 65.

(9) عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر، المرجع السابق، ص 203.

(10) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013— 2014, World Economic Forum, Geneva, 2013, P.177.

(11) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012- 2013, World Economic Forum, Geneva, 2012, P.159.

(12) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011- 2012, World Economic Forum, Geneva, 2011, P.169.

(13) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2009- 2010, World Economic Forum, Geneva, 2009, P.137.

(14)من أهم هذه الدراسات:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تجارب دولية خاصة بقضية التعليم، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، 2004، ص 4.
- سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر، رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 5-6 مايو 2009، ص 22.
- عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول "بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها"، دعوة للحوار، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009، ص7.
- حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص 15، ص 25.

(15) محمود شريف بسيوني، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 29، ص ص 51-52.

(16) مختار شعيب: أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، كراسات مصرية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2012، ص 49.

(17) إيريك هوبزباوم: العولمة والديمقراطية والإرهاب، نقله إلى العربية أكرم حمدان، ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 84.

(18) بيكو باريك: سياسة جديدة للهوية، المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة حسن محمد فتحي، المشروع القومي للترجمة، العدد (2043)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص396.

(19) السيد يسين: الحوار الحضاري في عصر العولمة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 139.

(20) أحمد فتحي سرور: نظرات في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 25.

(21) جون ستيوارت مل: حول الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2013، ص27.

(22) ستانلي موريسون: الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012، ص ص 68-69.

(23) بيكو باريك: سياسة جديدة للهوية، مرجع سابق، ص 402.

(24) علي الدين هلال، ومحسن يوسف (تحرير): ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2007، ص 13.

(25) محمد عبد الفتاح القصاص: التنمية المستديمة، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2009، ص 21.

(26) محمود شريف بسيوني، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، مرجع سابق، ص 45.

(27) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2007/2008, Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World, UNDP, New York, 2007, P.283.

(28) محمد عبد الفتاح القصاص: التنمية المستديمة، مرجع سابق، ص20.

(29) أحمد زايد: دولة العدل الاجتماعي، مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار الإصدار الأول، إبريل 2011، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، 2011، ص ص 7-8.

(30) إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية، من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، جريدة الشروق الجديد، الطبعة الثانية، السنة الرابعة، العدد (1339)، الاثنين 1 أكتوبر2012، ص 11.

(31)United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Social Policy and Development, The International Forum for Social Development; Social Justice in an Open World, The Role of the United Nations, United Nations, New York, 2006, PP. 12-13.

(32)Ibid., PP. 15-16.

(33)نادر فرجاني: يوميات ثورة الفل، مرجع سابق، ص 85.

(34)وحيد عبد المجيد: التغيير طريق مصر إلى النهضة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 105.

(35)محمود شريف بسيوني، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، مرجع سابق، ص ص 41-42.

(36) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2009, Overcoming Barriers: Human Mobility and Development, UNDP, New York, 2009, P. 173.

(37) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2007/2008, Op. Cit., P.239.

(38) Adams, William Mark; Green Development, Environment and Sustainability in the Third World, 2nd ed., Routledge, London, 2001, P.l.

(39) Annan, Kofi A.; We the Peoples, The Role of the United Nations in the 21st Century, United Nations, New York, 2000, P.55.

(40) Lafferty, William M. & Oluf Langhelle; Sustainable Development as Concept and Norm, in Lafferty, William M. & Oluf Langhelle (eds.), Towards Sustainable Development, on the Goals of Development and the Conditions of Sustainability, Macmillan Press Ltd., New York, 1999, P.8.

(41) The Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs; Securing the Future, Delivering UK Sustainable Development Strategy, The UK Government Sustainable Development Strategy, The Stationary Office, London, 2005, P. 15.

(42)علي ليلة: الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعي، دور الرمز في الأديان عموما، عالم الفكر، المجلد (40)، العدد (3)، يناير-مارس 2012، ص 43.

(43)وينثروب ويلتشير: التعليم من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وثقافة اللاعنف، ترجمة: أحمد عطية، مستقبليات، العدد (119)، المجلد (31)، العدد (3)، سبتمبر 2001، ص ص 403-404.

(44)إسماعيل سراج الدين: التنمية المستدامة وثروات الشعوب، اقرأ، العدد (698)، دار المعارف، القاهرة، 2004، ص ص 22-23.

(45)أحمد زايد، وآخرون: قيم التنمية، برنامج القضايا الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ديسمبر 2010، ص 11.

(46) (46) Soubbotina, Tatyana P.; Beyond Economic Growth, Introduction to Sustainable Development, 2nd ed., WBI Learning Resources Series, The World Bank, Washington, D.C., 2004, P.119.

(47)فرنسيس فوكوياما: رأس المال الاجتماعى، فى لورانس إي. هاريزون، وصامويل بي. هنتنجتون (تحرير): الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المشروع القومي للترجمة، العدد (536)، ط 2، المركز القومى للترجمة، القاهرة، 2009، ص 199.

(48)إيمان حسن: الثقافة المدنية، في أماني قنديل (تحرير): الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص ص 97-98.

(49)جابر عصفورة الهوية الثقافية والنقد الأدبي، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص ص 11-12.

(50)حامد عمار: الإصلاح المجتمعي، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 151.

(51)بيكو باريك: سياسة جديدة للهوية، مرجع سابق، ص298.

(52)قايد دياب: المواطنة والعولمة في زمن متغير، مصر نموذجا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012، ص 436.

(53)نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة الثقافة الرقمية، العدد (6)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012، ص43.

(54) Nurullah, Abu Sadat; Globalisation as a Challenge to Islamic Cultural Identity, The International Journal of Interdisciplinary Social Sciences, Vol. 3, No. 6, 2008, P.45.

(55) Ibid., P.47.

(56)وانغارى ماثاى: أفريقيا والتحدى، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة، العدد (410)، مارس 2014، ص ص 149-150.

(57)جابر عصفور: الهوية الثقافية والنقد الأدبي، مرجع سابق، ص ص 81-82.

(58)زينب على محمد على: الهوية الثقافية والطفل المصري، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص 161-162.

(59)محمد عمارة: مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، في التنوير الإسلامي (32)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص7.

(60)أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص ص 17-18.

(61)حسام بدراوي: التعليم، الفرصة للإنقاذ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2011، ص 235.

(62)حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر-مرجع سابق، ص ص 261-262.

(63)وليد محمود عبد الناصر: المجتمع المصري ومنظومة القيم، رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخي ومنظور مستقبلي، مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، يونيه 2008، ص ص 2-3.

(64)معهد التخطيط القومي: الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (210)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، نوفمبر 2008، ص 158.

(65)عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول "بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها"، مرجع سابق، ص 5.

(66)معهد التخطيط القومي: الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 46-47.

(67)أحمد عبد الله زايد، وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، لجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، أكتوبر 2009، ص 21، ص 178.

(68)مختار شعيب: أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، مرجع سابق، ص 86.

(69)رضا عطية إبراهيم: المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص10.

(70)عبد الفتاح جودة السيد، وطلعت حسيني إسماعيل: دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، التعديلات الدستورية للعام 2007 نموذجاً، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (66)، الجزء الثاني، يناير 2010، ص 17.

(71)حنان كمال عبد الغنى أبو سكين: المواطنة والإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 26.

(72)رضا عطية إبراهيم: المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص 18، ص 30.

(73)المرجع السابق، ص ص 34-36.

(74)عبد الفتاح جودة السيد، وطلعت حسيني إسماعيل: دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 21.

(75)مصطفي حجازي: الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط 2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006، ص 31، ص 33.

(76) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, UNDP, New York, 2013, PP.186-187.

(77)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2009، ص ص 25-26، ص33، ص 35، ص 53 (بتصرف).

(78)حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص113.

(79)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص ص 39-40.

(80)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2011، ص 15.

(81)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الإستراتيجية العربية للمعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2006، ص ص 12-13.

(82)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، مرجع سابق، ص 12.

(83)السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 83، ص 141، ص 249 (بتصرف).

(84)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص 203.

(85)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص 163.

(86)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص 89.

(87)هانس-بيترمارتين، وهارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، ط2، عالم المعرفة العدد (295)، أغسطس 2003، ص ص 46-47.

(88)السيد يسين: الحوار الحضاري في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 224.

(89)السيد يسين: الديمقراطية وحوار الثقافات، تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 113.

(90)حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، 1997م، ص 47.

(91) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013- 2014. Op. Cit., P.15.
(92)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2009- 2010,Op. Cit., P. 13.

(92) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2010- 2011, World Economic Forum, Geneva, 2010, P.15.

(93) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011- 2012, Op. Cit., P.15.

(94) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012- 2013, Op. Cit., P.13.

(95) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013- 2014, Op. Cit., P.15.

(96) The World Bank; World Development Report 2012: Gender Equality and Development, The World Bank, Washington, D.C., 2011, PP.400- 401.

(98) علي الدين هلال: النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، (1981-2010)، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص ص 479-480.

(99) بي. سي. سميث: كيف نفهم سياسات العالم الثالث، نظريات التغيير السياسي والتنمية، ترجمة خليل كلفت، المشروع القومي للترجمة، العدد (1871)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 507.

(100) حسنين توفيق إبراهيم: الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات إستراتيجية، العدد (225)، السنة الحادية والعشرون، 2011، ص 35.

(101) سيار الجميل: العولمة، الخلفيات الفلسفية والمواجهات الفكرية، عالم الفكر، المجلد (41)، العدد (3) يناير-مارس 2013، ص 154.

(102) علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص ص 111-112.

(103) رضا عطية إبراهيم: المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص 47.

(104) علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسي، مرجع سابق، ص 114.

(105) علي أحمد مدكور: تطوير منظومة التربية والتعليم، رؤية متكاملة، المؤتمر العلمي الدولي الأول المنعقد بكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية

بالقاهرة: رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، في الفترة من 20 -21 فبراير 2013، ص 67.

(106) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص 257.

(107) حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص 55-56.

(108) هويدا عدلي: العدالة الاجتماعية وتطبيقاتها في التعليم، في ناهد رمزي (تحرير): العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلد الثالث، دراسة للمنظومة التعليمية، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2007، ص 44.

(109)(109) UNESCO; Education for Sustainability, From Rio to Johannesburg, Lessons Learnt from a Decade of Commitment, UNESCO, Paris, 2002, P.7.

(110) جون فين، ودافيد ويلسون: تعزيز التنمية المستدامة في برنامج التعليم والتدريب الفني والمهني، إعلان بون، مستقبليات، العدد رقم (135)، المجلد (35)، العدد (3)، سبتمبر 2005، ص ص 373-374.

(111) UNESCO; United Nations Decade of Education for Sustainable Development 2005 - 2014, Draft International Implication Scheme, UNESCO, Paris, October 2004, P.4.

(112) UNESCO; Education for Sustainability, Op. Cit., P.20.

(113) United Nations, Economic and Social Council, Economic Commission for Europe; UNECE Strategy for Education for Sustainable Development, High — Level Meeting of Environment and Education Ministries, Vilnius, 17-18 March 2005, PP.5-7.

(114)علي ليلة: الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعي، مرجع سابق، ص 47.

(115)المرجع السابق، ص ص 48-49.

(116)يورى بيتر تريير: سيناريوهات المستقبل بالنسبة للتعليم، نافذة على المجهول، ترجمة كامل حامد جاد، مستقبليات، العدد (119)، المجلد (31)، العدد (3)، سبتمبر 2001، ص 348.

(117)أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، مرجع سابق، ص ص 65-66.

(118)أميرة عبد السلام زايد: التعليم وأبعاد الهوية الثقافية، اللغة نموذجاً، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم تقى مصر، مرجع سابق، ص 115، ص 118.

(119)سعيد إسماعيل علي: سياسات التعليم في الوطن العربي، رؤية من بعد، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية، مرجع سابق، ص 16.

(120)علي علي حبيش، وحافظ شمس الدين عبد الوهاب: التفكير العلمي وصناعة المعرفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص ص 115-116.

(121)حسام بدراوي: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص 244.

(122)اليونسكو: ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – 2005، التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، اليونسكو، باريس، 2004، ص 26.

(123)أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، مرجع سابق، ص 69.

(124)المرجع السابق، ص 271.

(125)حسام بدراوي: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص 240.

(126)علي أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائي، خطاب لمثقفي الأمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 65.

(127)سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، عالم الكتاب، القاهرة، 2005، ص 183.

(128)أحمد زايد، وآخرون: قيم التنمية، مرجع سابق، ص 10.

(129)أحمد يوسف سعد: تقديم، في مصطفي قاسم: التعليم والمواطنة، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص ص 13-14.

(130)بيير لويسوني: كلمة التحرير، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده، مستقبليات، العدد (139)، المجلد (36)، العدد (3)، سبتمبر 2006، ص 317.

(131)حسام بدراوي: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص ص 248-249.

(132)محمد رؤوف حامد: إدارة المعرفة والإبداع المجتمعي، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص ص 75-76.

(133)المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الحادية والثلاثون، 2003-2004، القاهرة، 2004، ص ص 206-207.

(134)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص 49.

(135)نبيل على: العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد (184)، أبريل 1994، ص 381.

(136)نبيل على، ونادية حجازي: الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، العدد (318)، أغسطس 2005، ص 265.

(137)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، مرجع سابق، ص ص 36-37.

(138)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية: إستراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2006، ص 83.

(139)سينتيا غتمن: تحديات التربية في مجتمع المعلومات، منشورات منظمة اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، اليونسكو، باريس، 2005، ص ص 21-22.

(140)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، مرجع سابق، ص 37.

(141)عبد الفتاح أحمد حجاج: التربية والمعرفة في عصر المعلومات، رؤى وتوجهات، مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، 14-15 مارس 2006، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ص ص 340-341.

(142)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية: إستراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة)، مرجع سابق، ص 79.

(143)نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص 315.

(144)حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص 145.

(145)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، مرجع سابق، ص 37.

(146) The World Bank; The Road Not Traveled, Education Reform in the Middle East and North Africa, MENA Development Report, Washington, D.C., 2008, P. 84.

(147) Ibid., P. 86.

(148)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربي للعام 2010/ 2011، مرجع سابق، ص37.

(149)محمد ماهر محمود الجمال: مستقبل التعليم العربي، الاتجاهات–المضامين–التنبؤات، كراسات مستقبلية، سلسلة غير دورية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص 15.

(150)شبل بدران: التعليم والحرية، قراءات في المشهد التربوي المعاصر، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2011، ص 68.

(151)محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1989، ص 41.

(152)ناهد رمزي: نمو القدرة الإبداعية في إطار بعض المتغيرات التربوية والأسرية، في ناهد رمزي (تحرير): العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلد الثاني، بعض مخرجات العملية التعليمية (القدرات الإبداعية–المهارات الحياتية)، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2005، ص ص 2–3.

(153)علاء الدين أحمد كفافي: سمات العقلية المتطلبة للطالب المصري بعد ثورة 25 يناير، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص 80–81.

(154)ناهد رمزي: نمو القدرة الإبداعية في إطار بعض المتغيرات التربوية والأسرية، مرجع سابق، ص 72–73.

(155)علي علي حبيش، وحافظ شمس الدين عبد الوهاب: التفكير العلمي وصناعة المعرفة، مرجع سابق، ص 10، ص 12.

(156)المرجع السابق، ص ص 14–15.

(157)باولو فريري: التعليم من أجل الوعي الناقد، ترجمة حامد عمار، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص 40.

(158)محمود حمدي زقزوق: الفكر الديني وقضايا العصر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص77.

(159)علي علي حبيش، وحافظ شمس الدين عبد الوهاب: التفكير العلمي وصناعة المعرفة، مرجع سابق، ص 16.

(160)باولو فريري: التعليم من أجل الوعي الناقد، مرجع سابق، ص ص 54-55.

(161)المرجع السابق، ص74.

(162)عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص ص 287-288.

(163)مصطفى حجازى: الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص 55.

(164)محمد عبد الجواد: النظام التعليمي واكتساب المهارات الحياتية، في ناهد رمزي (تحرير): العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ص 82-83، ص 89.

(165)عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، مرجع سابق، ص ص 281-282.

(166)المرجع السابق، ص 295.

(167)أمينة التيتون: المدرسة الديمقراطية، ثورة على التعليم التقليدي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص ص 40 -41.

(168)جوزايا رويس: فلسفة الولاء، ترجمة أحمد الأنصاري، ط 2، المشروع القومي للترجمة، العدد (337/ 2)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 39.

(169)حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص 291.

(170)المرجع السابق، ص ص 293-294.

(171)مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1994، ص 328.

(172)أحمد زكى بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي-فرنسي-عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 318.

(173)زكي نجيب محمود: مجتمع جديد أو الكارثة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 81، ص 83.

(174) مصلح الصالح: الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي-عربي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1420هـ-1999م، ص401.

(175) Pearsall, Judy (ed.); The New Oxford Dictionary of English, Oxford University Press, Oxford, 2001, P. 1434.

(176) Procter, Paul, et. al. (ed.); Cambridge International Dictionary of English, 3rd ed., Cambridge University Press, New York, 1997, P. 1091.

(177) سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربي (4)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013، ص ص 33-34.

(178) أحمد زكى بدوي: معجم مصطلحات التربية والتعليم، إنجليزي-فرنسي-عربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980، ص 200.

(179) سيف الإسلام علي مطر: السياسة التعليمية، الناشر: المؤلف، 2006، ص ص 44-45.

(180) سعيد إسماعيل علي: سياسات التعليم في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 1.

(181) سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص 21.

(182) محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: تطوير التعليم الأساسي في مصر.. سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه، دراسة تقويمية، دراسات تربوية، المجلد السابع، الجزء (41)، 1992، ص ص 110-111.

(183) عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، مرجع سابق، ص83.

(184) آمال أندراوس: السياسات التعليمية في مصر، سلسلة الدراسات التربوية، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 32.

(185) سعيد إسماعيل علي: سياسات التعليم في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص2-3.

(186) سيف الإسلام علي مطر: السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص 9.

(187) سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص 21.

(188) سعيد إسماعيل علي: تأملات في سياسة التعليم في مصر، دراسات تربوية، المجلد السابع، الجزء (46)، 1992، ص ص 43-44.

(189) عبد الفتاح إبراهيم تركي: حاجتنا إلى فلسفة للتربية حاجتنا إلى الهواء والماء، المؤتمر العلمي السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: دور كليات التربية فى إصلاح التعليم، 12-13 نوفمبر 2005، ص 251.

(190) حسن إبراهيم عبد العال: مقومات بناء فلسفة تربوية عربية متميزة، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، مرجع سابق، ص 543.

(191) عبد الله عبد الدائم: مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995، ص 93.

(192) اليونسكو: الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية، المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، 5-9 مارس 1990، جومتيين-تايلاند، الهيئة العليا المشتركة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونسكو، اليونيسيف، البنك الدولي). أبريل 1990، نيويورك، 1990، اليونسكو، ط 3، عمان 1999، ص 7.

(193) حسام بدراوي: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص 230.

(194) محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص 28.

(195) سيف الإسلام علي مطر: السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ص 36- 37.

(196) مختار شعيب: أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، مرجع سابق، ص ص 105-106.

(197) السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التعليمي، دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي (1)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011، ص262.

(198) سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص 30.

(199) السيدة محمود إبراهيم سعد: الخطاط التعليمى، مرجع سابق، ص 85.

(200) سيف الإسلام علي مطر: العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال والاتصال، دراسات تربوية، الجزء الثاني، مارس 1986، ص 206.

(201) (201) Winch, Christopher and John Gingell; Philosophy and Educational Policy, A Critical Introduction, RoutledgeFalmer, New York 2004 P VI.

(202) بيير لويزوني: حوار السياسة والتعليم، نظرة شاملة ورأى، ترجمة بهجت عبد الفتاح، مستقبليات، العدد (130)، المجلد (34)، العدد (2)، يونية 2004، ص 203.

(203) حامد عمارة عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2010، ص ص 173-174.

(204) محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص 33.

(205) محمد سيف الدين فهمي: تأملات في سياسة التعليم في مصر، مرجع سابق، ص17.

(206) آمال أندراوس: السياسات التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص ص 328-329.

(207) فرانسيسكو لوبيز روبريه: العولمة والتعليم، ترجمة أحمد عطية أحمد، مستقبليات، العدد (127)، المجلد (33)، العدد (3)، سبتمبر2003، ص ص 329-330.

(208) United Nations; The Universal Declaration of Human Rights, Article 26. Available at, http://www.un.org/en/documents/udhr/index.shtml

(209) UNESCO; World Declaration on Education for All, The World Conference on Education for All, Assembled in Jomtien, Thailand, from 5 to 9 March, 1990, Article 1. Available at, http://www.unesco.org/education/wef/en-conf/Jomtien%20Declaration%20eng.shtm

(210) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية 2014، المادة (19).

(211) محمد عابد الجابرى: إشكاليات الفكر العربي العاصر، مرجع سابق، ص 64.

(212) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية 2014، المادة (19).

(213) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية 2014، المادة (19).

(214) أحمد فتحي سرور: إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1987، ص 88.

(215) وزارة التربية والتعليم: دراسات في تطوير التعليم، مطابع الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة، 1987، ص 24.

(216) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية 2014، المادة (9).

(217) محسن خضر: تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في التعليم ما قبل الجامعي في مصر خلال التسعينيات، التربية والتنمية، السنة الخامسة، العدد (12)، نوفمبر 1997، ص 196.

(218) يوجش أتال: التعليم في بيئة متغيرة، وظائف اجتماعية جديدة، ترجمة محمد كمال لطفي، مستقبليات، العدد (117)، المجلد الحادى والثلاثون، العدد (1)، مارس 2001، ص ص 20 -21.

(219) وزارة التربية والتعليم: دراسات في تطوير التعليم، مرجع سابق، ص 24.

(220) حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 55.

(221) وزارة التربية والتعليم: دراسات في تطوير التعليم، مرجع سابق، ص 23.